الجـــــــمـهـوريـــــة الجـــــــزائـريـة الديمـــــــقـراطيـة الـشـــــــعـبيـة

وزارة التـــــــعـليـم العـــــــالي و البـــــــحث العـــــلـمـــي

جـــــــــــــامعة أبي بكـــر بـلـقـايـد – تـلمســـــــــــــان –

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

مذكرة تخرج

مقدمة للحصول على شهادة ماستر

في : العلوم الاقتصادية
تخصص : اقتصاد كمي
من طرف الطالبة : بن عبد القادر خيرة

بعنوان

أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي ، دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1990- 2019.

نوقشت بتاريخ ...../...../..... أمام لجنة المناقشة المكونة من :

السيد: بوقناديرمحمد	جامعة تلمسان	رئيسـا
السيد: زغودي أحمد	جامعة تلمسان	مشرفـا
السيد: دوش ليلة	جامعة تلمسان	ممتحنا

السنة الجامعية: 2023 -2024

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

شكـــــــر وتقديـــــــر

ربي أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمتك علي وعلى والدي وأن أعمل صالحا ترضاه

الحمد لله الذي وفقي إلى إتمام هذا العمل، فما كان شيء ليجري في ملكه الا بمشيئته جل شأنه

يتقدم بالشكر والتقدير والعرفان والامتنان، إلى التي لم يبخل علي بإرشاداته ونصائحه وتوجيهاته القيمة والتي كان له بليغ الأثر في إنجاز هذا العمل وحرصه الدائم على إتمامه على أحسن وجه إلى الدكتور الفاضل المشرف

زغودي أحمد

كما أتقدم بالشكر إلى كل أساتذة كلية العلوم الاقتصادية التسيير وعلوم تجارية طوال مشوار الدراسة

ولا يفوتني أن يتقدم بالشكر والعرفان إلى كل من أمدني يد المساعدة من قريب أو بعيد في إنجاز هذا العمل.

الملخص:

يهدف هذا البحث الى قياس اثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الزمنية الممتدة من 1990 الى 2019 وذلك باستخدام أسلوب تحليلي قياسي بناءا على المؤشرات والبيانات بالإضافة الى دراسة قياسية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي (VAR) ، وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طويلة وقصيرة الأجل بين بين الصادرات والواردات والنمو الاقتصادي في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: التجارة الخارجية، النمو الاقتصادي، الصادرات الواردات .

Abstract:

This research aims to measure the impact of foreign trade on economic growth in Algeria during the time period from 1990 to 2019, using a standard analytical method based on indicators and data, in addition to a standard study using the autoregressive model (VAR), and the study found a long- and short-term relationship between exports, imports and economic growth in Algeria.

Keywords: foreign trade, economic growth, exports and imports.

العنوان
الشكر
قائمة المحتويات
قائمة الجداول
قائمة الاشكال
قائمة الملاحق
مقدمة عامة
الفصل الاول : الاطار النظري للتجارة الخارجية و النمو الخارجية
تمهيد
المبحث الاول : مفاهيم حول النمو الاقتصادي
المطلب الاول : مفهوم النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية
المطلب الثاني : نظريات النمو الاقتصادي
المطلب الثالث : نماذج النيوكلاسيكية للنمو الاقتصادي
المبحث الثاني : مفاهيم التجارة الخارجية
المطلب الاول : مفهوم التجارة الخارجية و أهميتها

المطلب الثاني : نظريات التجارة الخارجية
المبحث الثالث : التجارة الخارجية و النمو الاقتصادي
المطلب الاول : دور التجارة الخارجية في تحقيق التنمية و النمو الاقتصادي
المطلب الثاني : النموذج الكينزي للاقتصاد المفتوح
المطلب الثالث : العلاقة بين التجارة الخارجية و النمو الاقتصادي
خلاصة
الفصل الثاني : الدراسات السابقة
تمهيد
المبحث الاول : الدراسات المحلية
المبحث الثاني : الدراسات السابقة
المبحث الثالث : جدول الدراسات السابقة المحلية و الاجنبية
خلاصة
الفصل الثالث : الدراسة القياسية لأثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر
تمهيد
المبحث الاول : مفاهيم حول القياس الاقتصادي

المطلب الثاني : وسائل و ادوات القياس الاقتصادي
المطلب الثاني :التأصيل النظري للتكامل المشترك
المطلب الثالث : تصحيح نموذج الخطأ
المبحث الثاني : واقع التجارة الخارجية و النمو الاقتصادي في الجزائر
المطلب الاول : واقع التجارة الخارجية
المطلب الثاني : تطور النمو الاقتصادي في الجزائر
المطلب الثالث : أثر سعر الصرف على النمو الاقتصادي في الجزائر
المبحث الثالث : الدراسة القياسية لأثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر سنة 1990-2019
المطلب الاول : عرض النتائج
المطلب الثاني : مناقشة النتائج
خلاصة
خاتمة عامة
المراجع

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(1-1)	يمثل الفرق بين النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية	12
(1-2)	تلخيص الدراسات السابقة	75

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
(1-1)	منحنى لنموذج سولو النيوكلاسيكي لنمو الاقتصادي	16
(1-2)	دوال الاستجابة لرد الفعل	121

قامة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
(1)	نتائج اختبار ADF (1)	112
(2)	نتائج اختبار ADF (2)	113
(3)	نتائج اختبار ADF (3)	114

(4)	نتائج اختبار ADF (4)	115
(6)	نتائج اختبار ADF (6)	116
(7)	نتائج اختبار ADF (7)	118
(8)	اختبار اعداد فترات التباطؤ الزمني المثلى	119
(9)	اختبار السببية لجرينجر	122

مقدمة

مقدمة:

تعتبر التجارة الخارجية من الركائز الأساسية التي تعتمد عليها الدول في تحقيق النمو الاقتصادي، وهي بذلك تلعب دورا رئيسيا في تحقيق التنمية الاقتصادية، خاصة في البلدان النامية والتي تتميز بدخل وطني يعتمد على الموارد الطبيعية خاصة البترول والغاز الطبيعي كما هو حال الجزائر، فعملية الانفتاح تؤثر على النمو الاقتصادي في الجزائر، حيث تعمل على تدفق رأس مال وجلب مختلف السلع اللازمة للمشاريع الاستثمارية، وتحتل الصادرات في ذلك الأهمية الكبيرة، فهي تعتبر المورد الرئيسي وشبه الوحيد للعملات الصعبة وتلعب دورا مهما، بوصفها المحرك الأساسي للتنمية وللنمو الاقتصادي في الجزائر وعلى غرار مختلف الدول النامية الجزائر هي الأخرى قامت مند استقلالها على اتخاذ إجراءات وتدابير لتنظيم قطاع التجارة الخارجية بما يخدم الأهداف الاقتصادية التي حددتها الدولة في كل فترة.

إن زيادة الثروة يخلق مناخا اجتماعيا يجعل النمو الاقتصادي أكثر تميزا لذلك يجب تعزيز دور التجارة الخارجية، كتطوير وتنويع الصادرات وأيضا ترشيد الواردات، ومن هنا تظهر أهمية القطاع التصديري لسد الحاجات الاجتماعية المتطورة، وبالتالي تحقيق معدلات نمو اقتصادية مرتفعة، حيث يعد ظاهرة عامة ووسيلة لتحقيق مختلف الأغراض لدى فان الدول تسعى لتعظيم معدل التوسع من خلال شروط التنمية الاقتصادية.

1. إشكالية الدراسة:

من خلال ما سبق يمكن طرح الاشكالية التالية :

ما مدى تأثير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2019؟

2. فرضيات الدراسة:

للإجابة على الاشكالية الرئيسية ، بالإمكان الانطلاق من الفرضية التالية :

- تؤثر التجارة الخارجية ايجابيا على النمو الاقتصاد في الجزائري.

3. أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف أهمها ما يلي:

- تهدف الدراسة إلى تحليل وتقدير اثر التجارة الخارجية على النمو وبالأخص الصادرات والواردات

وذلك لدعم النمو الاقتصادي للجزائر.

- إبراز أهمية النمو الاقتصادي كمؤشر يعكس الوضعية الاقتصادية السائدة، وتبيان اثر قطاع

المحروقات باعتباره المكون الأساسي للصادرات الجزائرية.

- صياغة نموذج يقيس مدى الأثر والارتباط بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي في الجزائر.

4. أسباب اختيار الموضوع:

لأسباب الدافعة لاختيار هذا الموضوع كانت كالآتي:

- أسباب ذاتية:

- الميول الشخصي لدراسة هذه المواضيع ذات الصلة بالنمو الاقتصادي والتجارة وكونه يندرج في إطار التخصص.
- الرغبة في البحث في المواضيع القياسية.

- أسباب موضوعية:

- يعتبر من المواضيع الحيوية والمهمة في مظهرها، المعقدة في تحليلها ودراستها.

5. حدود الدراسة:

نفذت هذه الدراسة في إطار الحدود المكانية التالية:

- الحدود المكانية : كانت حول الجزائر.
- الحدود الزمانية : 1990-2019

6. منهج الدراسة:

من اجل دراسة الإشكالية وتحليل أبعادها، جوانبها، ونتائجها وكمحاولة للإجابة على التساؤلات المطروحة وبغية اختبار صحة الفرضيات التي تمت صياغتها تم الاعتماد على:

المنهج الوصفي التحليلي لتحديد الإطار النظري لمختلف المفاهيم المتعلقة بالتجارة الخارجية والنمو الاقتصادي ومختلف النظريات والنماذج التي قامت بتفسيرهما ، وكذا تحليل معطيات التجارة الخارجية منها الصادرات والواردات وأثرها على النمو الاقتصادي بالاعتماد على الدراسة القياسية، وذلك باستخدام نموذج الانحدار الذاتي (VAR)للتكامل المشترك لاختبار العلاقة طويلة الأجل بين المتغيرات موضوع الدراسة.

7. الدراسات السابقة:

- دراسة **لناصر الدين قريبي** بعنوان" اثر الصادرات على النمو الاقتصادي" جامعة وهران

2014/2013، متناولا فيها استراتيجيات التجارة الخارجية أو استراتيجيتين للتصنيع وتوصل وخلص إلى ضرورة تنويع مصادر الدخل وذلك بتطوير القطاع الصناعي وتشجيع صادرات السلع المصنعة وزيادة قدرتها التنافسية في الأسواق الخارجية.

- دراسة **الفيصل لوصيف** " اثر سياسات التجارة الخارجية على التنمية الاقتصادية المستدامة" جامعة سطيف 2013/2014 متناولا فيها تجليات الانفتاح الاقتصادي وتوصل إلى أن الانفتاح الاقتصادي هو المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي.

- دراسة **عبد الرؤوف رهبان**" الأهمية الاقتصادية للتجارة الخارجية السورية والعوامل المؤثرة فيها خلال الفترة 2000-2008" ، مجلة جامعة دمشق المجلد 29،2013 ،تهدف هذه الدراسة إلى تحليل العوامل المؤثرة في التجارة الخارجية السورية وتحليل واقعها خلال الفترة 2000-2008 كما تحدد أهمية التجارة الخارجية بالنسبة إلى الاقتصاد الوطني.

- دراسة **ثناء أبا زيد و محمد محمود و حسان محمد دروبي (2011)** "بعنوان اثر تحرير التجارة الخارجية على تنمية القطاع الصناعي في سوريا(2000-2008)" تهدف هذه الورقة البحثية إلى إبراز إثر تحرير التجارة الخارجية في سوريا على

- القطاع الصناعي وبيان الأثر المتبادل بين تحرير التجارة الخارجية والتنمية الصناعية.

8. صعوبات الدراسة :

لعل أهم الصعوبات التي اعترضت السير الحسن للدراسة تتمثل فيما يلي:

- الانتقال إلى المكتبات الخارجة عن نطاق الجامعة للحصول على مختلف المصادر.
- صعوبة استخراج البيانات والإحصائيات.
- صعوبات متعلقة بالجانب القياسي.

9. هيكلة الدراسة :

بغرض تحصيل الهدف من الدراسة بالإجابة على التساؤلات المطروحة ، ومن خلال محاولة الإحاطة بجميع جوانب البحث اعتمدنا خطة هيكلها مقدمة ثلاث فصول من ثلاث مباحث لكل فصل، وخاتمة.

الفصل الأول: الإطار النظري بالتجارة الخارجية والنمو الاقتصادي والذي قسم إلى ثلاثة مباحث حيث تم التطرق في المبحث الأول إلى دراسة مفاهيم حول النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية ، اما في المبحث الثاني تم التطرق الى مفاهيم حول التجارة الخارجية ،مع تسليط الضوء لمختلف النظريات المفسرة لها ، اما في المبحث الثالث تم التطرق الى العلاقة بين التجارة الخارجية و النمو الاقتصادي .

الفصل الثاني : الدراسات السابقة و الذي قسم الى ثلاث مباحث حيث تم في البحث الاول التطرق الي الدراسات السابقة المحلية ، اما المبحث الثاني تم التطرق الى الدراسات السابقة الاجنبية و في المبحث الثالث قمت بجدول يلخص كل الدراسات السابقة و المحلية التي تطرقنا اليها سابقا .

الفصل الثالث : الدراسة القياسية لأثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر حيث تم التطرق في المبحث الاول الى القياس الاقتصادي ، أما في المبحث الثاني تطرقنا فلى واقع التجارة الخارجية في الجزائر ، وفي المبحث الثالث قمت بالدراسة القياسية لأثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر .

الفصل الأول

الإطار النظري للتجارة الخارجية والنمو الاقتصادي

تمهيد:

اذا ما عبرنا عن التجارة الخارجية بوضع الحساب التجاري الذي هو الصادرات والواردات و رصيد الحساب التجاري ، و عن النمو الاقتصادي بمعدل النمو والناتج المحلي الإجمالي أو معدلات النمو بحصة الفرد من هذا الناتج ، فان العلاقة المتبادلة بين التجارة الخارجية و النمو ليست محل اتفاق. ففي الوقت الذي يرى البعض بان التجارة الخارجية وتحريرها تعزز من معدل النمو ، يرى الآخرون بان هذه العلاقة ليست حتمية و في الوقت الذي يعتقد البعض بان الأولوية يجب أن تعطى لتعزيز النمو الاقتصادي على يتبع ذلك تعزيز الصادرات و تقليل الواردات يعتقد آخرون بأن الأولوية يجب أن تعطى لتشجيع الصادرات على أن يتبع ذلك تحسين في النمو الاقتصادي.

المبحث الاول : مفاهيم حول النمو الاقتصادي

تعتبر المواضيع التي اهتمت بمفاهيم النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية من أكثر المواضيع التي أخذت نصيبها من الدراسة والاهتمام من قبل الباحثين الاقتصاديين ، نظرا لما يولى لهما من أهمية من مختلف الدول والشعوب، بحيث تعتبر المسار الضروري نحو الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية لكل بلد.

المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

تعددت التعاريف حول النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية وسيتم ذكر أهمها والتي تتمثل في :

الفرع الأول : مفهوم النمو الاقتصادي

- يعرف النمو الاقتصادي بأنه العملية التي من خلالها تزيد المقدرة الإنتاجية في البلد نتيجة الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية أو تطور تقنية الإنتاج .[1]
- وبمعنى آخر يعرف بأنه، هو عبارة عن حدوث زيادة في الناتج القومي الإجمالي الحقيقي أو الناتج المحلي الإجمالي بين فترتين أو هو ارتفاع معدل الدخل الفردي.

و يعبر عن الدخل الفردي بالعلاقة الرياضية التالية :[2]

متوسط الفرد من الدخل الحقيقي=إجمالي الدخل المحلي / عدد السكان

أي أن معدل النمو الاقتصادي لابد أن يفوق معدل النمو السكاني وبالتالي تكون العلاقة على الشاكلة:[3]

معدل نموا الاقتصاد الوطني = معدل نمو الدخل القومي- معدل النمو السكاني

[1]– كمال علاوي محمد الفتلاوي و حسن لطيف كاظم الزبيدي ، **مبادئ علم الاقتصاد** ، الطبعة الاولى ، دار صفاء ، عمان ، 2013، ص 281.

[2]– محمود الوادي و اخرون ، **الأساس في علم الاقتصاد** ، الطبعة العربية ، دار البازوري ، عمان ، 2007 ، ص 331.

[3]– محمد عبد العزيز عجيمية و اخرون ، **التنمية الاقتصادية و مشكلاتها** ، دار التعليم الجامعي ، الاسكندرية ، 2013 ، ص 86.

وبصفة عامة، يمكن تعريف النمو الاقتصادي على انه الزيادة المتتابعة في الفترة الطويلة للكميات المعبر عنها بحيث هذا التتابع يضمن تعديلات في الهياكل الاقتصادية.

الفرع الثاني : مفهوم التنمية الاقتصادية

لقد اختلفت مفاهيم التنمية باختلاف المدارس والفترات الزمنية وباختلاف وجهات النظر ، لهذا من الصعب تحديد مفهوم واضح للتنمية وسوف نقوم باستعراض لبعض تلك المفاهيم :

- يقصد بها ذلك التحول العميق للبنيات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للمجتمع وكذا تغيير شامل في تنظيم الإنتاج والتوزيع وفي الاستهلاك.[4]
- فلقد عرفها **مائير بالدوين،**" بأنها عبارة عن عملية يتم من خلالها زيادة الدخل القومي الحقيقي و خلال فترة زمنية طويلة". [5]
- أما **نيكولاس كالدور** فقد عرف التنمية الاقتصادية "على أنها مجموعة من إجراءات وسياسات وتدابير معتمدة وموجهة لتغيير بنية وهيكل الاقتصاد القومي وتهدف في

[4]– منى ، **علاقة سياسة الواردات بالنمو الداخلي للاقتصاد الوطني** ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، دراسات الاقتصادية ، كلية الحقوق العلوم الاقتصادية ، جامعة ورقلة ، 2005 ، ص 72–73.

[5]– قادري محمد الطاهر ، **التنمية المستدامة في الدول العربية بين النظرية و التطبيق** ،الطبعة الاولى ، مكتبة حسن العصرية ،بيروت ، 2013 ، ص 18.

النهاية إلى تحقيق زيادة سريعة ودائمة في متوسط دخل الفرد الحقيقي عن فترة ممتدةمن الزمن تستفيد منها الأغلبية العظمى من أفراد المجتمع".[6]

يمكن أن نستخلص مفهوم شامل للتنمية الاقتصادية بأنها عملية تستهدف زيادة تراكمية و دائمة في كل من معدل الدخل القومي ومتوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي عبر فترة من الزمن ، لتغيير بنية الاقتصاد الوطني ويساهم فيها كل الفئات[7].

الفرع الثالث : الفرق بين النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية

الجدول رقم (1-1) يمثل الفرق بين النمو الاقتصادي و النمية الاقتصادية .

النمو الاقتصادي	التنمية الاقتصادية
✓ يتم بدون اتخاذ قرار من شانه احداث تغيير هيكلي للمجتمع .	✓ حدوث تغيرات هيكلية في الجوانب الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية و الثقافية .
✓ يتعلق النمو الاقتصادي بالدول المتقدمة التي قامت بتطوير و تنويع	✓ هي مسألة مهمة تتعلق بالدول المتخلفة التي تحتاج الى تحقيق حالة

[6]– محمود حسين الوادي و أحمد عارف عساف ، مرجع سبق ذكره ، ص 301.

[7]– ماهر ابو العاطب علي ، **الاتجاهات الحديثة في التنمية الشاملة** ، المكتب الجامعي الحديث ، جامعة الحلوان ، 2012 ، ص 13 ، بتصرف .

مواردها الطبيعية و البشرية التي تحتاج الى الحفاظ على حالة التشغيل الكامل للموارد .	التوظيف الكامل لمواردها الطبيعية و البشرية العاطلة لضمان حياة أفضل لمجتمعاتها .
✓ تغيير تدريجي مستقر و منتظم على الطويل .	✓ تغيير غير مستقر و فجائي في الحالة المستقرة.
✓ لا يهتم بتوزيع الدخل القومي	✓ يهتم بهيكل توزيع الدخل القومي لصالح الطبقات الفقيرة.
✓ يتضمن نمو الناتج و الدخل القومي و متوسط الدخل الفردي اساسا .	✓ تغيير البنية الاقتصاد الوطني و يساهم فيها اغلبية العظمى من المجتمع .
✓ يحدث بصورة تلقائية دون تدخل من قبل الدولة و يكون مجرد نمو عابر لفترة زمنية محددة.	✓ يحدث بفعل تدخل الدولة و لها صفة استمرارية.
✓ النمو الاقتصادي يعبر عن مصطلح كمي يتعلق بارتفاع مستوى الانتاج في الاقتصاد الوطني اي ارتفاع خلال فترة زمنية معينة .	✓ التنمية هي مفهوم كمي و نوعي في ان واحد ، حيث تتعلق بالرفاهية الاقتصادية للدول و تحقيق العدالة في توزيع الدخل .

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على :

نزار سعد الدين العيسى ، ابراهيم سلمان القطف ، **الاقتصاد الكلي**، الطبعة الاولى ، دار الجامد، الاردن ، 2006 ، ص 125-126.

المطلب الثاني : نظريات النمو الاقتصادي

الفرع الاول : النظريات الكلاسيكية للنمو الاقتصادي

أولا: نظرية ادم سميث

او طرح ادم سميث فكرة تعد منطلقا أساسيا في نظرية النمو الاقتصادي و هي تقسيم العمل الذي يؤدي إلى نتائج باهرة لإنتاجية العمل ، كما أولى أهمية كبرى إلى تراكم رأس المال من خلال بحث مشكلة تنمية مدخرات الأفراد و التي تستعمل في شكل استثمارات في الاقتصاد الوطني و بالتالي إمكانية تحقيق النمو الاقتصادي، إلا أن هذه الاستثمارات تتوقف على توقع المستثمرين للأرباح المستقبلية هذه الأخيرة تتحدد بناءا على المناخ الاستثماري السائد في الاقتصاد المعني، أي أن النمو الاقتصادي يرتبط بمدى جاذبية المناخ الاستثماري و مدى أهمية التجارة والعمل والمنافسة.

ثانيا : نظرية دافيد ريكاردو

يعتبر دافيد ريكاردو من أبرز رواد المدرسة الكلاسيكية، و لقد اقترن اسمه بالعديد من الآراء و الأفكار منها الربع والأجور و التجارة الخارجية. ويرى بأن الزراعة أهم القطاعات الاقتصادية لأنها

تسهم في توفير الغذاء للسكان، لكنها تخضع لقانون الغلة المتناقصة، و أنه لم يعطي أهمية تذكر لدور التقدم التكنولوجي في التقليل من أثر ذلك، و لهذا فقد تتنبأ بأن الاقتصاديات الرأسمالية سوف تنتهي إلى حالة الركود والثبات بسبب تناقص العوائد في الزراعة .[8]

المطلب الثالث : النماذج النيوكلاسيكية للنمو الاقتصادي

1. نموذج Harrord-Domar

يحتفظ كل اقتصاد بنسبة معينة من دخله الوطني لاستبدال المهلك والتالف من السلع الرأسمالية المباني والمعدات والمواد، حيث من الضروري خلق إضافات استثمارية صافية جديدة لرأس المال كي يتم النمو، وهذه العلاقة المعروفة اقتصاديا بمعامل رأس المال إلى الناتج هي التي تحدد كيفية حدوث النمو الاقتصادي ولهذا فإن النظرية التي صاغها كل من Roy Harrod و Evesy Domar و التي عرفت فيما بعد بنموذج Harrod-Domar و تستند إلى التحليل الكينزي الساكن، حيث اعتمدت على تجارب البلدان المتقدمة في متطلبات النمو المستقر، فقاما بالبحث في مشكل الرأسمالية | والمتمثل حسبهما في أزمة البطالة، فكان تحليلهما محاولة تبرير توازن ديناميكي

[8]– مدحت القريشي ، **التنمية الاقتصادية** ، نظريات و سياسات و موضوعات ، دار وائل للنشر ، الاردن ، 2007.

على المدى الطويل عند مستوى التشغيل الكامل، مما جعل نموذجهما يتقاربان من حيث المحتوى والمضمون[9].

2. نموذج Solow:

لقد كانت نظرية "Harood–Domar" متشائمة بسبب اعتقادها ان الاقتصاد يميل للتقلب بين حالتي البطالة و التوظيف الزائد عن الحد ، حيث ارجع Solow سببه الى الجمود المفترض في معامل راس المال ، و الى استخدام عناصر الانتاج بنسب مختلفة ، الامر الذي يؤدي استخدامها بغير كفاءة ،و لذلك اقترح امكانية الاحلال بينهما ،و افترض ان عرض العمل ينمو بمعدل ثابت (n)،و ان تراكم راس المال هو نسبة ثابتة من دخل (K=&Y)، و استبدل المعامل الثابت لراس المال في دالة الانتاج بدالة متجانسة خطيا ((Y=F(K ;l).

[9] – فليح حسن خلف ، **التنمية و التخطيط الاقتصادي** ،عالم كتب الحديث ، الاردن ، 2006.

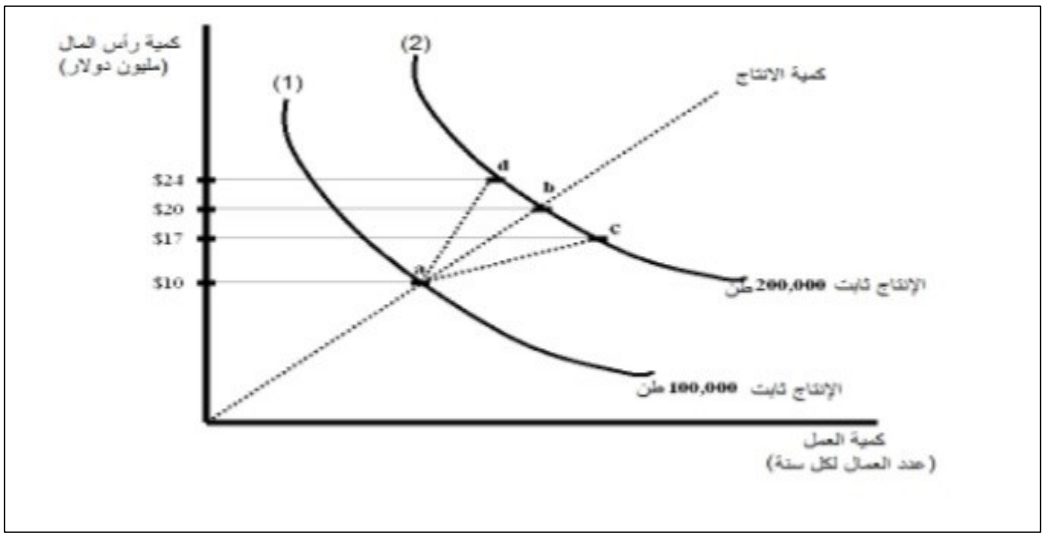

منحنى رقم 01 : نموذج سولو النيوكلاسيكي لنمو الاقتصادي.

المصدر :

Michael Maxey ; Innovation & Economic ; p3 ;
http://www.maxey.info/documents/summary_economic_growth.doc;(Vu le : 16/04/2012)

المبحث الثاني: مفاهيم حول التجارة الخارجية

تعتبر التجارة الخارجية من اهم الركائز الاساسية لاقتصاد في اي دولة حيث تتفاعل مع مختلف القطاعات الأخرى لاقتصاد البلد. كما تتفاعل مع اقتصاديات الدول المتعامل معها بواسطة عمليات التصدير والاستيراد، ونظر لأهمية التجارة الخارجية فقد خصص هذا المبحث لتناول مختلف المفاهيم الخاصة بالتجارة الخارجية.

المطلب الاول : مفهوم التجارة الخارجية و اهميتها

لقد تعددت الصيغ المختلفة لتعريف التجارة الخارجية بناء على الهدف من دراستها

الفرع الاول : مفهوم التجارة الخارجية

- تاريخيا بأنها تمثل " أهم صور العلاقات الاقتصادية التي يجري بمقتضاها تبادل السلع والخدمات بين الدول في شكل صادرات وواردات "[10].
- كما عرفت التجارة الخارجية بأنها " الصادرات والواردات المنظورة وغير المنظورة والمعاملات التجارية الدولية في صورها الثلاثة المتمثلة في انتقال السلع والأفراد ورؤوس الأموال، وتنشأ بين أفراد يقيمون في وحدات سياسية مختلفة أو بين حكومات ومنظمات اقتصادية تقطن وحدات سياسية مختلفة"[11].
- من خلال التعريفين يمكن إعطاء تعريف شامل للتجارة الخارجية : تهتم التجارة الخارجية بدراسة حركات السلع والخدمات بين الدول المختلفة، وتهتم أيضا بدراسة الصفقات التجارية وتصنف هذه الصفقات إلى تبادل السلع المادية، تبادل الخدمات تبادل النقود، والتي تنظم من خلال مجموعة من السياسات والقوانين والأنظمة التي تعقد بين الدول.[12]

---

[10]– حسام علي داوود و اخرون ، **اقتصاديات التجارة الخارجية** ،الطبعة الاولى ،دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة ، عمان ، 2002، ص13.بتصرف.

[11]– جميل محمد خالد ، **اساسيات الاقتصاد الدولي** ،بدون طبعة ، شركة دار الاكاديميون للنشر و التوزيع ، ص217 بتصرف .

[12]– محمد مروان السمان و اخرون ، مبادئ الاقتصاد الجزئي و الكلي ، الطبعة الخامسة ، دار الثقافة للنشر و التوزيع ، عمان ، 2011، ص 342–343 بتصرف .

الفرع الثاني : اهمية التجارة الخارجية

تتمتع التجارة الخارجية بأهمية بالغة في تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة بالنسبة لجميع الدول سواء المتقدمة منها أم النامية، إضافة إلى ما تمثله التجارة الخارجية من عمليات (إنتاج – تبادل –توزيع – استهلاك)التي تعتبر إحدى الفعاليات الاقتصادية في النشاط الاقتصادي، ويمكن إبراز أهمية التجارة الخارجية في ما يلي:

- تسمح التجارة الخارجية لكل دولة في الحصول على بعض السلع والخدمات التي لا تتوفر وسائل إنتاجها لديها، إما لعدم توفر الظروف الملائمة، أو لعدم توفر الإمكانيات التي تسمح بإنتاجها.

- للتجارة الخارجية أهمية كبيرة في عملية التخصص وتقسيم العمل، نظرا لما يمكن أن يلعبه من زيادة الإنتاج وتخفيض التكاليف وتحسين النوعية والاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، كما تتخصص كل دولة بإنتاج السلع والخدمات التي تتميز بإنتاجها بميزة نسبية عن باقي الدول الأخرى[13].

- تساهم التجارة الخارجية في تنمية اقتصاديات الدول النامية، بحيث أن التجارة الدولية تعطى هذه الدول الفرصة للحصول على قروض من الدول الصناعية.

[13]– محمود حسين الوادي ، احمد العارف العساف ، **الاقتصاد الكلي**، الطبعة الاولى ، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة ، عمان ، 2009، ص 274–275 بتصرف .

- تساعد التجارة الخارجية على رفع مستوى الرفاهية الاقتصادية لأي بلد من البلاد من خلال الصادرات والواردات.

- تعتبر التجارة الخارجية أيضا أداة تقرب المسافات وتجتاز الحدود بين البلدان وخاصة في ظل وجود تطور في سبل المواصلات والاتصالات السلكية واللاسلكية. [14]

- تعتبر التجارة الخارجية مؤشرا من مؤشرات التقدم الاقتصادي الوطني والرفاهية لأي بلد، فكلما كانت الدولة تتمتع بانفتاح على الدول كلما كانت قادرة على النهوض بمستوى المعيشة لدى مواطنيها وعملت على توفير وسائل التقدم الاقتصادي والاجتماعي والثقافي لديها إلى غير ذلك من المؤشرات الايجابية لدى الدولة.[15]

المطلب الثاني : نظريات التجارة الخارجية

تتمثل نظريات التجارة الخارجية في النظريات الكلاسيكية والحديثة

أولا – النظريات الكلاسيكية (التقليدية) للتكاليف:

- **نظرية آدم (سميث) للاختلافات المطلقة في التكاليف:**

[14]– حربي محمد موسى عريفات ، **مبادئ الاقتصاد الكلي (التحليل الكلي)** ، الطبعة الاولى ، دار وائل للنشر و التوزيع ، 2006، ص 236بتصرف

[15]– حسام داوود و اخرون ، **مبادئ الاقتصاد الكلي** ، الطبعة الثانية ، دار وائل للنشر و التوزيع ، عمان ، 2001، ص 227 بتصرف .

لقد وجد التقليديون أن أراء التجاريين لا تقيم تجارة دولية ولا تنهض بصناعة ناشئة ، وراو ماجرته سياستهم من تدهور تجاري وصناعي لذا كان على التقليديين أن يبينوا أولا أن التبادل الدولي مفيد لجميع الدول وبالتالي يجب ألا توضع في سبيله القيود . كما كان عليهم أن يبينوا منى ولماذا تم هذا التبادل الدولي وان يوضحوا أسبابه وأن يبينوا انه ضروري سواء اتخذ صورة الصادرات أو صورة الواردات ، وقد تكفل بها أدم سميث ، ودافيد ريكاردو وجون ستيوارت ميل .

و في كتابه "لثروة الأمم " فسر سميث التخصص الدولي والتجارة الخارجية على أساس النفقات المطلقة، ويرى أن الأمم كالأفراد تتفاوت من حيث ظروفها الإنتاجية الطبيعية والمكتسبة وتتفاوت بالتعبئة في الكفاءة الخاصة بإنتاج السلع المختلفة. [16] ولقد جاء حديث ادم سميث عن حرية التجارة في معرض هجومه على ما اسماه "النظام الميركانتيلي هو الذي أرسى قواعد أصحاب مذهب التجاريين . فقد قام هذا النظام على أساس تدخل الدولة في مجال التجارة الخارجية لتعظيم الصادرات وتقليل الواردات، وبالتالي زيادة حيازة الدولة من المعدن النفيس . ومن الجدير بالذكر هنا أن قراءة ادم سميث تبين انه كان يستخدم حرية التجارة بمعنيين متميزين المعنى الأول هو حرية التجارة بين الدول ، والمعنى الثاني هو حرية التجارة الجميع مواطني دولة من الدول مع مستعمراتها وأساس دفاعه عن حرية التجارة بين الدول هو انه : "إذا كان في مقدور بلد أجنبي أن

[16]– محمد عيسى عبد الله ،موسى ابراهيم ، **العلاقات الاقتصادية الدولية** ، الطبعة الاولى ، دار المنهل اللبناني للنشر و التوزيع ، 1989، ص 205 بتصرف .

يمدنا بسلعة ارخص مما لو انتجناها نحن ، فلنشتريها منه ببعض إنتاج صناعتنا أي أن ادم سميث يرى انه يكفي وجود فرق بين نفقة الإنتاج في بلدين حتى تقوم التجارة بينهما "[17]. و لكن إذا كان! الدولة ما ميزة مطلقة في إنتاج السلعتين والدولة الأخرى ليس . لها أي ميزة مطلقة في إحداهما هل ستظل التجارة الدولية ممكنة بين الدولتين ؟ وهل ستتحقق مكاسب متبادلة للدولتين من قيام التجارة الدولية ؟ إن نظرية الميزة المطلقة لأدم سميت لم توضح ذلك وتفسره ، ثم جاءت بعد ذلك نظرية المزايا النسبية لريكاردو .[18]

- **نظرية ريكاردو للاختلافات في التكاليف النسبية (النفقات المقارنة)**

الواقع أن ريكاردو يميز بين نوعين من النفقات النفقة المطلقة ، النفقة المقارنة

والنفقة عند ريكاردو ليست نفقة نقدية وإنما هي تعبر عن كمية عناصر الإنتاج اللازمة لإنتاج وحدة من السلعة وهو يعتبر كذلك أن العمل هو وحدة القياس النفقة ، ولذلك فنفقة أي سلعة إنما يعبر عنها بكمية العمل اللازم لإنتاجها.

أما الميزة بين التكلفة المطلقة والتكلفة المقارنة هو أن التكلفة المطلقة هي عبارة عن عدد الوحدات اللازمة لإنتاج السلعة ، أي أن التكلفة المطلقة هي النفقة في حد ذاتها، بينما التكلفة المقارنة فهي

[17]–عادل احمد حشيش ، مجدي محمود شهاب ، **اساسيات الاقتصاد الدولي** ، الطبعة الاولى ، منشورات الحلبي الحقوقية ، 2003، ص 80 بتصرف .

[18]– محمود يونس ، **اساسيات التجارة الدولية** ، الطبعة الاولى ، الدار الجامعية للنشر و التوزيع ، الاسكندرية ، 1993، ص122.

نفقة سلعة مقارنة بنفقة سلعة أخرى " ، وقد استعرض ريكاردو ما ذهب إليه ادم سميث من أن التجارة الخارجية بين دولتين ستعود بالفائدة عليهما وان التخصص وتقسيم العمل الدولي لا يتوقف على نظرية الميزة المطلقة للدول ، وإنما على مقارنة الميزة النسبية المختف الدول في إنتاج السلعتين معا، وقد اعتمدت نظرية ريكاردو على عدة فرضيات من بينها :

- وجود دولتين، وسلعتين في التبادل التجاري
- انتقال عوامل الإنتاج بحرية داخل الدولة وخارجها.
- سادة سوق المنافسة التامة، سواء في البيع أو الشراء
- التوظيف الكامل العوامل الإنتاج[19].

➢ **نظرية جون ستيوارت ميل للقيم الدولية:**

رأى ميل أن ريكاردو لم يوضح طريقة تحديد قيمة كل السلعتين المتبادلتين مركز ميل على تحليل العوامل التي تحكم التبادل الدولي من خلال نظريته حول القيم الدولية ، التي تحاول تحليل القيمة الدولية للسلع المختلفة ، أي قيمة سلعة تنتج في دولة معينة مقارنة مع سلعة ثانية ، أو البحث عن تحديد الوضع الذي تستقر عنده نسبة التبادل ، أو معدل التجارة الذي سيتم به تبادل السلع بين الدول، والمعروف بمعدل التبادل الدولي .

[19]– خالد المزروك ، نظريات التجارة الخارجية ، بدون طبعة ، جامع بابل للنشر و التوزيع ، لبنان ، ص14، بتصرف .

فلقد حاول ميل استكمال النقص الذي ظهر في نظرية ريكاردو "تحديد معدل التبادل الفعلي وليس المحتمل الذي ستتم التجارة بين دولتين طبقا لقوى العرض والطلب".

لقد أهمل ريكاردو جانب الطلب ، بينما اخذ ميل جانبي العرض والطلب في الاعتبار وليس جانب العرض فحسب ، كما فعل من سبقوه، فبدلا من أن يأخذ ما تنتجه الدولة من السلع كثوابت مع اختلاف تكلفة العمل فقد افترض وجود كمية معينة من العمل في كل دولة ولكن بإنتاجية مختلفة لوحدة العمل ، وهو بهذا يرفض التفسير الذي يعتبر أن إنتاجية العمل واحدة في كل الدول وعلى هذا الأساس ركز ميل في نظريته على ما يسمى بالكفاءة النسبية للعمل التي قدمها ريكاردو في تحليلاته.[20]

وهكذا فإن الحدود الممكنة لشرط التبادل الدولي تتحدد بمعدلات التبادل المحلية (الداخلية) في كل من الدولتين على أساس الكفاءة النسبية للعمل في كل دولة.

ثانيا : النظريات النيوكلاسيكية في التجارة الدولية:

- **نظرية هكشير – أولين Heckscher Ohlin أو نظرية التفاعل النسبي لعوامل الإنتاج:**

في عام 1919 قدم الاقتصادي السويدي أيلى هكشر مقالا عن تأثير التجارة الخارجية على توزيع الدخل ومن خلال هذا المقال الذي عرف بعد بالنظرية الحديثة للتجارة الدولية ، ولكن لم يلتفت احد

[20]– زايري بلقاسم ، اقتصاديات التجارة الدولية ، الطبعة الاولى ، ابن النديم للنشر و التوزيع ، 2013، ص110 بتصرف .

في البداية الأهمية هذا المقال حتى قام الاقتصادي برتل أولين Beril Ohlin وهو تلميذ سابق لهكشر بتطوير وتفسير نظرية هكشر من خلال نشره كتابه عن التعاون الإقليمي والتجارة الدولية في عام 1933 ولقد حصل على جائزة نوبل في الاقتصاد عام 1977 بالمشاركة مع James Meadعن أعماله في محال التجارة الدولية.

ويمكن تفسير نظرية هكشر أولين إلى نظريتين مرتبطتين النظرية الأولى تحاول تفسير سبب اختلاف النفقات أو المزايا النسبية بين الدول على أساس الاختلاف في الوفرة أو الندرة النسبية العوامل الإنتاج.

والنظرية الثانية تحاول تفسير التغيرات التي يمكن أن تحدثها التجارة الدولية على الأسعار النسبية العناصر الإنتاج فيما يعرف بنظرية تعادل أسعار عناصر الإنتاج[21]. ولقد ساعد أولين على توضيح أفكار هكشر واستطاع بذلك أن يضع النظرية في قالبها النهائي، ويتفق أولين مع أساتذة هكشر في أن نسب توافر عوامل الإنتاج في دولة ما هي التي تحدد نوع السلع التي تنتجها هذه الدولة.

ويفترض:

[21]– محمد سيد عابد ، التجارة الدولية ، الطبعة الاولى ، مطبعة الاشعاع الفنية ، 1999، جامعة الاسكندرية ، مصر ، ص 144 بتصرف

- تتحدد الأسعار النسبية والمطلقة لعوامل الإنتاج في التحليل الأخير بالعرض من والطلب على المنتجات.

- أن نوعية عوامل الإنتاج واحدة في الدولتين مع ثبات العرض منها كما أن الظروف التي تحكم ملكيتها واحدة، وأن دول الإنتاج متماثلة بالنسبة لنفس المنتج ولذا فإن الاختلافات في الأسعار النسبية تكون راجعة إما إلى الاختلافات في ظروف الطلب أو الاختلافات في عرض عوامل الإنتاج.

ولقد تعرضت للعديد من الانتقادات التي أهمها:

- صعوبة تحديد كثافة عناصر الإنتاج في السلع الداخلة في التجارة الدولية في حالة وجود أكثر من عاملين من عوامل الانتاج.

- يغلب عليها طابع السكون لأنها لم تتعرض لإمكانية تغير المزايا النسبية ، أي انها لم توضح ميكانيكية التطور، فما يعد ميزة نسبية اليوم قد لا يعد كذلك في الغد [22].ويتلخص جوهر النظرية في أن التبادل الحر للسلع يمكن أن يعتبر كبديل للتبادل الحر للعوامل

[22]– محمود يونس و اخرون ، التجارة الدولية والتكتلات الاقتصادية ، الطبعة الثانية ، دار التعليم الجامعي ، 2015 ، ص 81-92 بتصرف

الإنتاجية وبما أن تبادل السلع يؤدي إلى تعادل أسعار عوامل الإنتاج وبالتالي يمكن اعتبار التجارة الخارجية هي حل لمشكل الندرة النسبية العوامل الإنتاج .[23]

- **نظرية تعادل أسعار عوامل الإنتاج:**

طور العالم الأمريكي بول ساموبلسون نظرية أولين وقد أدى ذلك إلى نظريته حول "تعادل ألمان عناصر الإنتاج" التي عرفت باسم "نظرية هكشر – أولين ساموبلسون " تقول هذه النظرية انه إذا توفرت التجارة الحرة بين الدول تتقلص إلى حد كبير الفوارق بين أسعار السلع " ، وبذلك تتعادل أجور عناصر الإنتاج الموظفة في إنتاجها ، وبمعنى أخر تكون التجارة الحرة بديلا من الحركة الحرة لعناصر الإنتاج دوليا.

وتؤكد فرضية ساموبلسون انه : في حالة تجانس عناصر الإنتاج وتشابه التقنية ، والنافسة الكاملة والحركة المطلقة للسلع ، يؤدي التبادل الدولي إلى تعادل أسعار عناصر الإنتاج بين الدول تفرض هذه النظرية ، أولا قدرة عوامل الإنتاج على الحركة ضمن حدود البلد فقط ، ثانيا تفرض وجود منافسة كاملة وحرية انتقال السلع(وجود رسوم جمركية). واستنادا لهذه النظرية يقوم البلد الذي يملك وفرة اليد العاملة بإنتاج السلع ذات الكثافة العمالية، البلد الذي يملك وفرة من رأس المال مع

[23]– نويوه عمار ، اقتصاد الدولي ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، قسم العلو التجارية ، 2013–2014 ص 11–12

ندرة في عنصر العمل، فيمكن أن يتخصص في إنتاج وتصدير السلع ذات الكثافة الرأسمالية، ويستورد من الخارج السلع ذات الكثافة العمالية .

- **نظرية ستولبر – ساموبلسون**

تدرس هذه النظرية اثر تغير أسعار السلع على دخول عوامل الإنتاج وقد وضعت هذه النظرية عام 1941، أي أنها سبقت الدراسة التي نشرها ساموبلسون عن تعادل أسعار عوامل الإنتاج بنحو سبع سنوات لقد بنيت هذه النظرية على نفس الأسس التي قامت عليها نظري هكشر– أولين ولكنها تبحث في الأثر الذي يمكن أن يؤدي إليه التدخل في أسعار السلع على حجم إنتاج تلك السلع ، وبالتالي على عوائد عوامل الإنتاج المستخدمة في إنتاجها ، وذلك في نموذج للتوازن العام.

تثبت النظرية انه في حالة زيادة الأسعار النسبية المحلية لإحدى السلع ، فسوف يؤدي ذلك إلى زيادة العائد الحقيقي العامل الإنتاج الذي يستخدم بكثافة في إنتاج تلك السلعة . ويعود السبب في ذلك إلى أن ارتفاع السعر المحلي لهذه السلعة مقارنة بالسلعة الأخرى مما سيحفز الزيادة في الإنتاج بدلا من استيرادها . وبما أن حجم العرض عامل ثابت فإن الإنتاج الإضافي المترافق بزيادة الأسعار يستلزم تحول قسم من عامل الإنتاج المستخدم في إنتاج السلعة الثانية إلى السلعة الأولى، ولكي يتم ذلك لا بد من زيادة سع هذا العامل بالمقارنة مع سعر العامل الآخر ومن ثم سوف يزداد عائده.

ثالثا – النظريات الحديثة في التجارة الخارجية

- **نظرية الفجوة التكنولوجية:**

يركز أصحاب هذه النظرية على الفارق الزمني بين إنتاج وتصدير السلع ذاتها في مختلف البلدان إن التخصص في مثل هذه الحالة يحدده تعاقب إنتاج السلع في مختلف البلدان مع استخدام عوامل الإنتاج التي تتيح للبلد المنتج نتيجة الفارق الزمني في الخروج إلى السوق العالمية ومن ابرز عيوب هذه النظرية أنها لم تتمكن من شرح حجم الفجوة التكنولوجيا والمدى الزمني الذي يمكن أن تستمر خلاله تلك الفحوة قبل تلاشيها.

- **نظرية دوره حياه السلعة (المنتج) :**

تفسر هذه النظرية تطور التجارة الدولية بالسلعة الجاهزة استنادا إلى مراحل الظهور نمو (توسع) الطلب ، إشباع الطلب (النضوج) ، الركود أو الانحطاط (الأفول)، بحيث أن انتقال السلعة من مرحلة إلى أخرى يخلق إمكانات جديدة لانتشار الإنتاج في بلدان مختلفة ذات مستويات مختلفة من توافر الشروط الضرورية للإنتاج، وذلك بسبب تبدل طابع الإنتاج الذي يتطلب مستوى معين من مهارة اليد العاملة.

إلا أنها لا تقدم تفسيرا شموليا لاتجاهات تطور التجارة الدولية فثمة العديد من السلع على سبيل المثال، السلع ذات دوره حياة القصيرة لا تندرج ضمن سياق نظرية "دوره حياه المنتج."

- **نظريه تأثير حجم الإنتاج Theoryof Scaleeconomies model**

يتلخص جوهر هذه النظرية في أن الدولة ذات السوق الداخلية الكبيرة تصدر تلك السلع التي تنبع فائدتها من التوفير في الناتج الكبير. فالتجارة الدولية تتيح توسيع سوق التصريف، وتكوين السوق المتكاملة الواحدة الأكثر اتساعا من سوق أي دولة بمفردها مهما كان حجمها . أما الدولة ذات السوق غير الكبيرة فتركز جهودها على إنتاج السلع التي لا تتطلب ميزات خاصة في الحجم ، بالرغم من أسعار مبيعاتها المرتفعة إلا أنها لا تتمتع بطابع شمولي أيضا كونها لا تعالج سوى جزء في حالة السوق.

- **نظرية المنافسة:**

يرصد بورتير في مؤلفاته المكرسة لدراسة المنافسة العالمية أربعه متغيرات رئيسية تحدد تطور التجارة الخارجية هي:

- عوامل الإنتاج: بما أن البلد لا يرث عناصر الإنتاج بل تخلق في مجرى إعادة الإنتاج الموسع فيه.

- ظروف الطلب: هي عبارة عن متطلبات السوق الداخلية التي تحدد تطور الشركة وكذا مراقبة السوق العالمية والتنبؤ بتطورها.

- وضع الفروع التابعة، والتي تقدم الخدمات الضرورية وذلك بوجود بيئة إنتاجيه مؤهله وذات كفاءة عالية تؤثر في نشاط الشركة.

- استراتيجية الشركة في ظروف المنافسة : من خلال السعي للعثور على إمكانات المنافسة الفعالة و الطويلة الأمد في القطاع الذي تنتمي إليه ، ويقول أن الاستراتيجية هي التي تتفق قطاع صناعي محدد و رأس مال شركه معينه يمكنه أن تجلب النجاح.[24]

- **نظرية الجاذبية:**

حيث تقوم هذه النظرية على فروض المنافسة الاحتكارية واقتصاديات الحجم التي تقدم تفسير أفضل للتجارة الدولية. إن نموذج الجاذبية مشابه لقانون نيوتن الذي ينسب للتجاذب بين جسمين إلى كتلتيهما والمسافة بينهما ووفقا لمفهوم الجاذبية فان التجارة الثنائية بين إقليمين (بصورة (GNP.GDP)وتعتمد على المسافة بينهما ولديها أربع تطبيقات :

- نموذج التكلفة عند الحدودCost of border :

في ظل وجود تسهيلات للحدود المشتركة للتجارة الثنائية بين الدولتين j او i فإن نفس الحدود يمكن أن تكون عائقا للتجارة، و مع بقاء العوامل الأخرى دون تغيير فان التجارة

[24]– محمد دياب ، التجارة الدولية في عصر العولمة ، الطبعة الاولى ، دار المنهل اللبناني للدراسات و التوثيق ، 2010، ص 128

البينية للإقليم يجب أن تنمو بمعدل أسرع من التجارة ما بين الأقاليم jأو i فيما يعرف بأثر الحدود.

- تفسير أنماط التجارة Explaining Trade patterns:

يمكن تفسيرها باستخدام معادله الجاذبية وكذلك التجارة الكلية والتجارة الثنائية في ما بين الصناعات حيث تم وضع مؤشرات لها على مستوى الصناعة وهذه المؤشرات سواء كانت كليه أو بمتوسط مرجع تم تفسيرها باستخدام معادله الجاذبية وكذا نوع التجارة كطريقه بديلة لتحليل التجارة داخل الصناعات.

- خلق التجارة مقابل تحويل التجارة:

حيث تم استخدام معادله الجاذبية في معالجه موضوع الإقليمية باعتبار أن دولتينI وJ أي ، قد وقعنا اتفاقية إقليمية ومتغيرين ، الأول هو "الاتفاقية Both in" ومعناها أن الدولتين في الاتفاقية الثاني in out" " ومعناها أن الدولتين خارج نطاق الاتفاقية ، وعليه إذا كانت الإشارة المقدرة للمتغير" both in " موجبة فانه هناك خلقا للتجارة نتيجة الإقليمية وعلى العكس لو كان أن الإشارة المقدرة " in out " سالبه فان هناك تحويل للتجارة ويتم إجراء هذا الاختبار لكي تصور التجارة المحتملة كنتيجة لأنظمه التكامل الإقليمي.

- تقدير التجارة المحتملة Calculation of Trade Potentials

يفسر نموذج الجاذبية الصادرات الثنائية بين دول العينة التي تم اختيارها ، لقد ظهرت مجموعة من المشاكل مرتبطة بتطبيقه والتي لا تقلل من اهمية النموذج ، وانما تجعل القياس القائم عليه اقل دقة فقطمن بينها مشكلة تعدد العلاقات الخطية ، مشاكل مرتبطة بكيفية قياس متغيرات مثل الدخل والمسافة للبيانات المستخدمة في النموذج.

المبحث الثالث : التجارة الخارجية و النمو الاقتصادي

تعد التجارة الخارجية أحد أهم القطاعات التي تربط بين الاقتصاد المحلي واقتصاديات العالم الخارجي لما تضمنه من تدفق السلع والخدمات ورؤوس الأموال من داخل الدول إلى خارجها، وأيضا لما تخلقه من علاقات في الاقتصاد الكلي، وتعد المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي حيث ترتبط ارتباطا وثيقا مع الناتج المحلي الإجمالي، وستركز في هذا المبحث على دور التجارة الخارجية في النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادي وفي تحديد الدخل المحلي ويعتبر الكلاسيك هم الأوائل الذين تنبؤا بالدور الأساسي الحرية التجارة الخارجية في تحفيز الأداء الاقتصادي وزيادة الدخل المحلى وفي زيادة التراكم الرأسمالي وتكوين ثروة الأمم، أما النموذج الكينزي فيوضح كيفية تحديد الدخل الوطني التوازني في حالة الاقتصاد المفتوح.

المطلب الأول: دور التجارة الخارجية في تحقيق التنمية والنمو الاقتصادي.

في سبيل تحديد دور التجارة الخارجية في تحقيق التنمية والنمو الاقتصادي طرح الاقتصادي الأمريكي ميشيل تودارو في كتابه المعروف التنمية الاقتصادية الخمس الأسئلة التالية:

- كيف تؤثر التجارة الخارجية على معدل وهيكل وسمة النمو الاقتصادي للدول النامية والأقل نموا؟ وهذا ما يسمى تقليديا بالتجارة كمحرك للنمو، وما هي شروط تحقيق التجارة الخارجية الطموحات التنمية؟

- كيف يكمن للتجارة الخارجية أن تعيد توزيع الدخل والثروة داخل الدولة الواحدة بل وبين الدول المختلفة على مستوى العالم؟ وهل تعتبر التجارة أداة أو قوة لتحقيق المساواة على المستويين المحلي والدولي أم أنها تعمق من عدم المساواة وكيف يتم توزيع المكاسب والخسائر بين الدول؟

- تحت أي شروط أو ظروف تستطيع التجارة أن تساعد الأقل نموا من تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية؟

- هل تستطيع الدول الأقل نموا بأفعالها المنفردة تحديد حجم وكمية التجارة التي يجب أن تشترك بها دوليا؟ – هل على الدول الأقل نموا أن تطبق سياسة التوجه للخارج (حرية التجارة، نقل التكنولوجيا والأفكار، ... الخ)

أم تتبنى سياسة التوجه نحو الداخل أم تختار المزج بين السياستين ؟

وأعطى ميشيل تودارو الإجابات والاستنتاجات عن هذه الأسئلة، وفيما يلي تستعرض الإجابات على الأسئلة السابقة:

- بالنظر إلى معدل وهيكل النمو الاقتصادي فإننا نستنتج أن التجارة يمكن أن تصبح محركا وحافزا مهم من أجل النمو الاقتصادي السريع، إذ أثبتت ذلك التجارب الناجحة لكل من : ماليزيا وتايلاند والبرازيل وشيلي وسنغافورة وكوريا الجنوبية، كما يعد الوصول إلى أسواق الدول المتقدمة حافزا مهما للاستفادة من الموارد البشرية وموارد رأس المال المعطلة، كما تستطيع عوائد الصرف الأجنبي الموسعة عن طريق تحسين أداء الصادرات توفير المال الضروري للدول النامية وزيادة مواردها المالية والمادية النادرة.

- بالنسبة للأثر التوزيعي للتجارة فإنه يمكن القول وجود توزيع غير متكافئ على الدول الغنية وداخل الدول الفقيرة وبشكل غير متكافئ أيضا للمقيمين الأجانب والمواطنين الأثرياء، ولا يجب أن ترجع هذا فقط للتجارة الخارجية، بل إنه يرجع أيضا للترتيب الاقتصادي والاجتماعي والمؤسسي غير المتكافئ بسبب النظام العالمي الذي تحكم فيه دول قليلة قوية وشركاتها المتعددة الجنسيات.

- بالنسبة للشروط أو الظروف التي تستطيع التجارة الخارجية من خلالها أن تساعد الدول النامية كي تحقيق مصالحها في التنمية توجد بشكل كبير في قدرة الدول النامية على أن

تستخلص من الدول المتقدمة امتيازات تجارية مرضية، وخاصة في شكل إزالة المواقع بالنسبة لصادرات الدول النامية من السلع المصنعة بعمالة مكثفة وأيضا الحمد الذي تستطيع عندها الصادرات للدول النامية أن تستغل من موارد رأس المال النادرة الاستغلال الأقصى للعمالة الغزيرة المعروضة، والتي لا تزال غير مستغلة سوف تحدد الدرجة التي تستطيع عندها عوائد الصادرات أن تفيد المواطن العادي.

- فيما يخص السؤال الرابع لا تستطيع الدول الأقل نموا تحديد مقدار تجارتها عن طريق غلق حدودها مع باقي العالم الخارجي وذلك لأنهم يفتقرون للموارد والأسواق التي تحقق لهم الاكتفاء الذاتي، بل إنهم يفتقرون أيضا المقومات بقائهم خاصة في مجال إنتاج الغذاء وغالبا ما يعتمد على قدرتهم على ضمان الحصول على السلع والموارد الأجنبية، كما أن الظروف التي تستطيع تلك الدول من خلالها الحصول على الموارد سوف تؤثر بشكل كبير على طابع عملية التنمية.

- وبالنسبة للسؤال الخامس يرى تودارو من الممكن لصالح هذه الدول أن تفضل بشكل جوهري كل من التجارة الدولية الحرة بين الدول الفردية والتعاون المشترك بين مجموعات الدول النامية في شكل تجمع قائم على الاعتماد على النفس بشكل كبير، إذ أن في الماضي لم تكن التجارة حرة وذلك بالرغم من اقتراحات النظرية النيوكلاسيكية بينما القليل

من الدول حديثة التصنيع قد ازدهرت من خلال نظلم التجارة القائمة، ولم يستفيد الأكثرية إلا استفادة قليلة وظل الباقون في حالة الاعتماد الاقتصادي والتبعية الاقتصادية، وفي ظل الخلل الموجود في القوة والثروة الدولية فإن إتباع سياسات التجارة الحرة وتوزيع أكثر عدالة الفوائد التجارة من المحتمل أن تحولها الدول الثرية والغنية كي ترعى مصالحها الخاصة أو القومية، لذا فعلى الدول النامية أن تكون انتقائية في علاقتها الاقتصادية مع الدول المتقدمة ويجب عليهم أن يقوموا بتوسيع صادراتهم كلما كان ذلك ممكنا.

أولا : دور التجارة الخارجية في تحقيق التنمية الاقتصادي

عندما تتطرق إلى دور الإنمائي للتجارة الخارجية فإننا تعني بذلك دراسة أهمية التجارة الخارجية في الاقتصاد الوطني لأي دولة من الدول العالم سواء كانت متقدمة أو نامية، إذ تعتبر من الركائز الأساسية في عملية التنمية الاقتصادية، حيث بتفاعلها مع القطاعات الأخرى تساهم في تنمية الدخل المحلي وفي رفع مستوى المعيشي ورفاه في المجتمعات وتقدمها .

وتزداد الأهمية النسبية للدور الأساسي التي تلعبه التجارة الخارجية في الدول النامية بصفة خاصة، حيث أن هذه الدول هي في أشد حاجة لزيادة حجم تجارتها وتوسيع نمطها حيث تحتاج إلى استيراد السلع والمعدات الرأسمالية ومستلزمات عملية الإنتاجية، وتحتاج أيضا إلى تصريف فائض إنتاجها إلى الدول الأجنبية الأخرى وتتحدد قدرتها على النمو إلى حد كبير على ذلك، ومن هنا كان اهتمام

الدول النامية بزيادة صادراتها على حساب وارداتها حيث أنه كلما زادت صادرتها زادت قدرتها على زيادة الاستثمار في العملية الإنتاجية ومن ثم زيادة معدل النمو الاقتصادي من خلال زيادة دخل المحلي.

ومما لا شك فيه أن هناك ارتباط وثيق بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، حيث لا بد أن تؤثر التجارة على التنمية مهما كان هذا التأثير ايجابي أم سلبي، وترجع زيادة أهمية التجارة في الدول النامية إلى اعتبارين أساسيين هما[25]:

الاعتبار الأول هو أن التجارة الدولية تعتبر أحد المحددات الأساسية للنمو في الدول النامية، حيث أن الدول النامية في سعيها لتحقيق التنمية الاقتصادية تضع برامج التصنيع والأخذ بأساليب إنتاجية متقدمة في كل مجالات الإنتاج، ويفرض عليها بشكل أساسي استيراد ما تحتاجه من السلع الاستثمارية ومن السلع اللازمة لتنفيذ هذه البرامج، وهنا تستطيع أن تؤدي التجارة الخارجية دورا هامة للدول النامية بل إن هذا يعتبر في نظر الدول الدور الأساسي للتجارة الخارجية وعلى ذلك تعتمد قدرة هذه الدول على النمو إلى حد كبير على مدى مقدرتها على الاستيراد، ومن هنا كان اهتمام هذه الدول بزيادة صادراتها والحيلولة دون تدهور معدلات تبادلها حتى تظل مقدرتها على الاستيراد مرتفعة، ولذلك لا يبدو غريبا أن نلاحظ في الدراسات التطبيقية لمختلف درجات النمو

[25]– عادل احمد حشيش ، اسامة محمد الفولي ، مجدي محمود شهاب ، **اساسيات الاقتصاد الدولي** ، دار الجامعية الجديدة للنشر ، الاسكندرية ، 1998، ص 313–315 37

الاقتصادي في الدول المتخلفة وجود علاقة واضحة بين القدرة التصديرية للدولة وبين معدل تكوين رأس المال الثابت ومن ثم معدل النمو.

وتعتبر هذه الملاحظة الأساس في نقد نماذج الإجمالية من طراز Domar Harrod ومدى صلاحيتها للدول النامية، فهذه النماذج تربط النمو بالادخار الذي تنظر إليه كنسبة من الدخل المحلي، وحقيقة الأمر أنه في ظروف دول نامية الكثيرة لا يتوقف الادخار (الاستثمار) على الدخل وحده وإنما على حجم الصادرات أيضا، بمعنى أنه كلما زادت نسبة صادرات الدول النامية كلما كانت هذه الدولة أقدر على زيادة الاستثمار ومن ثم معدل النمو الاقتصادي، ونشير هنا إلى أن دور التجارة الدولية في زيادة معدل النمو وحجم الدخل المحلى للدول النامية يختلف اختلافا جوهريا عن فكرة مضاعف التجارة الخارجية، فالمضاعف الكينزي يعمل في إطار مختلف تماما عن الإطار الاقتصادي للدول النامية، فالفرض الأساس وراء كينز هو وجود طاقة إنتاجية معطلة أما في الدول النامية فالأصل أنها تعاني من عدم مرونة الجهاز الإنتاجي ومن ثم فإن مضاعف الاستثمار أو التجارة الخارجية لا عمل له في هذه الدول، في حين أن التجارة الخارجية تزيد من طاقة الدولة الإنتاجية عن طريق الإضافة إلى رأس المال الثابت وهذا ما يزيد من القدرة على الإنتاج في الفترة اللاحقة، وعلى ذلك فالتجارة الخارجية تزيد من الدخل المحلي بعلاقة من نوع المعجل وليس من نوع المضاعف، ومع ذلك فمن الممكن أن تعرف الدول النامية وجود بعض الطاقات معطلة في المشروعات التي تعتمد على السلع الوسيطة المستوردة وهذا ما يؤدي إلى قبول

فكرة مضاعف الاستيراد ... والاعتبار الثاني هو أن التخصص الدولي أمر ضروري لزيادة الكفاية الإنتاجية بعد إرساء الأسس الصناعية للدول النامية، وهنا يعتقد البعض أن الدول النامية بحاجة إلى مراعاة نوع من التخصص الدولي دون الاستناد إلى مذهب النفقات النسبية في صورته التقليدية لتحديد هذا التخصص، فأغلب الدول النامية لا تملك الوفرة في الموارد والاتساع في حجم السوق بما يسمح لها بزيادة الإنتاج في كافة الفروع، حيث إذا صلح ذلك بالنسبة لبعض الدول الكبرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية أو الاتحاد السوفيتي فإنه لا يصلح للدول النامية الأخرى، وعلى هذه الدول أن ترفض فكرة الاكتفاء الذاتي وأن تباشر نوعا من التخصص الدولي في الإنتاج الذي تتمتع فيه بميزة نسبية، ولتحديد الميزة النسبية فإنه لا يكفي الاعتماد على الألمان كما تظهر في السوق، ولذلك فإنه يجب تصحيح هذه الأمان بالعناصر الأخرى مثل الوفورات الخارجية ومزايا الإنتاج الكبير، ولكن ينبغي في جميع الأحوال على الدول النامية أن تترشد بفكرة المزايا النسبية بعد تعديلها لاختيار فروع الإنتاج، ومنها يظهر أن أهمية التجارة الدولية والتخصص الدولي لا تقل أهمية لدى الدول النامية .

ثانيا : التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي

هناك علاقة متبادلة بين التجارة الخارجية والنمو، وهناك اتجاهان في ذلك الاتجاه الأول يرى أن التجارة الخارجية تعزز معدل النمو، وبالتالي فإن السياسة الصائبة هي بالعمل على زيادة

الصادرات مما يؤدي إلى زيادة معدل النمو، والاتجاه الآخر يرى أن الأولوية يجب أن تكون للعمل على زيادة معدل النمو من خلال التركيز على القطاعات السلعية مما يؤدي لاحقا إلى زيادة الصادرات وخفض الواردات، فبالنسبة للاتحاد الأول الذي يرى أهمية التجارة الخارجية للنمو الاقتصادي فيعتقد أن هناك الكثير من الآليات التي يتم من خلالها التأثير المتبادل بين التجارة الخارجية والنمو، فزيادة الصادرات تؤدي إلى زيادة نمو الناتج المحلي الإجمالي، كما أن زيادة الصناعات الموجهة للصادرات يؤدي إلى زيادة فرص العمل وزيادة الأجور، بالإضافة إلى التأثيرات غير المباشرة مثل التأثيرات على الإنتاجية وعلى إعادة تخصيص الموارد بشكل أكثر كفاءة، وهناك العديد من الدراسات وخاصة من البنك الدولي ومنظمة التعاون الأوروبي للاقتصاد والتنمية التي تؤكد على دور سياسة تشجيع الصادرات في تعزيز معدل النمو وأنه كلما زادت درجة الانفتاح كلما تعزز النمو والدخل.

وعلى الجانب الآخر هناك من الاقتصاديين من يرى أن هدف زيادة الصادرات كجزء من السياسة التجارية يجب أن ينظر إليه كوسيلة لتمويل الواردات، وفي دراسة شملت تجربة 65دولة نامية شهدت أسرع معدلات النمو خلال الفترة (1975-1994) تم التوصل إلى أن دولتين فقط من هذه الدول وهما مصر وإندونيسيا قد شهدنا انخفاضا في نسبة الصادرات الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في حين شهدت باقي الدول ارتفاعا في هذه النسبة وصل إلى 10% لذلك يرى البعض أن ارتفاع الصادرات يحفز النمو، بينما استخدم معارضي هذه المقولة إحصائيات أخرى

توضح أن هناك من الدول التي ارتفعت فيها الصادرات بينما لم يؤدي ذلك إلى زيادة في معدل النمو تتناسب مع الزيادة في الصادرات، مما أدى إلى التوصل إلى استنتاج مفاده أن الدول التي تشهد معدلات نمو مرتفعة تميل إلى أن تحقق أيضا نسيا مرتفعة للصادرات إلا أن العكس ليس صحيحا.

ومن سلبيات التجارة الخارجية قد تكون سببا لتراجع معدل النمو إذا كانت الصادرات لا تنمو بالمعدل الكافي الذي يحقق في بقية القطاعات الاقتصادية، وبالتالي يكون الاعتماد في عملية التنمية على التمويل الداخلي للاستثمار وفي حالة عدم كفاية الادخار المحلي يمكن اللجوء إلى التمويل الخارجي أو الاعتماد على المساعدات والديون الخارجية، مما قد يؤدي إلى زيادة الديون.

وخلاصة لما سبق يمكن إبراز العلاقة بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية في النقاط التالية:

- عملية التنمية والنمو الاقتصادي تتطلب توسعا في إقامة المشاريع والبرامج لتحقيقها، هذا ما يتطلب توفر معدلات والآلات وسلع رأس مالية مختلفة، وهذا غير موجود في الدول النامية مما نتجه إلى استيرادها من الدول الرأسمالية المتقدمة، أي يعني اعتماد التنمية على التجارة الخارجية لتوفير السلع المادية.

- إن إنتاج السلع والخدمات وزيادة في الإنتاج التي تتضمنها عملية النمو والتنمية الاقتصادية يقتضي استيراد مستلزمات وعناصر الإنتاج اللازمة من الخارج، أي الاعتماد على التجارة الخارجية للحصول عليها.

- إن التطور النسبي في الإنتاج والدخول وما يرافقها من زيادة في فرص العمل يؤدي بضرورة إلى زيادة الاستهلاك، مما يجعل الدول النامية في حاجة إلى الاستيراد سلع الاستهلاكية تشتد بتزايد وتسارع خطوات التنمية.

- إن توسيع السوق الخارجية من خلال التجارة الخارجية يؤدي إلى توسيع الانتاج مما يؤدي إلى زيادة الدخل المحلي.

- تتضمن عملية النمو والتنمية الاقتصادية تطوير نسبي المستويات الحياة بكافة جوانبها مما يؤدي إلى تغيرات في الأذواق وأنماط الاستهلاك، وانتشار التعليم والوعي من خلال وسائل الاتصال السريعة والمتنوعة يؤدي إلى تزايد الاستهلاك، وتغطي هذه الزيادة عن طريق الاستيراد من الدول المتقدمة.

المطلب الثاني: النموذج الكينزي للاقتصاد المفتوح

ستحاول في هذا المطلب إبراز دور التجارة الخارجية في تحديد الدخل المحلي لاقتصاد مفتوح من خلال استعراض النموذج الكينزي، ويتكون قطاع التجارة الخارجية لأي اقتصاد دولة من تجارة رؤوس الأموال وتجارة السلع والخدمات التي تنتجها ولكنها تستهلك من قبل مستهلكي الدول الأخرى وتسمى بالصادرات X ومن السلع والخدمات التي يستهلكها داخل الدولة دون أن يقوموا بإنتاجها أعوانها وتسمى بالمستوردات M .

أولا : عرض نموذج الاقتصاد المفتوح

يتكون مستوى الطلب الكلي لاقتصاد مفتوح من انفاق استهلاكي C واتفاق الاستثماري 1 وانفاق حكومي G بإضافة إلى صافي الطلب الخارجي NX (صافي الصادرات) الذي يشير إلى الفرق بين قيمة الصادرات وقيمة المستوردات(X−M) ، وبالتالي فإن معادلة الطلب الكلي تصبح[26]

المعادلة رقم (1):

$$AD=C+I+G+NX$$

ومن خلال التوازن السابق يمكن تحقيق المعادلة:[27]

المعادلة رقم (2) :

$$S+TA+M=I+G+TR+X$$

[26] –Fréderic S .Mishkin ,Macroeconomics, Pearson Education , United States of America , 2012,P 288.

[27]– تومي صالح ،**مبادئ التحليل الاقتصادي الكليِ** ، دار اسامة للنشر و التوزيع ، الجزائر ، 2004 ، ص 266.

الجزء الأيسر من المعادلة رقم (02) يمثل ذلك الجزء من الدخل الذي يتسرب من تيار الإنفاق إما في شكل مدخرات أو في شكل ضرائب تدفع للحكومة ومبالغ تدفع للخارج ثمنا للواردات و بطرح الاستهلاك (C) من الطرفين وافتراض أن ميزانية الحكومة متوازنة أي (G TR – TA) فإننا نصل إلى المعادلة التالية :

المعادلة رقم (3) :

$$S-I=NX$$

تبين لنا المعادلة رقم (03) أنه في حالة زيادة الادخار على الاستثمار لأي فترة فإن الميزان التجاري يحقق فائضا، وبالمقابل في حالة زيادة الاستثمار على الادخار لأي فترة فإن الاقتصاد الذي يحقق عجز في تجارته الخارجية من السلع والخدمات، وتتضمن هذه النتيجة أن دولة التي تحقق فائض تجاريا تمتلك فائض في الادخار وتراكم من أصولها الأجنبية في مقابل تحقق فائضا في صادراتها، وبالتالي فإنه يمكن اعتبار أن ميزان تجارة السلع والخدمات (X – M) يمثل التغير في صافي دائنية أو مديونية الدولة مع العالم الخارجي الذي هو عبارة عن صافي الاستثمار الأجنبي للدولة، وباستخدام هذه النتيجة فإنه يمكن تحويل المعادلة رقم (03) إلى علاقة تمثل التطابق المشهور بين الادخار والاستثمار:

المعادلة رقم (4)

$$S=I+(X-M)$$

المعادلة رقم (04) تبين أن الادخار الكلي يجب أن يساوي الاستثمار الكلي بقسميه المحلي والأجنبي، لكي نستطيع استخدام هذا النموذج في تحديد مستوى الدخل التوازني للاقتصاد المفتوح لابد من تحديد مستوى الاستيراد ومستوى التصدير، تفترض هذا أن الصادرات X متغير خارجي وثابت (يتحدد بعوامل خارجية مثل الدخل والذوق للدول الأجنبية ..... الخ) وبالتالي فإن الصادرات مستقلة عن مستوى الدخل المحلي، أما المستوردات فتفترض أنها تعتمد على مستوى المحلي للاقتصاد المحلي كالتالي : [28]

المعادلة رقم (5) : $M= a+mY$

حيث ان m تشير إلى التغير في المستوردات بالنسبة إلى التغير في الدخل المحلي وتسمى بالميل الحدي للاستيراد.

ثانيا :توازن الاقتصاد المفتوح

يمكن الوصول إلى مستوى الدخل التوازني عند تساوي الطلب الكلي مع العرض الكلي للاقتصاد المفتوح، ويكون لدينا:

المعادلة رقم (6) : $Y=C+I+G+X-M$

وبالتعويض للواردات والاستهلاك بقيمهم في معادلة رقم (06) يكون لدينا :

[28]– بيرش السعيد ،**الاقتصاد الكلي** ،دار العلوم للنشر و التوزيع ،عنابة ،الجزائر ،بدون سنة نشر ،ص177 .

$$Y = a + C(y - TA - TR) + I + G + X + y$$

وبتبسيط المعادلة السابقة تحصل على علاقة الدخل التوازني في الشكل التالي :

المعادلة رقم (07) :

$$Y = {}^{1}/_{S} + C_t + m(a - CTA + CTR + I + G + X)$$

المعادلة رقم (07) تبين أن الدخل التوازي يساوي حاصل ضرب مضاعف الاقتصاد المفتوح (مضاعف التجارة الخارجية) ${}^{1}/_{S} + C_t + m$ مضروبا في مكونات الانفاق الكلي المستقل $(a - CTA + CTR + I + (G + X)$، أي تغير يحدث في مكونات الانفاق الكلي المستقل سوف يسفر عنه تغير في الدخل يكون مساويا لهذا التغير مضروبا بالمضاعف، فمثلا زيادة في الصادرات تؤدي إلى زيادة في الدخل على النحو التالي:

$$Y - {}^{1}/_{S} + C_t + mAX_1$$

ومنه فإن مضاعف الصادرات (التجارة الخارجية) هو

$$Y = {}^{1}/_{S} + C_t + mAX_1$$

وبناء على النتائج السابقة يمكن القول أنه كلما كان ميل الحدي للواردات كبيرا كلما كان مضاعف التجارة الخارجية صغيرا، وكلما كان التوسع في الدخل صغيرا نتيجة الزيادة مستقلة في الإنفاق الكلي لأن الواردات تمثل تسربا.

المطلب الثالث: العلاقة بين التجارة الخارجية و النمو الاقتصادي

شهدت العقود القليلة الماضية عددا من الأبحاث والدراسات التي تبرز العلاقة القائمة بين التجارة الخارجية بمختلف مكونتها (الصادرات والواردات والنمو الاقتصادي في كل من الدول النامية والدول المتقدمة على حد سواء، وقد اهتمت هاته الدراسات النظرية والتطبيقية بتحديد دور التجارة الخارجية في دفع عجلة النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، ومن أهم هذه النماذج والدراسات نذكر منها:

1- التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي في نظرية النمو الداخلي:

بدأ تطورات نظرية النمو الداخلي برومر و لوكاس وقدمت أسس نظرية بالغة الدقة للعلاقة الايجابية بين التجارة الدولية والنمو الاقتصادي طويل الأجل، وبالأخص الفروض النظرية الجديدة

للنمو الاقتصادي الداخلي التي تعمل على تقليص العوائق التجارية وتسرع معدلات النمو الاقتصادي في الأجمل الطويل وذلك من خلال[29]:

- استيعاب الدول النامية للتكنولوجيا المتطورة في الدول المتقدمة بمعدل أسرع.
- زيادة المنافع المتدفقة من الأبحاث والتطوير.
- تحقيق اقتصاديات الحجم في الإنتاج.
- تقليل تشوهات الأسعار يقود إلى كفاءة أكبر لاستخدام الموارد المحلية في القطاعات الاقتصادية.
- تحقيق تخصص وكفاءة أكبر في انتاج المدخلات الوسيطة.
- تقديم منتجات وخدمات جديدة.

وتبحث هذه النظرية بشكل تفصيلي وبمزيد من الدقة على أقل قدر ممكن من العوائق التجارية للقنوات الحقيقية التي تحفز النمو في الأجل الطويل، وبشكل محدد تبحث عن تفسير كيفية خلق الآثار الخارجية الناتجة عن التغير التكنولوجي الداخلي.

2 – نموذج هاري جونسون JOHNSON

[29]– خالد محمد السواعي ، **التجارة و التنمية مع تجارب ناجحة من الدول النامية** ، الطبعة الاولى ، دار المناهج للنشر و التوزيع ، عمان ، الاردن ، 2014 ، ص 180 .

بعد جونسون من بين الاقتصاديين الذين كانت نظرياتهم موجهة نحو أثر التنمية الاقتصادية على المبادلات الخارجية، حيث يدرس تأثير مختلف أنواع النمو الاقتصادي على المبادلات الخارجية ويميز ثلاث أنواع نمو محايد ونمو له اتجاه داخلي ونمو له الخارجي.

وحسب جونسون يكون نمو حيادي عندما تكون زيادة الدخل الوطني ناتجة عن التنمية الاقتصادية ترافقها زيادة نسبية للواردات، وعندها تكون زيادة في الواردات أكبر نسبيا من زيادة في الدخل أي إذا كانت التبعية الاقتصادية للبلد بالنسبة للخارج ترتفع فالنمو يقال أنه مؤيد للتجارة، والعكس عندما تكون زيادة في الواردات أقل نسبيا من زيادة في الدخل أي أن التبعية الاقتصادية للبلد تتناقص ويقال أن النمو مضاد للتجارة، ويذكر بالإضافة إلى هذه الحالتين للنمو يمكن أن يصبح فوق مؤيد للتجارة إذا كانت الواردات تمتص أكثر من الزيادة الكلية للدخل، بحيث أن الطلب على المنتجات المحلية يتناقص أو النمو يصبح فوق مضاد للتجارة إذا كان أغلبية الزيادة في الدخل تمتصها المشتريات من السلع المحلية.

وفي هذا الإطار بحث جونسون عن تأثير الأنواع الثلاثة للنمو على التجارة الخارجية، حيث وضع نموذج به عاملين الإنتاج رأس المال والعمل ويضم بلد صناعي والآخر زراعي ومنتوجين منتوج صناعي له طلب مرونة مرتفع والمنتوج الآخر زراعي يمثل الأغذية الطلب عليه غير مرن، ووجد أن أثر النمو على الواردات يتبع سلوك الإنتاج والاستهلاك الذي يعبر عنه شكليا بالمرونة الداخلية

للعرض والمرونة الداخلية للطلب والأثر المركب من هذين المرونتين يجدد الأثر النهائي للنمو على المبادلات إذا تغير الأثرين في نفس الاتجاه فإن الأثر المركب يكون بوضوح مؤيد للتجارة أو ضدها، وفي حالة التغيرات المتعاكسة فإن الموازنة البسيطة لا تكفي لتوضيح الأثر النهائي.

و يرى جونسون أنه إذا ارتفع مثلا حجم رأس المال، فإن اليد العاملة تنتقل من الصناعات التي تستخدم كثافة العمل نحو الصناعات التي تستخدم بكثافة رأس المال وحتى جزء منه يغادر الصناعات الأولى للتوظيف في الثانية ،هكذا تراكم رأس المال يجلب انخفاض للإنتاج الزراعي وارتفاع الإنتاج الصناعي، حيث هذا تراكم سيكون له أثرما فوق مؤيد للتجارة في البلدان الصناعية وأثر ما فوق مضاد للتجارة في البلدان الزراعية.

ويعتقد جونسون أن الأثر على الاستهلاك ليس مشابها حيث يتراكم رأس المال ترتفع نسبة الدخل المنفق على المنتجات الصناعية وسيكون له أثر مضاد للتجارة في البلدان الصناعية، وأثر مؤيد لتجارة في البلدان الزراعية مادام أن التأثيرات المتبادلة للإنتاج والاستهلاك مكنت من استنتاج أن الأثر النهائي سيكون في البلدان الصناعية بين مؤيد للتجارة ومضاد لها، بينما في البلدان الزراعية بين ما فوق المضاد للتجارة ومؤيد لها.

3- نموذج كندلبرجر C.KINDELBERGER [30] :

برى كند لبرجر أن التجارة وسيلة من شأنها تمكن الدول النامية من تحقيق النمو والانتقال إلى مرحلة الانطلاق الاقتصادي، ووفقا لذلك يجب عليها أن تعتمد على قطاع التصدير، وانتهاج استراتيجية متوجهة نحو الخارج وفي هذا الحال يقول كند ليوجر على الأعوان الاقتصاديين إتباع القاعدة الاقتصادية التي تتوجب منهم الشراء من الأسواق الرخيصة والبيع في الأسواق المرتفعة الثمن سواء أكانوا أفرادا أو مؤسسات خاصة أو قطاعا عموميا.

كما يعرض كند لبرجر آلية عمل نموذج التجارة محرك للنمو التي تؤدي إلى نمو الصادرات، ومن ثم بروز قطاع الصادرات على باقي القطاعات الأخرى فنمو الصادرات يؤدي إلى زيادة الطلب في الاقتصاد المصدر، سواء بسبب الحاجة إلى مزيد من المدخلات اللازمة لإنتاج تلك الصادرات أو سبب ارتفاع دخول عناصر المساهمة في ذلك الإنتاج، وفضلا عن الآثار التي تحدثها التجارة على التنمية من خلال زيادة الطلب، فإنها تسمح كذلك باستغلال وفرات الحجم والإنتاج حسب قانون الغلة المتزايدة التي تقوم بها الصناعات القائمة، وهو ما يحدث انخفاضا في الأسعار والتكاليف مما يزيد في القدرة التنافسية للصادرات ومن ثم حدوث المزيد من التوسع وبالتالي حدوث عملية إنماء تراكمي، فالمنافسة تخلق ضغوطا على القدرة الإنتاجية الوطنية، وتدفعها إلى تطبيق

[30]- دليلة طالب ،**اثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي** ، دراسة حالة الجزائر 1980-2013 ، المجلة الاردنية للعلوم الاقتصادية ، المجلد3 ، العدد 2 ، 2016 ، ص 92-93 .

المزيد من أساليب التقنية المتقدمة وبالتالي تطوير دوال الإنتاج ورفع مستوى الكفاءة الإنتاجية، كما توجه تلك الضغوط المستثمرين الفرص الاستثمار المتاحة.

ويرى كند لبرجر إن تدفق الاستثمار ورأس المال الأجنبي الناتجين عن الحرية التجارة الخارجية يؤدي إلى استغلال أكبر للإمكانيات الاستثمارية المتوفرة، وإلى تحقيق معدلات نمو أعلى كما أن توسيع قطاع التصدير يعمل على تخفيض حجم البطالة وزيادة التشغيل فيه وفي بقية القطاعات الأخرى، وعليه فإن نمو قطاع التصديري يؤدي إلى نمو الاقتصاد الوطني بكامله وذلك بسبب الروابط التي ينسجها سواء في الأمام أو الخلف ومن ثم يصبح قطاعا قائدا لعملية التنمية، فنموذج التجارة محرك النمو من شأنه أن يمكن الدول النامية من مبادلة السلع التي لديها قدرة ضعيفة على تحقيق التقدم فيها والمتمثلة في المواد الأولية من السلع الرأسمالية والاستثمارية من الدول التي لها قدرة أكبر على تحقيق ذلك، مما يسمح لها باستيراد المعارف التقنية والمهارات والأفكار من الدول المتقدمة من ذلك فإن استراتيجية التنمية المتوجهة للخارج ستسمح بتسريع عملية التقدم واختصار مراحل النمو، ويتم ذلك من خلال الوقوف على التجارب الناجحة والفاشلة للدول أكثر تقدما.

خلاصة:

إن التجارة الخارجية هي عصب أي اقتصاد فهي تلعب دورا كبيرا في النشاط الاقتصادي من خلال اعتبارها مؤثرا على قدرة الدول الإنتاجية والتنافسية في السوق الدولي وذلك لارتباط هذا المؤثر

بالإمكانيات الإنتاجية وقدرة الدولة على التصدير والاستيراد وانعكاس ذلك على رصيد الدولة من العملات الأجنبية وجذب رؤوس الأموال. من خلال تطور النظريات الخاصة بالتجارة الخارجية تبين أن كل دولة تميل إلى التخصص في إنتاج وتصدير السلع وتميل الى استيراد السلع التي تمتاز الدول الأخرى في إنتاجها نسبيا، كما تعتبر التجارة الخارجية احد حقول النمو الاقتصادي وذلك من خلال الصادرات التي تمثل منفذ لتصريف الإنتاج غير الأسواق الخارجية وبالتالي التأثير على حجم الإنتاج والعمل فضلا عن تحقيق مورد من الصرف الأجنبي بالإضافة إلى الواردات التي تغطي الاحتياجات المحلية غير المشبعة والملاحظ انه كل ما كانت التجارة الخارجية اقل تقييدا كلما زاد الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وبالتالي ترتفع معدلات النمو الاقتصادي.

الفصل الثاني

الدراسات السابقة

تمهيد:

اكتسبت دراسة التجارة الخارجية و النمو الاقتصادي اهمية كبيرة في الاقتصاد ، حيث شهدت السنوات السابقة بحثا نظريا و تطبيقيا واسعا حو التجارة الخارجية و النمو الاقتصادي من طرف العديد من طرق المعالجة .

كما جاءت نتائج مختلفة ، و في هذا الفصل سنتعرض لمجموعة من الدراسات مقدمة في هذا الموضوع مصنفة الى دراسات محلية و دراسات اجنبية و اهم النتائج المتوصل اليها .

المبحث الاول : الدراسات المحلية

1. دراسة" ناصر الدين قريبي" (2020) أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2016 – 1970)

الهدف من الدراسة هو ابراز العلاقة بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصاد بتسليط الضوء على قيادة الصادرات للنمو الاقتصادي في الجزائر[31] ولتحقيق هذا الهدف طرحنا الإشكالية التالية: كيف تؤثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر ثم طرحنا الفرضية التالية:

للتجارة الخارجية تأثيرا إيجابيا على النمو الاقتصادي في الجزائر.

و تم استخلاص النتائج التالية:

[31]– ناصر الدين قربي، بشروالفيصل ،"**اثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي بالجزائر**"، الحلة البعاد الاقتصادية، مجلد 10 ،العدد 1، جامعة بومرداس الجزائر، سنة 2020 ، ص 1–18

- ✓ بعد قطاع التجارة الخارجية من أهم القطاعات الحيوية في اقتصاد أي دولة، يعتبر النمو الاقتصادي المستدام من الأولويات التي تسعى جميع الدول إلى تحقيقه، رغم اختلاف النظريات الاقتصادية حول محدداته فالتجارة ترجعه إلى إنتاجية مدخلات عناصر الإنتاج وتوفر الموارد الطبيعية، وتتفاوت أهمية التجارة وعلاقتها بالنمو الاقتصادي حسب نظريات التجارة الخارجية، فالتجارة الخارجية تتأثر بالنمو كما يتأثر النمو الاقتصادي **بالتجارة الخارجية أي** أن هنا كعلاقة تبادلية ما بين التجارة والنمو إن النمو الاقتصادي بمفهومها الحديث أصبح يعتمد بالدرجة الأولى على الدور المتزايد للتجارة الخارجية والاعتماد على التقدم التكنولوجي والذي يعني تقليلا لاعتماد على الموارد الطبيعية وبالتالي يمكن القول أن دور التجارة الخارجية في النمو الاقتصادي يرتبط بطبيعة قطاع الصادرات التي تعتمد عليه الدول النامية (الجزائر) كمحرك للنمو الاقتصادي، ومدى توفر علاقة تكاملية مترابطة رأسيا وأفقها بين هذا القطاع وبقية القطاعات الأخرى للاقتصاد الوطني .

2. دراسة" فيصل الوصيف " اثر سياسات التجارة الخارجية التي انتهجتها الجزائر على التنمية المستدامة 1970-2012، و، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجيستر في ايطار مدرسة دكتوراه في علو التسيير، جامعة سطيف جامعة الجزائر سنة 2013-2014

تهدف التجارة إلى تحقيق ما يلي:

- تشخيص أهم سياسات التجارية التي تبنتها الجزائر خلال فترة 1970-2012.
- الوقوف على حقيقة الدوافع وراء التغييرات والتحولات التي شهدها تنظيم قطاع التجارة الخارجية الجزائري.

- دراسة وتحليل أهم الآثار التي ترتب عن هذه السياسات على التنمية المستدامة في الجزائر خلال فترة الدراسة والتركيز بالخصوص على الجوانب الاقتصادية منها[32].

ولتحقيق أهداف الدراسة اقترح الباحث الإشكالية التالية: كيف أثرت مختلف سياسات التجارة الخارجية التي انتهجتها الجزائر على التنمية الاقتصادية المستدامة؟

تندرج تحت هذه الإشكالية مجموعة من الفرضيات:

- ساهم احتكار الدولة لقطاع التجارة الخارجية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والحد من التبعية للخارج.
- اثرت تحرير الجزائر لتجارتها الخارجية سلبا على أهم مؤشرات الاقتصاد الوطني.
- كان لتحرير التجارة الخارجية أثار سلبية على البعدين الاجتماعي والبيئي للتنمية المستدامة في الجزائر.
- من أجل الوصول إلى الأهداف المسطرة ومعالجة الإشكالية الأطروحة اعتمدت الدراسة المنهج التاريخي التبيان أهم المراحل التي مرت بها سياسة التجارة الخارجية والمنهج الوصفي التحليلي لتقييم آثار هذه السياسات على التنمية الاقتصادية خلال فترة 1970-2012 توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

[32]- فيصل لوصيف ، "**سياسات و تنظيم التجارة الخارجية التي انتهجتها الجزائر على التنمية المستدامة**"، حالة الجزائر 2012/1970 ، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في اطار مدرسة الدكتوراه في علوم التسيير ، جامعة سطيف ، الجزائر ، 2013-2014 ، ص 200-250.

- التجارة الخارجية أهمية قصوى في حياة الأمم في وقتنا الراهن أين يعتبر التكامل والترابط الدوليين السمة الغالية على يومياتها، فأصبح من الصعب إن تم نقل من المستحيل أن تعيش للشعوب والدول في العزال عن بقية العالم فهمها كانت الميزات التي تتمتع بها وكانت الحاجة إلى الآخرين سواء في العمليات التموينية إن تعلق الأمر بسلع وخدمات لا تملكها، هذه الدول أو بتصريف منتجاتها عن كانت تتمتع بفائض في إحدى أنواع هذه السلع والخدمات.

- للتجارة الخارجية الأثر البالغ على الجوانب الاقتصادية للدول من خلال مساهمتها في تحقيق النمو الاقتصادي عن طريق الاستغلال الأمثل للمواد المتاحة وتوسيع أحجام السوق لتصريف منتجات الدول وكذا مساهمتها في انتقال الأفكار والتكنولوجيا الحديثة وطرق الإنتاج والتسيير المتقدمة بالإضافة إلى انتقال رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية إلى الدول الناشئة وهو ما يعزز فرصها في إقامة صناعات جديدة وتحفيز نموها بالإضافة إلى اعتبار التجارة سلاحا فعالا ضد الاحتكار لأنها يعتبر مشجعا للمنتجين المحليين قصد تطوير إنتاجهم.

✓ أوصت الدراسة :

- العمل على تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات.

- الاستثمار الأجنبي كآلية لتطوير الإنتاج المحلي لتقليص حجم الواردات ورفع حجم الصادرات.

3. دراسة "بكرتي بومدين " التجارة الخارجية في التأثير على معدلات النمو الاقتصادي، مجلة الاستراتيجية و التنمية خلال الفترة 1990-2018 –جامعة مستغانم الجزائر- سنة 2020.

تهدف هذه الورقة البحثية الى تبيان اثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2018 بتطبيق نموذج متجه للانحدار الذاتي.[33]

- ✓ جاءت هذه الدراسة المعالجة الإشكالية التالية: " ما مدى قدرة التجارة الخارجية في التأثير على معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر؟

للإجابة على الإشكالية اقترح الباحث الفرضيات التالية:

- قد يصعب تحقيق فائض مستمر في رصيد الميزان التجاري بسبب اعتماد على صادرات المحروقات بالدرجة الأولى.
- يمكن للتجارة الخارجية أن يكون لها تأثير إيجابي في المدى الطويل على زيادة الناتج الداخلي الخام. استخدم الباحث المنهج الوصفي والتحليلي من خلال تقييم أداء التجارة تقييم أداء التجارة الخارجية في ضل الإصلاح الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2018، كما استخدم المنهج الرياضي من خلال اعتماد نموذج متجه الإنحدار الذاتي (var)لقياس أثر الصادرات و الواردات على النمو الاقتصادي.

- ✓ توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج:

[33]- بكريتي بومدين ،بوعبد الله ،"**قياس اثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة 1990-2018**"،مجلة الاستيراتيجية و التنمية ، المجلد 11/العدد 01جانفي 2021، ص 366-385.

- تعتبر تنمية التجارة الخارجية أحد أهم مؤشرات التنمية الاقتصادية غير أن الاهتمام بالتجارة الخارجية يبقى محدود في الجزائر حيث أنها لم تستطيع تحقيق الاكتفاء الذاتي فهي تستورد أكثر مما تصدر بسبب ضعف القاعدة الإنتاجية الوطنية وضعف الإستثمار في المشاريع الإنتاجية والاعتماد على الموارد الأحفورية لذا سجل معدل النتيجة إلى الخارج نسب مرتفعة باستمرار بمجرد انخفاض في أسعار المحروقات.
- أهمية سياسة الإصلاح الاقتصادي كأداة لتحرير وتنمية التجارة الخارجية.

✓ أشارت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة سببية بين متغيرات التجارة الخارجية (الصادرات والواردات) والنمو الاقتصادي في المدى الطويل الأمر الذي يثبت فعالية التجارة الخارجية في تعزيز النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة.

✓ أوصت الدراسة إلى ما يلي:

- العمل على توجيه الإصلاحات الاقتصادية نحو الاستثمار المنتجة من خلال استقطاب الاستثمارات الأجنبية في شكل مشاريع إنتاجية واكتساب الخبرة منها، فضلا عن ذلك دخول الاستثمار الأجنبي لبلد، يعني دخول عملة الصعبة وبالتالي زيادة احتياط العملة الأجنبية مما يؤدي إلى ارتفاع العملة المحلية.
- التركيز على القطاعات المنتجة كالفلاحة والصناعة والتي بإمكانها أن تخلق قيمة مضافة في الاقتصاد الوطني من خلال الزيادة في الصادرات وتقليص الواردات.

- الوقوف عند الأسباب التي تعرقل نمو التجارة الخارجية في الجزائر من خلال دراسات للإيجاد حلول جديدة للنمو بالاقتصاد الوطني والعمل على تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات.

4. دراسة خروبي حسام الدين (2017/2018) اثر تحرير التجارة الدولية في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 1990-2017

✓ تهدف هذه الدراسة إلى توضيح مفهوم التجارة الخارجية والتحديات التي تواجهها في الجزائر وانعكاساتها على التنمية الاقتصادية[34]. ولتحقيق هذا الهدف قام الباحث بطرح الإشكالية التالية:

- ما مدى مساهمة تحرير التجارة الدولية في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر ؟

وللإجابة على إشكالية الدراسة اقترح الباحث الفرضيات التالية:

- تعتبر التجارة الدولية أساس تطور ونمو الاقتصاد الوطني والتنمية الاقتصادية هي نقل الاقتصاد القومي المستخلف والانطلاق به في معراج التقدم الاقتصادي.
- توجد علاقة طردية بين التجارة الدولية والتنمية الاقتصادية.
- ان تحرير التجارة الدولية الجزائرية تعتبر أساسا كفيلة بتحريك عجلة التنمية الاقتصادية لها لما من إثر عليها.

[34]- خروبي حسام الدين ، "**اثر تحرير التجارة الدولية في تحقيقي التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 1990-2017** "، مذكرة ، جامعة 8 ماي 1945 ، قالمة ، الجزائر ، ص 1- 23 .

واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي عند التعرف على المفاهيم الأساسية المتعلقة بالتجارة الدولية والتنمية الاقتصادية كما اعتمدت على المنهج التحليلي بعرض تحليل الجداول والإحصائيات التجارية.

✓ حققت الدراسة جملة من النتائج تذكر منها:

- ان مختلف المدارس الاقتصادية تتفق على مبدأ واحد هو التخصص وتقسيم العمل الدولي وان المفكرين الاقتصاديين بحثوا عن تضخيم الربح على حساب اقتصاديات الدول النامية وأحصت التجارة الدولية في تعظيم التنمية الاقتصادية وتوضيح الاتفاقية بين الاتحاد الأوروبي التي بموجبها تم إلغاء الضرائب عن واردات الجزائر من السلع المصنعة والتحديات التي تواجهها من اجل تحقيق التنمية والإحصائيات المتعلقة بالمبادلات التجارية والميزان التجاري والناتج المحلي الإجمالي والاستثمارات ومعدلات البطالة في 1990-2017 .

وأوصت الدراسة بالعمل على رفع مستوى الكفاءة الإنتاجية في مختلف القطاعات وتطوير منتجاتها من حيث الجودة والمواصفات وكذلك تخفيض تكاليف الإنتاج والتسويق وكذا الرفع من مستوى القدرة التنافسية والتمكن من فتح فرص لدخول الأسواق الخارجية وعلى الجزائر تطوير قدراتها الإنتاجية عن طريق الاستثمارات الخارجية والشراكة الأجنبية وترقية الصادرات خارج المحروقات.

5. دراسة ط. د. طوير امال سنة 2020 : دراسة قياسية لأثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2018

✓ هدف هذه الدراسة إلى معرفة مدى تأثير الصادرات على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2018، وقد قسمت هذه الدراسة إلى جانبين جانب نظري يتضمن

بعض الأساسيات النظرية لكل من الصادرات والنمو الاقتصادي اما الجانب التطبيقي فبعد اختيار نموذج الانحدار الثاني للندوات الزمنية الموزعة ARDL و cvien 10وبعد دراسة استقرارية كلا المتغيرين ومن اجل تحقيق هذا الهدف، قامت الطالبة بطرح الإشكالية التالية: ما هو اثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الجزائر في الفترة الممتدة ما بين 1990-2018) ؟[35]"

وللإجابة على هذه الإشكالية قدمت الفرضيات التالية:

1. توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين الصادرات والنمو الاقتصادي.
2. تؤثر الصادرات على النمو الاقتصادي تأثيرا ايجابي.

- فاعتمدت في هذه الدراسة على المنهج الوصفي من الجانب النظري من خلال التطرق إلى المفاهيم المتعلقة بكل من النمو الاقتصادي والصادرات ومن الجانب التطبيقي سيتم اتباع المنهج التجريبي لاختبار العلاقات وتأثير كل من الصادرات على النمو الاقتصادي و هذا اعتمادا على احد الأساليب الإحصائية والذي سيساعد في الكشف عن العلاقة بين متغيرات الدراسة الا وهو الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL بالاعتماد على البرنامج الإحصائيevien10 .

فأظهرت النتائج في وجود علاقة توازنية تتجه من الصادرات إلى النمو الاقتصادي في الجزائر ووجود علاقة فردية موجبة بينهما والدور الكبير الذي تلعبه الصادرات على النمو الاقتصادي ووجود علاقة معنوية بين الصادرات والنمو الاقتصادي وهذا يفسر العائد من الضرائب على

[35]- طوير امال، **"دراسة قياسية لأثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الجزائر الفترة 1990-2018"**، جملة أبحاث الاقتصادية معاصر، العدد (2) ، 2020، ص 1-18

الصادرات ومساهمتها الكبيرة في الناتج المحلي الإجمالي وأوصت الدراسة الاهتمام بقطاع الصادرات وتعزيز المؤسسات الاقتصادية والاهتمام بالحاضنات الناشئة وتوسيع وتنويع قطاع قاعدة التصدير واتبعا سياسة الانفتاح التجاري وذلك لتعزيز الصادرات الجزائرية وبالتالي النهوض بالنمو الاقتصادي.

6. دراسة نصير أحمد، وأخرون ،"أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر سنة 1970-2017"

- ✓ لقد هدفت هذه الدراسة الى تسليط الضوء على الاثار التي تخلفها التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي للفترة 1970-2017
- ✓ جاءت هذه الدراسة للإجابة على الاشكال التالي :[36]

- ما مدى انعكاس تطور التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي الجزائري للفترة 1970-2017؟
- وهل يوجد انسجام بين تقدير في الاجل الطويل و القصير

- ➢ وللإجابة على اشكالية الدراسة اقترح الباحث الفرضيات التالية :

- التجارة الخارجية تأثيرا ايجابيا واضحا في النمو الاقتصادي للاقتصاد الجزائري بناءا على معطيات النظرية الاقتصادية .

[36]-نصير أحمد ، وأخرون ،"**أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي** "، ملتقى دولي ، العدد (6) ، الاقتصاد الدولي ، 2019 ، جامعة عبد المالك السعدي بالمغرب، ص 1-16 .

- استخدمت هذه الدراسة منهجا قياسيا لدراسة اثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي 1970-2017.

✓ ومن أهم النتائج المتوصل إليها نوردها في التالي :

1. بينت نتائج اختبار الحدود Bounds test لهذا النموذج نلاحظ أن قيمة إحصائية فيشر تقع خارج المجال (0) و (1) عند مستوى معنوية 1%،2.5%،5%، 10% مما يدل على علاقة توازنية طويلة، وبالتالي وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات نموذج الدراسة .

2. كما بينت نتائج تقدير نموذج ARDL نلاحظ أن معامل تحديد يساوي 79.62% أن متغيرات المستقلة التي تحث على النمو الاقتصادي بنسبة 79.62% والباقي 20.38% يدخل ضمن هامش الخطأ ، مما يدل على أن النموذج له قدرة تفسيرية قوية.

3. من خلال نتائج تقدير ARDL وجود علاقة عكسية لمتغيرات IMP EMP.INV، بينما EX علاقة طردية في الأجلين الطويل والقصير.

4. نلاحظ أن معلمة تصحيح الخطأ تساوي 0.68 وهي معنوية عند مستوى معنوية 5 % وبالشارة السالبة ، وهذا ما يزيد من دقة وصحة العلاقة التوازنية في المدى القصير.

5. أن معدل النمو الاقتصادي بتصحيح بما يعادل 68.09% أي يستغرق سنة ونصف تقريبا حتى يعود لقيمته التوازنية في المدى البعيد بعد أثر الصدمة في

متغيرات الدراسة . و تلاحظ أن احتمال إحصائية F يساوي 0.7524 وهو أكبر من 0.05 هذا يثبت صحة وملائمة الشكل الدالي المستخدم في التقدير.

المطلب الثاني : الدراسات الاجنبية

1. دراسة ابو جابر جامع: أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي والتنمية في فلسطين 1995-2014، أداء التجارة الخارجية الفلسطينية، جامعة الشرق الأوسط 2003.

- ✓ تحاول هذه الدراسة البحث عن أثر مكونات التجارة الخارجية الصادرات الواردات على النمو الاقتصادي والتنمية في فلسطين في الصفة العربية وقطاع غزة خلال الفترة 1995-2014 لتحقيق هذا الهدف قام الباحث ببناء نموذج قياسي باستخدام طريقة المربعات الصغرى .[37]

- عالج الباحث في دراسة الإشكالية التالية: هل الاتجاه الديناميكي للواردات يؤثر إيجابيا على النمو والتنمية الاقتصادية؟

تقيم هذه الدراسة الفرضية الرئيسية بأن التجارة الخارجية السلعية الكلية أثرا على النمو الاقتصادي والتنمية.وكذلك الفرضيات بوجود سببية بين الواردات والصادرات والنمو الاقتصادي والتنمية وفي الاتجاهين وحيث توقع ان يكون هذا الأثر متواضعا في ضل الظروف التي عايشتها التجارة الخارجية الفلسطينية مع العالم الخارجي في ظل التقلبات السياسية والقيود التي يفرضها الاحتلال والتي استمرت لعدة عقود.

[37]- أبو جابر أبو جامع،" **أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي والتنمية في فلسطين 1995-2014**"، أداء التجارة الخارجية الفلسطينية، جامعة الشرق الأوسط، مجلة جامعة النجاح للأبحاث العلوم الإنسانية، المجلد 30(9) 2016، ص 2-18

- استخدمت الدراسة المنهج القياسي لاستقصاء أثر الصادرات والواردات على النمو الاقتصادي والتنمية والتقييم العلاقة السببية بين النمو والتنمية الاقتصادية والتجارة الخارجية.

- نتائج الدراسة:

1) الأثر الإيجابي الضعيف للصادرات على النمو في كل من التجارة السلعية والكلية إلى الحاجة لتعزيز القدرات التصديرية في الحالة الفلسطينية.
2) وجود العلاقة السببية بين الواردات والصادرات في التجارة السلعية يشير إلى أهمية الواردات من المواد الخام والوقود خاصة وأن أهم الصادرات هي من الممنوعات.
3) وجود علاقة سببية بين الدخل الفردي كمؤشر للتنمية والواردات في حالتي الواردات السلعية والكلية.
4) وجود علاقة سببية بين الواردات والنمو ممثلا بالناتج المحلي الإجمالي في حالة التجارة الكلية وعدم وجودها في حالة التجارة السلعية. يشير إلى أهمية الواردات والتجارة الخدمية في تحسين دور التجارة الخارجية في إحداث النمو الاقتصادي.
5) الأثر الإيجابي الملحوظ للواردات على النمو الاقتصادي في حالتي التجارة السلعية والكلية المستقلة على التجارة الخدمية وهذا يعزز فرضية الواردات الموجهة للنمو في حالة الفلسطينية، (أبو جامع الجابر، 2003- 01- 30) .

2. دراسة "عبد الرؤوف رهبان": الأهمية الاقتصادية للتجارة الخارجية السورية والعوامل المؤثرة فيها خلال الفترة 2000-2008 ، مجلة جامعة دمشق المجلد 29،2013

- ✓ تهدف هذه الدراسة إلى تحليل العوامل المؤثرة في التجارة الخارجية السورية وتحليل واقعها خلال الفترة 2000-2008 كما تحدد أهمية التجارة الخارجية بالنسبة إلى الاقتصاد الوطني.

عالجت هذه الدراسة الإشكالية التالية:

ما هي العوامل المؤثرة في التجارة الخارجية السورية؟

تمثلت فرضيات الدراسة فيما يلي :

1) تؤدي العوامل المؤثرة في قيام التجارة الخارجية وتطورها دور بارز في تطور التجارة الخارجية السورية.

2) وجود خلل هيكلي في التجارة الخارجية بشقيها الصادرات والواردات.

3) تأثرت التجارة الخارجية السورية بسياسات الإصلاح الاقتصادي التي انتهجتها الحكومة السورية منذ بداية القرن الواحد والعشرين.

✓ اعتمدت الدراسة على عدة مناهج :

4) المنهج الوصفي التحليلي الذي ساعدنا على تحليل نسبة التجارة الخارجية بسوريا.

5) المنهج التحليلي العاملي المؤثر في التجارة السورية.

6) المنهج الكمي، التحليل الإحصائي.

✓ توصلت هذه الدراسة إلى ما يلي:

- على الرغم من الجهود الكبيرة التي تبذلها الحكومة في رسم السياسات التجارية وتطورها وتعديلها في سبيل.
- تصحيح الخلل في الهيكل التجاري مازالت نتائج هذه السياسات دون الطموح وذلك خسارة الميزان.

- التجاري شبه دائمة ولاسيما الميزان التجاري الصناعي لأن سياسات التنمية الصناعية لم تستطع أن تحقق.
- زيادة في حجم الإنتاج الصناعي بما يتجاوز الاحتياجات المباشرة للسكان والسوق المحلية وتكوين فائض للتصدير إلى الأسواق الخارجية[38].
- زيادة في حجم الإنتاج الصناعي بما يتجاوز الاحتياجات المباشرة للسكان والسوق المحلية وتكوين فائض للتصدير إلى الأسواق الخارجية.

✓ أوصت الدراسة بما يلي:

- اعتمدت مبدأ المراجعة الدورية للسياسات الاقتصادية ولا سيما السياسات التجارية لتلاقي الثغرات التي قد تحصل في أثناء التطبيق.

- العمل على الحد من التركز السلمي والجغرافي للصادرات السورية عن طريق تنويع هذه الصادرات وتنويع الأسواق الخارجية.

- الاستمرار في دعم العمل التصديري وتشجيعه عن طريق تقديم الإعفاءات والتسهيلات وإنشاء مصرف التمويل الصادرات.

- متابعة الإصلاحات الاقتصادية بما يتوافق مع خطوات انضمام سورية إلى اتفاقية الشراكة الأوروبية و منظمة التجارة الدولية.

3. دراسة" ثناء أبا زيد و محمد محمود و حسان محمد دروبي (2011) "بعنوان اثر تحرير التجارة الخارجية على تنمية القطاع الصناعي في سوريا(2000-2008)

[38]– عبد الرؤوف رهبان : "**الاهمية الاقتصادية للتجارة الخارجية السورية و العوامل المؤثرة فيها** "،مجلة جامعة دمشق المجلد 29، 2013،ص 1-41.

- ✓ تهدف هذه الورقة البحثية إلى إبراز إثر تحرير التجارة الخارجية في سوريا على القطاع الصناعي وبيان الأثر المتبادل بين تحرير التجارة الخارجية والتنمية الصناعية [39].
- ✓ من اجل الوصول إلى الأهداف قام الباحث بطرح الإشكالية التالية:

- ما تأثير تحرير الخارجية على التنمية الاقتصادية؟
- ما العلاقة بين تحرير الخارجية والتنمية الاقتصادية؟

- ✓ للإجابة على الإشكالية اقترح الباحثون الفرضيات التالية:

- توجد علاقة طردية إيجابية بين حجم تطور حجم الصادرات السورية وزيادة إنتاج الصناعات التحويلية وكذلك زيادة دخول المشتغلين في هذه الصناعات.
- توجد علاقة طردية بين تطور حجم التجارة الخارجية السورية (الصادرات و المستوردات)، وزيادة رؤوس الأموال المستثمرة في القطاع الصناعي السوري.

- ✓ استخدمت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي للوقوف على عملية تحرير التجارة الخارجية في سوريا وتحليل وانعكاساتها على القطاع الصناعي كما اعتمد على المنهج الرياضي وذلك للإيجاد العلاقة الايجابية بين تحرير الخارجية ومتغيرات الإنتاج الصناعي في سوريا.
- ✓ خلصت الدراسة إلى النتائج إلى أن حفظ التنمية لم تحدث التغيرات المطلوبة في بين الاقتصاد السوري، بل اعتمدت بشكل رئيسي على مدخلات إنتاج مستوردة وهذا ما يشدد من تبعية الاقتصاد الوطني للسوق العالمية الرأسمالية وبحيث يبقى النفط هو القطاع

[39]– ثناء ابا زيد ،محمد محمود ، حسان محمد دروبي ، "**اثر تحرير التجارة الخارجية على تنمية القطاع الصناعي في سوريا** "،مجلة جامعة تمرين البحوث و الدراسات العلمية مجلد (33)العدد(5)،2011 ، ص 159–174.

الرئيسي المصدر وإن الصناعات التي أقيمت لم تحقق الترابط والتكامل بين الصناعات بل اعتمدت بشكل رئيسي لمدخلات إنتاج مستوردة.

وإن التوازن الاقتصادي السياسة التجارة بغرض ضرورة تركيز الجهود على ترشيد الاستيراد وبدل الجهود.

القوية لزيادة الصادرات السورية وخاصة منتجات الاستهلاك الوسيط والاستهلاك النهائي الأجل تغطية.

الحاجات المتزايدة مستوردات الاصول الثابتة.

- ✓ وفي الاخير اوصت الدراسة على ما يلي:

- العمل على رفع جودة الانتاج الصناعي ليتمكن من المنافسة في الاسواق الخارجية و كذلك منافسة المستوردات داخل السوق المحلية .

- تشجيع التنمية في سوريا على الارتفاع بصناعاتهم و مواكبة احدث اساليب التكنولوجيا. مع العناية بتعزيز اساليب التسويق منتجاتهم حيث ان سوريا مستمرة في عملتي تحرير.

4. دراسة أبو جمعة جابر لسنة 2016 اثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي و التنمية في فلسطين سنة1995-2012 .

- ✓ لقد هدفت الدراسة إلى تحليل إثر النمو في تكوين التجارة الخارجية الواردات والصادرات السلعية والكلية على كل من النمو الاقتصادي والتنمية[40].

[40]- أبو جمعة جابر ، "**اثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي والتنمية في فلسطين 1995-2012**"، MPRA Paper،ص1-38

✓ جاءت هذه الدراسة للإجابة على الإشكالية التالية:

- ما هو الأثر المترتب في ظل الظروف التي عاشتها التجارة الخارجية الفلسطينية مع العالم الخارجي في ظل التقلبات السياسية؟

- ما هو تأثير التجارة الخارجية على النمو والتنمية الاقتصادية؟

- وللإجابة على إشكالية الدراسة اقترح الباحث الفرضيات التالية:

- التجارة الخارجية السلعية / الكلية أثرا على النمو الاقتصادي والتنمية وكذلك وجود السببية بين الواردات و الصادرات و النمو الاقتصادي والتنمية و في الاتجاهين.

- الأثر المتواضع في ظل الظروف التي عايشتها التجارة الخارجية الفلسطينية مع العالم الخارجي في ظل التقلبات السياسية والقيود التي يفرضها الاحتلال، و التي استمرت لعقود.

✓ استخدمت هذه الدراسة منهجا قياسيا لاستقصاء اثر كل من الصادرات والواردات على النمو والتنمية الاقتصادية في الفترة 1995-2012، والتقييم العلاقة السببية بين النمو الاقتصادي و التنمية و كل من مكوني التجارة الخارجية.

✓ خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

- تظهر تجربة التجارة الخارجية الفلسطينية خلال العقدين الماضيين نموا مضطردا في الواردات خاصة في أعقاب فترات شهدت كتبا او نقصا حادا فيها و ذلك في الوقت الذي بدأت فيه الصادرات بالنمو في السنوات الأخيرة.

- وهذه الدراسة تستقصى اثر النمو في مكوني التجارة الخارجية الواردات والصادرات السلعية والكلية على النمو الاقتصادي والتنمية باستقصاء العلاقة وصفيا بين النمو في مكوني

التجارة الخارجية الكلية و النمو في النشاط الاقتصادي و في الدخل الفردي كمؤشر للتنمية، وباستخدام التحليل القياسي الذي يربط بين الواردات و الصادرات و النشاط الاقتصادي ممثلا بالناتج المحلي الإجمالي تارة، و بين الواردات و الصادرات و الدخل الفردي تارة أخرى.

ويظهر التحليل القياسي لأثر كل من الواردات والصادرات على النمو الاقتصادي و على الدخل الفردي كمؤشر للتنمية الاقتصادية أهم النتائج التالية:

- الأثر الإيجابي الملحوظ للواردات على النمو الاقتصادي في حالتي التجارة السلعية و الكلية المشتملة على التجارة الخدمية.
- الأثر الإيجابي الضعيف للصادرات على النمو في كل من التجارة السلعية و الكلية ينوه إلى الحاجة لتعزيز القدرات التصديرية في الحالة الفلسطينية.
- وجود العلاقة السببية بين الواردات و النمو ممثلا بالناتج المحلي الإجمالي في حالة التجارة الكلية و عدم وجودها في حالة التجارة السلعية يشير إلى أهمية الواردات و التجارة الخدمية في تحسين دور التجارة الخارجية في إحداث النمو الاقتصادي.
- وجود العلاقة السببية بين الدخل الفردي كمؤشر للتنمية والواردات في حالتي الواردات السلعية والكلية.
- و في ظل هذه النتائج أوصت هذه الدراسة بتوجيه الواردات بالسياسات التجربة الملائمة بما يخدم النمو و التنمية على نحو أفضل من خلال تقنين الاستيراد المفرط من السلع الاستهلاكية، و بما يخدم تعزيز المنتجات الفلسطينية في السوق الداخلية، وتسهيل وتعزيز

الواردات من المواد الخام و الوقود و المكن الخدمة القدرات الإنتاجية الفلسطينية، وتعزيز القدرات الإنتاجية بالسياسات الاقتصادية و القطاعية الملائمة، وذلك بدفع قطاع التصدير إلى وضع ديناميكي أفضل مقارنة بالوضع الراهن، وكذلك بتعزيز البنية التحتية والمؤسساتية بما يخدم التقدم في التجارة الخدمية خاصة الصادرات منها.

5. دراسة أروى عبد الله الزيد ساره ناصر النويصر، أثر التجارة الخارجية في النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية ورقة عمل مؤسسة النقد العربي السعودي 2020 .

- ✓ ما ورد في هذه الدراسة يمثل وجهة نظر كاتبيها ولا يمثل بالضرورة وجهة النظر الرسمية المؤسسة النقد العربي السعودي.[41]

كما لا تتحمل المؤسسة مسؤولية ما تحتويها الدراسة من أراء ومعلومات أو أي قرارات تتخذ بناءا عليها .

- ✓ و قد لخصت هذه الورقة إلى النتائج التالية:

- ضرورة تركيز استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاعات التي تسهم بشكل إيجابي في خلق فرص عمل، ونقل التكنولوجيا، ودعم العملية الإنتاجية، وخلق بيئة تنافسية سليمة، بما يسهم في تحقيق الأهداف المنشودة في رؤية 2030.

[41]– أروى عبد الله الزيد ساره ناصر النويصر ، "**أثر التجارة الخارجية في النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية** "ورقة عمل مؤسسة النقد العربي السعودي 2020.

- السعي إلى تنويع الصادرات غير النفطية، وإزالة العقبات والقيود التي تواجه التجارة الخارجية إن وجدت، حيث أشارت النتائج إلى التأثير الإيجابي للانفتاح التجاري في النمو الاقتصادي.

- صياغة سياسة الاستثمار الأجنبي المباشر بطريقة تؤدي إلى جذب المزيد من المستثمرين الأجانب إلى الأنشطة الأكثر كفاءة وذات القيمة المضافة.

- من المهم بذل المزيد من الجهود الرامية إلى تحسين مستوى البنية التحتية، حيث أشارت النتائج إلى تأثيرها الإيجابي من رفع المستوى النمو الاقتصادي وجذب للاستثمارات الأجنبية المباشرة.

- الاستثمار في تطوير الشمول المالي ومتطلبات التمويل على أساس الجدوى الاقتصادية ليسهم في جذب الائتمان المصرفي، مع محاولة تحفي ز الائتمان في قطاعات تسهم في خلق فرص عمل للسعوديين وخلق قيمة مضافة في الناتج المحلي الإجمالي، بما يسهم في تحقيق أهداف رؤية 2030.

6. دراسة محمد جلولي، وأخرون، "أهمية التجارة الخارجية و تأثيرها على النمو الاقتصادي في دول شمال افريقيا"، لسنة 1990-2018 .

- ✓ تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في دول شمال افريقيا خلال الفترة 1990-2018
- ✓ جاءت هذه الدراسة للإجابة على الإشكالية التالية:[42]

[42]- محمد جلولي ،و أخرون ، "**اهمية التجارة الخارجية و تاثيرها على النمو الاقتصادي في دول شمال افريقيا** "، مجلة التمويل و الاستثمار و التنمية المستدامة ، المجلد 06 ، 2021، ص 1-22.

- اظهار العلاقة الموجودة بين الصادرات والواردات والنمو الاقتصادي ، وتوضيح أهمية التجارة الخارجية في النمو الاقتصادي .

✓ للإجابة على الإشكالية اقترح الباحثون الفرضيات التالية:

سنفترض بأن الصادرات والواردات تؤثر إيجابيا على النمو الاقتصادي في هذه الدول.

✓ خلصت الدراسة إلى النتائج إلى أن:

- وجود أثر ايجابي معنوي للواردات على النمو الاقتصادي، وهذا ما خلصت اليه مجموعة من الدراسات كدراسات (Bakari 2017) (cetintas and barisik 2009،(Bihnam 2013) حيث ان هذه الدول تميل الى الانفاق العام من خلال الواردات من الآلات الإنتاجية وبعض المواد الأولية ونصف المصنعة يحفز الاستثمار العمومي والخاص، مما يؤثر بالإيجاب على الناتج المحلي الإجمالي، وعكس ما توصلت اليه دراسات .

- عدم وجود علاقة سببية في المدى الطويل بين الصادرات والناتج المحلي الإجمالي. ووجودها بين الواردات والناتج المحلي الإجمالي، وكذلك وجود علاقة سببية في المدى القصير بين كل من الصادرات والناتج المحلي الإجمالي من جهة والواردات والناتج المحلي الإجمالي من جهة أخرى.

المبحث الثالث: جدول الدراسات السابقة المحلية والاجنبية

الجدول رقم 02: تلخيص الدراسات السابقة

الكاتب	عنوان الدراسة	العينة	الفترة	المنهجية	النتائج
ابو جمعة جابر	اثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في فلسطين	فلسطين	1995-2014	المنهج القياسي	اثر التجارة الخارجية السلعية على النمو و التنمية الاقتصادية وجود السببية بين الصادرات و الواردات و النمو الاقتصادي في فلسطين
عبد الرؤوف رهبان	الاهمية الاقتصادية للتجارة الخارجية والعوامل السورية المؤثرة فيها	سوريا	2000-2008	وصفي – تحليلي–منهج كمي	نتائج سلبية بسبب الخسارة في الميزان التجاري سياسات التنمية الصناعية لم تحقق لزيادة في حجم الانتاج
فيصل لوصيف	سياسات التجارة الخارجية التي انتهجتها الجزائر على التنمية المستدامة	الجزائر	1970-2012	منهج تاريخي	اهمية التجارة الخارجية في حياة الامم و مساهمتها في تحقيق النمو الاقتصادي
ناصر الدين قريبي	اثر التجارة الخارجية على	الجزائر	1970-2016	منهج القياسي	اهمية التجارة الخارجية ومن ابرز القطاعات في افتصاد

	النمو الاقتصادي في الجزائر				اي دولة
خروبي حسام الدين	اثر التجارة الخارجية الدولية في تحقيق التنمية المستدامة	الجزائر	1990-2017	منهج وصفي تحليلي	تعزيز التنمية الاقتصادية من خلال الارتكاز على التجارة الخارجية
ط.د. طوير امال	اثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الجزائر	الجزائر	1990-2018	تجريبي وصفي	العلاقة طردية الموجبة للصادرات بالنمو الاقتصادي في الجزائر
بكريتي بومدين	التجارة الخارجية في التأثير على معدلات النمو الاقتصادي	الجزائر	1990-2018	وصفي تحليلي	وجود علاقة سببية بين متغيرات التجارة الخارجية و النمو الاقتصادي في المدى الطويل
ابو جمعة جابر	اثر التجارة الخارجية على النمو و التنمية الاقتصادية في فلسطين	فلسطين	995-2012	دراسة قياسية	الاثر الايجابي الضعيف للصادرات على النمو الاقتصادي و اثر الواردات الايجابي عليه في التجارة السلعية و الكلية المشتملة على التجارة الخدمية

اروى عبد الله الزيد	اثر التجارة الخارجية في النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية	سعودية	2020	منهج الوصفي	أشارت النتائج إلى تأثيرها الإيجابي من رفع المستوى النمو الاقتصادي وجذب للاستثمارات الأجنبية.
نصير احمد و اخرون	اثر التجارة على النمو الاقتصادي في الجزائر	الجزائر	1970- 2017	دراسة قياسية	وجود أثر إيجابي معنوي للصادرات على النمو الاقتصادي (الناتج المحلي الإجمالي) في دول محل الدراسة
محمد جلولي و أخرون	أهمية التجارة الخارجية و تأثيرها على النمو الاقتصادي في دول شمال افريقيا	شمال افريقيا	1990- 2018	دراسة قياسية	عدم وجود علاقة سببية في المدى الطويل بين الصادرات والناتج المحلي الإجمالي.
ثناء ابا زيد ، و اخرون	اثر تحرير التجارة الخارجية على تنمية القطاع الصناعي	سوريا	2000- 2008	منهج وصفي تحليلي	توجد علاقة طردية إيجابية بين حجم تطور حجم الصادرات السورية وزيادة إنتاج الصناعات التحويلية

المصدر : من اعداد الطالبة استنادا على الدراسات السابقة

❖ **التعقيب على الدراسات السابقة:**

بعد استعراض أهم الدراسات السابقة وطنية وأجنبية التي تناولت موضوع التجارة الخارجية والتنمية الاقتصادية باعتباره موضوع مهم ومثير للجدل وذلك بحث على منهجية سليمة من أجل معالجة موضوع الدراسة من خلال الدراسات السابقة التي قام بها العديد من الاقتصاديين في إجراء دراسات مختلفة الاختبار أثر التجارة الخارجية في التنمية الاقتصادية حيث تباينت تلك الدراسات من حيث طرق المعالجة والنتائج المتماثلة التي تم التوصل إليها وستحاول من خلال هذه الدراسة التطرق إلى التجارة الخارجية في التنمية الاقتصادية في الجزائر.

❖ **مقارنة بين دراسات السابقة:**

كمقارنة للدراسات السابقة ببعضها البعض نجد أن كل من الدراسات ناصر الدين قريبي (1970-2016) تحت عنوان أثر التجارة الخارجية عل النمو الاقتصادي في الجزائر قد استخلصت أن أهمية التجارة الخارجية من أبرز القطاعات في الاقتصاد أي دولة ، أما دراسة حسام الدين خروبي(2018 – 2017) تحت عنوان أثر تحرير التجارة الدولية في تحقيق التنمية الاقتصادية في جزائر خلال فترة (2017 – 1990) استخلصت أن توجد عاقة طردية بين التجارة الدولية والتنمية الاقتصادية ، وفي دراسة نصير احمد وأخرون تحت عنوان أثر التجارة الخارجية على

النمو الاقتصادي في الجزائر سنة (1970 2017) استخلصت الوجود من خلال نموذج ARDL وجود علاقة عكسية للمتغيرات ، بينما EX علاقة طردية في الأجلين الطويل والقصير.

وفي دراستنا سنحاول تقدير أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة 1990-2019 و هي فترة تختلف عن دراسات السابقة ، باستخدام نموذج تقدير الذاتي var.

خلاصة :

خلال هذا الفصل تم عرض بعض الدراسات السابقة وطنية وأجنبية للموضوع قيد الدراسة، كل هذه الدراسات تشترك معظمها في نفس الهدف والإشكالية وذلك من خلال تحليل التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي رغم اختلاف الحدود الزمنية والمكانية وأدوات القياس والتحليل المستعملة.

الفصل الثالث

الدراسة القياسية لأثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر

الفصل الثالث الدراسة القياسية لأثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر

تمهيد :

ان معرفة كيفية تأثير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر ينطلق من فهم طبيعة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية كالنمو و العمل و راس المال ، الصادرات أو الواردات وانطلاقا من الدور المهم الذي تلعبه التجارة الخارجية في الجزائر تسعى هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين هذه المتغيرات ولذلك تم التطرق في هذا الفصل إلى التعريف بأساليب تحليل السلاسل الزمنية، ومدى استقرار المتغيرات وذلك بالاعتماد على الاختبارات القياسية أو الإحصائية للتكامل المشترك، وتطبيق نموذج الارتباط الذاتي (VAR) للتكامل المشترك لاختبار العلاقة طويلة الأجل بين المتغيرات موضوع الدراسة.

المبحث الأول: مفاهيم حول القياس الاقتصادي

تعتبر الدراسة القياسية فرع من فروع الاقتصاد تستخدم لتحليل الظواهر الاقتصادية مستعينا بالأساليب الإحصائية، وفي كثير من الأحيان تنص النظرية الاقتصادية على وجود علاقة في المدى الطويل بين متغيرين أو أكثر من ذلك.

المطلب الأول : أدوات و وسائل الاقتصاد القياسي

الفرع الاول :مفهوم القياس الاقتصادي

تم استخدام مصطلح الاقتصاد القياسي سنة 1926 من طرف الاقتصادي الترويجي" رانجر فريتش Ragnar A.K.Frisch" في مقالة يحدد فيها طبيعة الاقتصاد القياسي ..... يرى أن هناك أوجه متعددة للمدخل الكمي في الاقتصاد غير أن أيا منها بمفرده يجب ألا يؤخذ على انه الاقتصاد القياسي فقد أظهرت التجربة أن كلا هذه العلوم الثلاثة الإحصاء الاقتصادي، النظرية الاقتصادية، الاقتصاد الرياضي ضروري للفهم الحقيقي للعلاقات الكمية في الاقتصاد.

كما عرف العالمPaul Samuelson " الاقتصاد القياسي على انه التحليل الكمي للظاهرة الاقتصادية الحقيقية المبني على التطور النظري والملاحظة باستعمال الطرق الملائمة للاستدلال".

وكتعريف شامل للاقتصاد القياسي :على انه احد فروع الاقتصاد الذي يهتم بقياس وتحليل العلاقات مستعينا بالنظرية الاقتصادية والرياضيات والأساليب الإحصائية بهدف تحليل واختيار النظريات الاقتصادية المختلفة من جهة وكذا رسم السياسات واتخاذ القرارات والتنبؤ بقيم المتغيرات الاقتصادية في المستقبل من جهة ثانية.[43]

الفرع الثاني :أهداف القياس الاقتصادي وعلاقته بالعلوم الأخرى

للاقتصاد القياسي مجموعة من الأهداف التي يسعى لتحقيقها من اجل الوصول إلى نتائج أفضل.

[43]- محمد عبد السميع عناني ، **التحليل القياسي و الاحصائي للعلاقات الاقتصادية باستخدام windows Spss**،الدار الجامعية ، الاسكندرية ، 2009، ص5.

أولا: أهداف الاقتصاد القياسي

إن الهدف الأساسي من وراء استعمال القياس الاقتصادي في بحث ما هو قياس العلاقة التي تربط بين متغير تابع بمتغير مفسر لهذه الظاهرة، وذلك عن طريق بناء نماذج قياسية اقتصادية والقياس الاقتصاد إلى:

- اختبار النظرية الاقتصادية : بمعنى التأكد من مدى صحة النظرية الاقتصادية اعتمادا على البيانات الإحصائية الواقعية.
- تفسير بعض الظواهر الاقتصادية: لأنه عند دراسة ظاهرة اقتصادية ما ، المعرفة ما هي العوامل المسببة لها ،فالقياس الاقتصادي يمكننا من القيام بذلك عن طريق إدخال وإخراج المتغيرات المفسرة للظاهرة والاعتماد على بعض الاختبارات الإحصائية.
- التنبؤ بالقيم المستقبلية لبعض المتغيرات الاقتصادية: بحيث يتم استخدام النموذج المحصل عليه بعد اختبار جودته في عملية البحث عن تقديرات تقترب من القيم الحقيقية للظاهرة المدروسة.[44]

[44]– حمودي حاج صحراوي ، **القياس الاقتصادي التطبيقي** ،الجزء الاول ،ص 5].

ثانيا: علاقة الاقتصاد القياسي بالعلوم الأخرى

إن الاقتصاد القياسي هو مزيج من النظرية الاقتصادية والاقتصاد الرياضي والإحصاء من أجل الحصول على قيم عديدة لمعلمات العلاقات الاقتصادية .[45]

تقوم النظرية الاقتصادية بوجه عام بدراسة العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية فمع بقاء العوامل الأخرى على حالها فإن انخفاض سعر سلعة معينة يؤدي إلى زيادة الكمية المطلوبة من هذه السلعة وبالتالي العلاقة التي تفرضها النظرية بين السعر والكمية المطلوبة هي علاقة عكسية وباعتبار النظرية لم تقدم لنا مقدار الزيادة أو النقص فيهما.

أما الاقتصاد الرياضي يهتم بالتعبير عن النظرية الاقتصادية في شكل معادلات يعبر فيها عن العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية في صورة رمزية في هذه الحالة يقوم الاقتصاد القياسي إضافة إلى اختبار النظريات الاقتصادية والتحقق العملي من صحتها.

ويتخذ الاقتصاد القياسي طريقة الإحصاء الرياضي نظرا لملاءمتها لطبيعة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية وأيضا يلعب الإحصاء الاقتصادي دورا في الاقتصاد القياسي فهو يهتم بالبيانات الاقتصادية وتسجيلها وتبويبها ثم عرضها في شكل جداول وخرائط، بمعنى أن الإحصاء الاقتصادي يغذي الاقتصاد القياسي بهدف القياس الدقيق للظواهر الاقتصادية.

[45]– مجيد علي حسين و اخرون ، **الاقتصاد القياسي النظرية و التطبيق** ، دار وائل للنشر و التوزيع ، الطبعة الاولى ، 1998، ص3.

ثالثا : تحليل السلاسل الزمنية

يتضمن تحليل السلسلة الزمنية مجموعة من المشاهدات خلال فترة زمنية كما ان المخطط الانسيابي للسلسلة يوضح البيانات المتاحة عن ظاهرة ما إلى غاية التنبؤ بالقيم.

- **تعريف السلسلة الزمنية:**

- هي مجموعة من القيم المشاهدة لظاهرة ما خلال فترات زمنية متساوية وتكون الفترة الزمنية عادة إما أسبوعية، شهرية، فصلية أو سنوية.
- ويمكن تعريفها على أنها مجموعة من القياسات أو المشاهدات أو البيانات المرتبة بحسب فترات زمنية متعددة ولقراءة هذه السلاسل يفضل استخدام عدد مناسب من الفترات لكي تظهر التأثيرات بشكل واضح للسلسلة الزمنية.[46].
- السلسلة الزمنية هي مجموعة القياسات المسجلة لمتغير واحد أو أكثر وما يميزها أنها تمتاز بالترتيب(Ordre)حسب زمن وقوعها.

وبالتالي نقول أن متغير الزمن المستقل (t) والقيم المناظرة له المتغير التابع (y) وان كل قيمة في الزمن t يقابلها قيم للمتغير التابع yدالة في الزمن t أي: $y=f(t)$

[46]– سمرين سمير خليل ابو راضي ، **تحليل تداول اسهم البنوك المدرجة في بورصة عمان باستخدام نموذج السلاسل الزمنية** ،مذكرة مقدمة لنيل رسالة الماجستير ، كلية الاعمال ،جامعة الشرق الاوسط للدراسات العليا ،يناير 2009،عمان ، ص 27.

المطلب الثاني : التأصيل النظري للتكامل المشترك

الفرع الاول : دراسة استقرارية السلاسل الزمنية

عند القيام بدراسة مدى استقرارية السلاسل الزمنية لابد من اجراء العديد من الاساليب و الاختبارات بداية من :

- ✓ **جذر الوحدة :**

من الاساليب المعاصرة في تحديد استقرارية البيانات هو اختبارات جذر الوحدة و التي تعتمد فكرتها على المعادلة التالية : $Yt=PYt-1+\varepsilon t$

اذ تمثل Yt المتغير في المدة t، ε_t حد الاضطراب والذي يتصف بالتشويش الأبيض White Noise بوسط حسابي يساوي صفرا $\mu=0$ وتباين ثابت $\sigma^2=1$ و$\varepsilon t=0$ $cov()=0$ عندما تكون (p= 1) مقبولة إحصائيا مقبولة فان ذلك يدل على عدم الاستقرار وان البيانات تعاني الجذر الاحادي .

ولابد من معالجة كل سلسلة زمنية غير مستقرة، وذلك ب أخذ الفروق لمعالجة (Yt) إذا كانت غ مستقرة ، بحيث تؤخذ بصيغة الفروق للدرجة(d،.....،2، 1) لجعلها مستقرة، وبذلك نقول عن السلسلة الزمنية أنها متكاملة (Integrated) من الدرجة d ونشير لهاب I(0) أو I(1)

من أهم الطرائق المستخدمة في معالجة البيانات التي تعاني من جذر الوحدة (Unit Root) هو:

✓ **اختبار ديكي فولار المطور** حيث يعتمد هذا الاختبار بشكل أساسي على:

- **تقدير النماذج الآتية :**

(بدون حد ثابت و اتجاه زمني) : Modell

$$\Delta Yt = (p-1)Yt + 1 + \sum_{j-1} pj\Delta Yt - j + \varepsilon t$$

(بدون اتجاه زمني)

$$\Delta Yt - \alpha + (p-1)Y_{t-1} + \sum_{j=1}^{k} p_j\, \Delta Y_{t-j} + \varepsilon_t$$

$$\Delta Yt = \alpha \left|\beta T \right|(P-1)Y_{t-1} \left| \sum_{j=1}^{k} p_j \Delta Y_{t-j} + \varepsilon_t \right.$$

اذ تمثل α الحد الثابت ، T تمثل الاتجاه الزمني و يحسب كالاتي :

$$T = \left(t - 1 - \frac{1}{2}\right)، \quad (t = 2,3, \dots \dots)$$

و تمثل K مدة التباطؤ الاعظم ، التي يمكن تحديدها كالاتي :

$$Kmax = int\{12(N/100)^{Y^4}\}\ , \ln t = int\ egr$$

- N حجم العينة
- α مستوى المعنوية

تحت ظل الفرضية :

$$H_0: P = 1$$

$$H_1: P < 1$$

فاذا كانت P معنوية اقل من الواحد فإننا نقبل الفرض البديل بعدم وجود جذر وحدة ،اي ان المتغير مستقر .[47]

الفرع الثاني : تعريف التكامل المشترك

هو عبارة عن وجود توازن طويل المدى بين متغيرين أو أكثر في القيمة الحالية للمتغير المدروس فضلا عن أهمية التكامل المشترك في تحليل السلاسل الزمنية[48].

- يعرف التكامل المشترك أو التكامل المتزامن : بأنه تصاحب بين سلسلتين زمنيتين أو أكثر، بحيث تؤدي التقلبات احدهما إلى إلغاء التقلبات في الأخرى بطريقة تجعل النسبة بين

[47]– كعنان عبد اللطيف عبد الرزاق ، انسام خالد حسن الجبوري ، **دراسة مقارنة في طرائق تقدير انحدار التكامل المشترك مع تطبيق عملي** ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، السنة العاشرة ، العدد 33، 2012 ص 153.

[48]– ندوى خزعل رشاد ، **استخدام اختبار كرانجر في تحليل السلاسل الزمنية المستقرة ، المجلة العراقية للعلوم الاحصائية** ، العدد التاسع عشر ، 2011 ، ص 269.

قيمتيهما ثابتة عبر الزمن يكون التكامل المشترك بين متغيرينYt و Xtويتعين تحقق الشروط التالية:

$$y_t \approx I(1)$$

$$X_t \approx I(1)$$

حيث العلاقة التي تربطهما تكتب كما يلي :

$$Y_t = a_0 + a_1 X_t + U_t$$

بحيث :

/ تمثل درجة التكامل و*Ut* يقيس انحراف العلاقة المقدرة في الاجل القصير عن اتجاههما التوازني في المدى الطويل ومنه التكامل المتزامن هو التغير الاحصائي لعلاقة التوازن طويلة الاجل بالرغم من وجود انحرافات في الاجل القصير حيث تتمثل في :

$$U_t = Y_t - a_0 - a_1 X_t$$

يكون هذا النموذج في حالة وضع التوازن طويل المدى لما يكون $Ut=0$ اي عندما يكون الانحراف التوازني للمدى القصير و الطويل يؤول الى الصفر (0) . [49]

❖ **خصائص رتبة التكامل :**

✓ لتكن السلسلة Xt مستقرة و السلسلة Yt متكاملة من الرتبة (1) :

$$Xt \to I(1) \qquad \to \qquad X_t + Y_t \to I(1)$$

$$Y_t \to I(1)$$

✓ لتكن السلسلتان Xt و Yt متكاملتين من نفس الرتبة" d":

$$X_t \to I(0)$$

$$\to \qquad ax_t + \beta y_t \to I(0)$$

$$Y_t \to I(0)$$

✓ و اذا كانت Y_t و X_t السلسلتين مختلفتان في رتبة :

[49]– محمد مراس ، **قياس علاقة التكامل المتزامن بين الاستثمار الاجنبي المباشر و معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر** ، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية ، العدد 02 ، جامعة سعيدة ، الجزائر ، جوان 2015 ، ص 128–129.

$$X_t \to I(1)$$

$$d1 < d2 \quad aX_t + \beta Y_t \to I(0)$$

$$Y_t \to I(0)$$

- قول أن السلسلتين X و Y إذا كان لهما اتجاه نمو ثابت في الفترة الأولى ثم اتجاه نمو متباعد في الفترة الثانية إذن فالسلسلتين ليستا في تكامل مشترك.
- أما إذا كان للسلسلتين X و Y اتجاه نمو ثابت على طول فترة الدراسة فالسلسلتين في تكامل مشترك .[50]

❖ **اختبار علاقة التكامل المشترك :**

لاختبار علاقة التكامل المشترك تم الاستعانة باختبار جوهانسن لتحديد العلاقة طويلة الأجل.

- **اختبار جوهانسن جيسلس** لتحديد عدد متجهات التكامل المشترك اقترح جوهانسن (1988-1990) اجراء اختبارين :

✓ **اختبار الأثر:**

[50]- بهلول مقران ، **علاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، قسم العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر 3، 2010-2011 ، ص 87.

يتم اختبار فرضية ان هناك على الاكثرq من المتجهات التكامل المشترك مقابل النموذج العام غير مقيد r=q و تحسب احصائية هذا الاختبار من العلاقة التالية :

$$\lambda_{Trace}(r) = T \sum_{i=r+1}^{p} \ln(1 - \lambda_1)$$

حيث :

T:حجم العينة

r:متجهات التكامل المشترك

اذ ان λp; r+1 λ هي اصغر قيم المتجهات الذاتية و تنص فرضية العدم على وجود عدد متجهات التكامل المشترك يساوي على الاكثر اي ان عدد المتجهات يقل او يساوي r.

- اختبار القيمة الذاتية القصوى λ_{max} الذي تحسب احصائيته وفق العلاقة التالية :

$$\lambda_{max}(r.r+1) = -T \ln(1 - \lambda_{r+1})$$

ويجرى اختبار فرضية العدم التي تنص على وجود من متجهات التكامل المشترك مقابل الفرضية البديل التي تنص على وجود $r + 1$ من متجهات التكامل المشترك، فإذا زادت القيمة المحسوبة

لنسبة الإمكانية LRعن القيمة الحرجة بمستوى معنوية معين فإننا نرفض فرضية العدم التي تشير إلى عدم وجود أي متجه للتكامل المشترك وإذا كانت اقل فإننا لا نستطيع رفض فرضية العدم[51].

- تقدير العلاقة في المدى الطويل: إذا كان الشرط الضروري محقق نقوم بتقدير العلاقة بين المتغيرين بواسطة المربعات الصغرى، وينبغي أن تكون بواقي النموذج المقدر مستقرة من درجة الصفر، عندها نقبل وجود تكامل مشترك.

✓ نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع$ARDL$

إن اختبارات التكامل المشترك متكاملة من الرتبة نفسها ، وان هذه الاختبارات ينتج عنها نتائج غير دقيقة في حالة إذا كان حجم عينة الدراسة صغيرا، ونتيجة لهذه المشكلتين أصبح منهج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعةARDL شائع الاستخدام في الفترة الأخيرة الذي استخدم من قبل بيسران و الصيغة العامة للنموذج مكون من متغير تابعY و المتغيرات التوضيحية $X2; \dots\dots\dots; xK; X1$ و يكتب النموذج $;q2.q1$ بالشكل $ARDL\ (p \dots . qk\ )$ التالي :

[51]- كعنان عبد اللطيف عبد الرزاق ، انسام حسن الجبوري ، مرجع سبق ذكره ، ص 155.

$$\Delta Y_t = C + a_1 Y_{t-1} + a_2 + X1_{t-1} + a_3 X2_{t-1} + \cdots + a_{k+1} XK_{t-1} + \sum_{t=1}^{p} q_{1i}\, \Delta Y_{t-1} + \sum_{i=0}^{a_1-1} q_{2i}\, \Delta X1_{t-i} + \sum_{i=0}^{q_2-1} q_{3i}\, q_{3i} \Delta X2_{t-i} + \cdots + \sum_{t=0}^{qk-1} q_{k+1i}\, \Delta XK_{t-1} + \varepsilon_t$$

حيث أن :

ε_t هو الخطا العشوائي (التشويش الأبيض)

$p\ ;\ q1; p1; q2$ تمثل فترات الابطاء للمتغيرات $Y; X1; X2; Xk$ على الترتيب .

تكون فرضية العدم القائلة بوجود تكامل مشترك (علاقة توازنية طويلة الاجل) بين المتغيرات و التي تمثل كالاتي :

$$H_0 : a_1 = a_2 = a_{k+1} = 0$$

مقابل الفرضية البديلة التي تمثل كالاتي :

$$H_1 = a_1 \neq a_2 \ldots . \neq a_{k+1} \neq 0$$

وبالتالي وجود تكامل مشترك (وجود علاقة توازنية طويلة الاجل)بين المتغيرات .[52]

ولاختبار التكامل المشترك باستخدام نموذج $ARDL$ يستلزم القيام بما يلي :

[52]- علي عبد الزهرة حسن عبد اللطيف حسن شومان ، **تحليل العلاقة التوازنية طويلة الاجل باستعمال اختبارات حذر الوحدة و اسلوب دمج النماذج المرتبطة ذاتيا و نماذج توزيع الابطاء** ، جامعة بغداد ، العدد 34 ، 2013، ص 187.

- اختبار فترة الابطاء المثلى للفروق الاولى لقيم المتغيرات في نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد $UECM$.

- تقدير نموذجUECM بواسطة طريقة مربعات الصغرى الاعتياديةOLS و الذي يتمثل في الغاء الفروق الاولى لاي متغير تكون القيم المطلقة لإحصاءt اقل من الواحد .

- اختبار المعنوية المشتركة لمعلمات مستويات المتغيرات المبطأة لفترة واحدة بواسطة إحصائية .

- Fمقارنة احصائية F المحسوبة لمعاملات المتغيرات التوضيحية المبطأة لفترة واحدة بقيمة احصائيةF الحرجة المناظرة والمحسوبة من قبل بيسران . لكن هناك قيمتين حرجتين لإحصاء هذا الاختبار قيمة الحد الأدنى الذي يفترض أن كل المتغيرات مستقرة في قيمها الأصلية بمعنى متكاملة من الرتبة صفر I(0) وقيمة الحد الأعلى التي ترى أن المتغيرات مستقرة في الفروق الأولى أي أنها متكاملة من الرتبة واحد I (1) .

  - فإذا كانت قيمة إحصائية F المحسوبة أكبر من الحد الأدنى الأعلى لقيمة F فسوف يتم رفض فرضية العدم القائلة بعدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات أي وجود تكامل مشترك.

- اذا كانت قيمة احصائية *F* المحسوبة أقل من قيمة الحد الأدنى لقيمة *F* الجدولية وبالتالي يتم قبول فرضية العدم القاتلة بعدم وجود علاقة التكامل المشترك.

- إذا كانت قيمة احصائية *F* المحسوبة تقع بين الحدين لقيمة *F* فان النتائج سوف تكون غير محددة بمعنى عدم القدرة على اتخاذ القرار .[53]

المطلب الثالث : نموذج تصحيح الخطأ

إذا كانت المتغيرات تتصف بخاصية التكامل المشترك فإننا يمكن تطبيق نموذج تصحيح الخطأ (ECM)وإذا كانت المتغيرات لا تتصف بهذه الخاصية فان النموذج لا يصبح صالحا لتفسير هذه الظاهرة وهذا النموذج يستخدم عادة للتوفيق بين السلوك القصير الأجل والطويل الأجل للعلاقات الاقتصادية يفترض أنها تتجه في الأجل الطويل نحو حالة من الاستقرار لتحقيق التوازن في هذه الحالة يمكن أن تنحرف عن المسار المتجه إليه لأسباب مؤقتة لكن لا يطلق عليها صفة الاستمرار إلا إذا كان متجه لوضع التوازن طويل الأجل والتي تساوي معامل المتغير المستقل المبطأ مقسوما على معامل المتغير التابع المبطأ.

يتميز أسلوب اختبار الحدود بخاصيتين هما:

[53]- علي عبد الزهرة حسن عبد اللطيف حسن شومان ، مرجع سبق ذكره ، ص 190.

- انه يختبر مدى وجود علاقة واحدة في المستوى بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة عندما لا يكون معلوما إذا كانت المتغيرات الأساسية متكاملة من الدرجة صفر $I(0)$ أو من الدرجة الأولى $I(1)$ أو متكاملة بشكل مشترك.

- إن أسلوب اختبار الحدود يتميز بالثبات في حالة تحليل التكامل المشترك للعينات الصغيرة مقارنة بالطرق التقليدية الأخرى التي يقل الاعتماد عليها في ظل العينات الصغيرة[54].

  - إذا كانت X_t وY_t متكاملة تكامل مشترك من حيث$U_t \approx I(0)$ إذ يمكن التعبير عن العلاقة بنموذج تصحيح الخطأ كما هو موضح:

$$\Delta Y_t = a_0 + b_1 \Delta X_t - \pi u_{t-1} + e_t$$

بحيث $_1$ هو تأثير قصير الأجل والتي تقيس التأثير الفوري للتغير فيX_t سوف يكون التغير فيY_t و π هي اثر ردود الفعل، ويوضح اختلال التوازن الذي يجرى تصحيحه على التكيف فيY_t.[55]

المبحث الثاني : واقع التجارة الخارجية و النمو الاقتصادي في الجزائر

المطلب الاول : واقع التجارة الخارجية في الجزائر

[54]- بشير عبد الله بلق ، **العلاقة بين الاستثمار و الادخار في الاقتصاد الليبي** ، قسم الاقتصاد مجلة الجامعة العدد الخامس عشر ،المجلد الثاني ، ص 359.

[55]- عدنان الصنوي ، **محاضرات في الاقتصاد القياسي** ، جامعة صنعاء ، اليمن ،ص 18 .

- مرحلة احتكار الدولة للتجارة الخارجية: (1965-1989)

لقد تميزت السياسة التجارية للجزائر في هذه المرحلة بمجموعة من الإجراءات الرقابية وذلك لتجسيد ممارسة الدولة لاحتكار التجارة الخارجية. ولقد أحكمت الدولة سيطرتها على العديد من النشاطات الاقتصادية الهامة، كما وضعت لقطاع المبادلات الخارجية مجموعة من الأسس التي يرتكز عليها تنظيم الاحتكار وذلك قصد التحكم بشكل أفضل في تخطيط الواردات وحماية الإنتاج الوطني[56].

- مرحلة تحرير التجارة الخارجية (ما بعد 1990)

لقد تزامنت هذه المرحلة مع قيام الجزائر بداية من التسعينات بالتخلي عن النهج الاشتراكي والتحول اقتصاد السوق، وذلك عن طريق القيام بإصلاحات شاملة جسدها برنامج التعديل الهيكلي (1994 نحو 1998) والمدعوم من قبل صندوق النقد الدولي، ومن بين أهم أهدافه اتحاد إجراءات واسعة لتحرير التجارة الخارجية، وتهيئة الاقتصاد الوطني للانفتاح على العالم الخارجي لدخول السلع والخدمات ورؤوس الأموال الأجنبية.

- المرحلة الانتقالية (بعد 1994)

جراء تعرض الجزائر من جديد إلى اختلالات هيكلية عميقة مع بداية 1992 والتي تمثلت في أربع عوامل أساسية هي: المديونية الخارجية، عجز الميزانية، التضخم، الأمر الذي أدى بالجزائر

[56]- مراد يونس ، عبد الحميد مر غيث ، **مداخلة حول مستقبل الانفتاح التجاري في ضوء النمو المفرط** للواردات ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة محمد الصديق بن يحي ، الجزائر ، 25-04- 2016 ، ص4 ، بتصرف .

بالشروع في إصلاحات اقتصادية مست جميع القطاعات، بما في ذلك قطاع التجارة الخارجية، أما فيما يخص التجارة الخارجية فلقد تم إلغاء القيود المتعلقة بالاستيراد في ابريل 1994 ومنه السماح باستيراد كل السلع عدا المحظورة منها، وفي إطار الانفتاح الاقتصادي والاندماج الجهوي تم تخفيض الحماية الجمركية، فبحلول جوان 1996، أصبح نظام التجارة الخارجية للجزائر خاليا من القيود الكمية والتي تهدف إلى تغطية المخاطر الناتجة عن التصدير لضمان الدفع في حال التمويل، تأسيس بنك المعلومات في مجال الإعلام الاقتصادي، مساعدة المصدرين في ترقية الصادرات.[57]

المطلب الثاني : تطور النمو الاقتصادي في الجزائر

- مرحلة التصنيع (1962-1980)

عرفت هذه المرحلة العديد من المشاكل التسييرية للجهاز الإنتاجي عبر فترات لاختلاف مسيرة الاقتصاد الوطني بسبب ذهاب المعمرين الأوربيين مما أدى بعمال الجزائريين بالقيام بإدارة تلك المشروعات الاقتصادية الموجودة آنذاك ، حيث تميزت هذه المرحلة بوجود قطاعات مسيرة بواسطة العمال مع وجود القطاع الخاص في المجال الصناعي والفلاحي والتجاري ، وتعد هذه أول مسير تصحيحية للاقتصاد بعد الاستقلال بحيث قامت السلطات الجزائرية بتأميم الأراضي الزراعية سنة

[57]- عمران حياة، **اثر درجة الانفتاح على النمو الاقتصادي** ، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية، جامعة مولاي الطاهر ، سعيدة، 2012-2013، ص100.

1963 ، والمناجم سنة 1966، وهذا ما فتح مجالا لتبني سياسة التصنيع كنموذج اقتصادي عام 1967، وذلك بإرساء صناعات قاعدية لتحقيق نمو اقتصادي الثاني (1974-1977)، لتأتي بعده المرحلة الانتقالية من (1970-1980) وهذه الأخيرة انتقالية بين المخطط الرباعي الثاني والمخطط الخماسي الأول (1980-1984) ليبلغ بذلك متوسط معدلات النمو 7% في المتوسط السنوي تبع انخفاض في معدل البطالة التي بلغت 18% سنة 1980 وقد تحقق هذا النمو بارتفاع أسعار النفط، ولكن بسبب انهيار أسعار النفط في النصف الثاني من الثمانينات حدث أكبر انهيار اقتصادي في الجزائر أدى إلى حدوث خلل في ميزانية الدولة وميزان المدفوعات وخلل هيكلي كبير ولم يستطع التعديل لتصبح معدلات نمو الاقتصاد تتسم بالسلبية بعد مرحلة ذهبية هامة من التطور والتوسع بالنسبة للنمو التثبت متسارع والوصول إلى تنمية شاملة، فقد تم تبني مجموعة من المخططات التنموية بدءا من: المخطط الثلاثي (1967-1969) والمخطط الرباعي الأول (1970-1973)، المخطط الرباعي أن الاقتصاد الجزائري قائم على الاستدانة وبعدها دخل الاقتصاد الوطني مرحلة جديدة سميت بمرحلة الإصلاح الاقتصادي واعادة الهيكلة.[58]

- مرحلة الإصلاح الاقتصادي والتعديل الهيكلي (1986-1999)

[58]- كريالي بغداد ، **مسيرة الاقتصادى الجزائري و اثرها على النمو الاقتصادي** ، مجلة العلوم الانسانية ، العدد 32 ، جامعة بسكرة ، جانفي 2005 ، ص 3 .

نتج عن هذه المرحلة ازمة 1986 التي أدت إلى تراجع أسعار البترول وهشاشة الاقتصاد الوطني لاعتماده على أحادية التصدير . وهي المحروقات بنسبة كبيرة تعدت 90% ويهدف تنويع القاعدة الاقتصادية اتخذت الجزائر برنامجا للتعديل الهيكلي شملت مختلف جوانب السياسة الاقتصادية الكلية، بحيث من هذا الإصلاح كل من السياسة النقدية والسياسة المالية وأيضا سياسة الصرف الأجنبي والتي كانت في مجملها تهدف إلى تحقيق معدلات نمو اقتصادي موجبة.[59]

- مرحلة ما بعد الإصلاحات الاقتصادية المتسارعة (1999-2014)

وهي مرحلة الإصلاحات الاقتصادية وبرامج الإنعاش الاقتصادي، وما مميز هذه الفترة عودة الارتفاع في أسعار المحروقات ابتدءا من الثلاثي الأخير من سنة 1999 وتم إطلاق برنامج الإنعاش الاقتصادي في 2001 والذي كان يهدف أساسا إلى تعزيز الإنتاج الزراعي وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبطبيعة الحال يسعى إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية. لقد تم إطلاق برنامج الإنعاش والذي خصصت له مبالغ مالية ضخمة لم يسبق وان خصصتها الجزائر للبرامج السابقة، كما قامت الحكومة بتخصيص جزء هام من الموارد المالية لتطهير ديون المؤسسات العمومية، حيث ارتفعت نسبة الإنفاق العمومي من الناتج المحلي الخام ب 28 سنة 2000 الى حوالي *34.87%*سنة 2003، وقد تم انتهاج سياسة مالية تنموية تهدف

[59]– لحول عبد القادر ، **اثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر** ، كلية العلوم الاقتصادية التجارية و التسيير ، جامعة سعيدة ، 2006 ، ص 18-19 .

إلى تنشيط الطلب الكلي وهذا حسب كينز وهذا من خلال إقامة مشروعات جديدة ومستحدثة من قبل القطاع الخاص والأجنبي والمشاركة في المشروعات الاستثمارية من أجل تحفيز المشاريع العمومية الكبرى والتي ساهمت بشكل كبير في تحسين بعض المؤشرات الاقتصادية حيث بلغت نسبة النمو الاقتصادي 6.8 سنة 2003 وانخفاض في معدلات البطالة ب 11.8% سنة 2007 كما وصلت معدلات التضخم أعلى مستوياتها حيث بلغت 0.33% سنة2005 ، وبعدها في سنة 2010 الى غاية 2014 اطلق برنامج الإنعاش الاقتصادي خصص له مبلغ 1500 مليار دج لدعم تنمية الاقتصاد الوطني منها مبلغ 250 مليار دج لتطوير اقتصاد المعرفة، حيث 2000 الى سنة 2012 من تضاعف الناتج المحلي الإجمالي إلى أكثر من ثلاث مرات من سنة2012 4123.5 مليار دج سنة 2000 ليصل إلى 15843 مليار دج سنة.

المطلب الثالث : أثر سعر الصرف على النمو الاقتصادي في الجزائر

الفرع الاول : سعر الصرف و اثره على النمو الاقتصادي

ينقسم سعر الصرف إلى سعر صرف اسمي وهو سعر العملة الجاري والذي يأخذ في الحسبان قوتها الشرائية من السلع والخدمات ما بين بلدين ويرمز له بالرمز (E) .

إن لسعر الصرف الاسمي منحى مغاير لمستواه الحالي في الأجل الطويل، بحيث يمكن له أن يتذبذب بقدر ما يحويه من قوة شرائية بمعنى كمية السلع التي يمكن اقتناؤها بنفس المبلغ من العملة المحلية وهو ما يعرف **بسعر الصرف الحقيقي** ويرمز له بالرمز (ε_t)[60]

فبافتراض أن :

P:هو مستوى الأسعار في بلد ما.

*P:هو مستوى الأسعار في البلد الأجنبي.

ε_t: يعكس الأسعار الأجنبية بدلالة الأسعار المحلية.

حيث:

$$\varepsilon_t = {EP}/{P*}$$

وبالتالي فإن سعر الصرف الحقيقي محسوب كمؤشر أسعار، لذا فإن مستواه ليس له تفسير طبيعي وفي سنة الأساس يساوي الواحد، بمعنى أي انخفاض في ε_t يعتبر تحسنا حقيقيا. أما التخفيض الحقيقي فهو يوافق الارتفاع في (ε_t)، أي انخفاض السلع المحلية مقارنة بأسعار السلع الأجنبية.

[60]– بلقاسم العباس ، **سياسات اسعار الصرف** ، المعهد العربي للتخطيط ، العدد الثالث و العشرون ، الكويت ، 2003 ، ص(1-2) ، (13-14) .

لنفرض أن سعر الصرف ينخفض وان الأسعار P و * Pلا تتغير مما يؤدي إلى ارتفاع سعر الصرف الحقيقي فهذا يحدث لنا اثرين إذا لم يتغير الحجم الفيزيائي فان قيمة الواردات ترتفع مما يؤدي إلى ارتفاع الإنفاق على الواردات ومنه تدهور الميزان التجاري وهناك اثرين آخرين على الأحجام هما:

ارتفاع الصادرات وانخفاض الواردات نتيجة تغير الأسعار النسبية لكن بعد مرور فترة من الزمن تبدأ أثار الأحجام في الظهور لتؤدي إلى تحسين الميزان الجاري فهذا السلوك ناجم عن المستهلكين والمنتجين الذين يحتاجون وقت لعدم توفير المعلومات.

لتعتبر انه في ظل ظروف تخفيض حقيقي فان أي ارتفاع في يؤدي إلى ارتفاع في صافي الصادرات في هذه الحالة نفترض التغير في سعر الصرف الحقيقي له $\Delta\varepsilon$.

لنفرض ان الميزان التجاري : $NX = X - \varepsilon q$

وان الميزان التجاري متوازن بمعنى : $X = \varepsilon q$

$$\Delta NX = \Delta X - \varepsilon\Delta q - q\Delta\varepsilon$$

ونقم بالقسمة على الصادرات $\frac{\Delta NX}{X} = \frac{\Delta X}{X} - \varepsilon\frac{\Delta Q}{\Delta X} - Q\frac{\Delta\varepsilon}{\Delta X}$

نعوض $\frac{\varepsilon}{X}$ ب $\frac{1}{Q}$ حرب في معادلة الميزان التجاري المتوازن و نكتب $\frac{Q}{X}$ ب $\frac{1}{\varepsilon}$ وبالتالي فان تخفيض في (ε) يؤثر على:

- ✓ ارتفاع الصادرات.
- ✓ انخفاض الواردات: انتقال الطلب اتجاه الطلب على السلع المحلية .
- ✓ ارتفاع السعر النسبي للواردات ارتفاع تكلفة الواردات.

وكنتيجة لكي يساهم تخفيض العملة إلى تحسين الميزان التجاري لا بد من ارتفاع الصادرات لكي تغطي تكاليف الواردات وهذا ما يسمى بقيد مارشال– ليرنر (ML) .

ومما سبق فان تخفيض العملة يؤدي الى تشجيع تدفق رؤوس الاموال الاجنبية اضافة تطور الاقتصاد الوطني .[61]

الفرع الثاني : علاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي

لقد أثبتت هذه العلاقة بأن نمو الصادرات ذو ارتباط كبير مع الناتج المحلي الإجمالي بحيث أن البلدان السريعة النمو تميل إلى التصدير، بحيث أن زيادة الصادرات تؤدي بدورها إلى نمو سريع في الاقتصادي[62].

[61]- ناصر الدين قريبي ، مرجع سبق ذكره ، ص 105-106 ، بتصرف .

في حين يرى نوركسيه Nourgosie بأن التجارة الخارجية تعتبر كأداة للنمو الاقتصادي ووسيلة لتوزيع الموارد بشكل كفؤ" كما استبعد إمكانية تحقيق الدول النامية لنمو اقتصادي من خلال التجارة الخارجية نظرا لما تتلقاه صادراتها من حواجز عديدة في أسواق الدول المتقدمة وعلى الرغم من الشكوك التي قد تساور الاقتصاديين حول معدلات النمو المحققة في الدول النامية في الأمد القصير والمتوسط، لكن هناك ترابط بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي فزيادة الصادرات يمكن أن تستعمل أو توظف للقيام بعملية الاستيراد وفي الصدد أكد العديد من الاقتصاديين أمثال" تايلور ، ورومر" إلى أن النمو الاقتصادي يكون محددا بطبيعة المرحلة التنموية التي يمر بها الاقتصاد وللنمو الاقتصادي امتيازات قائمة على الصادرات.[63]

- ✓ تنويع وزيادة عوامل الإنتاج: إن توسيع الأسواق التجارية يؤدي إلى جلب الاستثمار الأجنبي مما يؤدي إلى زيادة عوامل الإنتاج للبلد من ثروات طبيعية، وبالتالي زيادة الإنتاجية في مجال المحروقات.

---

[62]– التيجاني بن سالم ، **دراسة قياسية لأثر الصادرات على النمو الاقتصادي** ، قسم العلوم الاقتصادية و التجارية و التسيير ، تخصص اقتصاد قياسي ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ،، 2016–2017 ، ص 9 .

[63]– بورحلة الميلود و بوطرية محمد ، **اثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الجزائر** ، مجلة الاقتصاديات شمال افريقيا ، العدد الثالث عشر ، الجزائر ، 1990–2013 ، ص 206–207 ، بتصرف .

- ✓ أن صادرات السلع إضافة إلى الاستثمار الأجنبي تمكننا من الحصول على العملات الصعبة التي تمكن من القيام بالعمليات التجارية مع الخارج وبالتالي تلبية حاجيات السلع والخدمات.

- ✓ السياسة الاقتصادية القائمة على الصادرات لا تقوم على تطوير السلع مما يؤدي إلى ارتفاع الدخل الوطني وكذا خلق مناصب شغل جديدة وباجر مرتفع كما أن عملية التصدير هذه تمكن المؤسسات من تحقيق اقتصاد السلم والإنتاج بأكثر فعالية للسوق مما يؤدي إلى انخفاض في الواردات. [64]

ومن ناحية الواردات تجد أن هذه الأخيرة تربط الجزائر بالخارج عن طريق استيراد مستلزمات وحاجيات لم تستطع تلبيتها وتغطيتها على المستوى الدولي، وهي بذلك تعمل على جلب مختلف السلع اللازمة لتمويل المشاريع الاستثمارية وبالتالي تساهم في عملية النمو الاقتصادي.[65]

المبحث الثالث : عرض و مناقشة النتائج

لبناء نموذج VAR يجب التطرق إلى أداتين، تحليل مكونات التباين وإلى دوال الاستجابة لرد الفعل والتي لها أهمية كبيرة في التنبؤ.

[64]– التيجاني بن سالم ، مرجع سبق ذكره ، ص 10 ، بتصرف .

[65]– مراد يونس ، عبد الحميد مر غيت ، مرجع سبق ذكره ، ص 6 ، بتصرف .

أولا: تحليل مكونات التباين (Variance Decomposition)

إن تحليل مكونات التباين يقيس الأهمية النسبية للمتغير في تفسير تباين أخطاء التنبؤ للمتغيرات في النموذج محل الدراسة، بمعنى آخر فهو يعكس مساهمة التغير النسبي لمتغير ما في تفسير التغير في المتغيرات الأخرى كل على حدى وفي المتغير نفسه[66].

ثانيا: دالة الاستجابة لرد الفعل (Impulse Response Functions) :

إن دوال الاستجابة لردة الفعل تقيس أثر الصدمة التي يتعرض لها متغير داخلي ما داخل نموذج **VAR** على القيم الحالية والمستقبلية للمتغيرات الداخلية الأخرى في النموذج، والمدة الزمنية التي تستغرقها هذه الصدمة لتتلاشى.

المطلب الاول : عرض النتائج

الفرع الاول : الاختبارات الاستقرارية

قبل دراسة أي نموذج قياسي، أو أي علاقة في المدى القصير، أو المدى الطويل، فإنه من الضروري دراسة خصائص السلاسل الزمنية المستعملة في التقدير، وذلك من خلال دراسة درجة استقرارها وتكاملها، ثم بعدها يأتي التكامل المتزامن.

[66] خديجة، تافساست. (2017)، **تحرير القطاع المالي وأثره على النمو الاقتصادي**. المرجع نفسه. ص. 267.

أولا: اختبار ديكي فولر الموسع (ADF)

- **معدل النمو الاقتصادي**

- عند المستوى

بداية وضحت نتائج اختبار الاستقرارية أن الصيغة المناسبة هي صيغة القاطع والاتجاه.

نتائج اختبار ال ADF.

Null Hypothesis: GW has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.845674	0.0288
Test critical values:	1% level	-4.323979	
	5% level	-3.580623	
	10% level	-3.225334	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(GW)
Method: Least Squares
Date: 05/27/24 Time: 13:09
Sample (adjusted): 1992 2019
Included observations: 28 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GW(-1)	-0.055560	0.014447	-3.845674	0.0008
D(GW(-1))	0.908820	0.077573	11.71563	0.0000
C	0.188653	0.045844	4.115133	0.0004
@TREND("1990")	-0.001792	0.000744	-2.409018	0.0240

R-squared	0.937303	Mean dependent var	-0.044857
Adjusted R-squared	0.929466	S.D. dependent var	0.082727
S.E. of regression	0.021971	Akaike info criterion	-4.666640
Sum squared resid	0.011585	Schwarz criterion	-4.476325
Log likelihood	69.33296	Hannan-Quinn criter.	-4.608459
F-statistic	119.5985	Durbin-Watson stat	2.186081
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews.8

بما أن درجة المعنوية 5 بالمئة أكبر من احتمالية القيمة المحسوبة 0.0288 نرفض الفرضية العدمية وبالتالي السلسلة مستقرة عند المستوى وليس بها جذر الوحدة.

- **العمل**

- **عند المستوى**

بداية وضحت نتائج اختبار الاستقرارية أن الصيغة المناسبة هي صيغة القاطع والاتجاه.

Null Hypothesis: L has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.343169	0.0793
Test critical values:	1% level	-4.309824	
	5% level	-3.574244	
	10% level	-3.221728	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(L)
Method: Least Squares
Date: 05/27/24 Time: 13:24
Sample (adjusted): 1991 2019
Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
L(-1)	-0.559602	0.167387	-3.343169	0.0025
C	3908433.	1090037.	3.585596	0.0014
@TREND("1990")	112474.2	34999.42	3.213602	0.0035

R-squared	0.324397	Mean dependent var	210280.3
Adjusted R-squared	0.272428	S.D. dependent var	182955.8
S.E. of regression	156057.3	Akaike info criterion	26.85153
Sum squared resid	6.33E+11	Schwarz criterion	26.99298
Log likelihood	-386.3472	Hannan-Quinn criter.	26.89583

F-statistic	6.242079	Durbin-Watson stat	2.203223
Prob(F-statistic)	0.006109		

المصدر من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews.8

بما أن درجة المعنوية 5 بالمئة أقل من احتمالية القيمة المحسوبة نقبل الفرضية العدمية وبالتالي السلسلة غير مستقرة عند المستوى وبها جذر الوحدة.

- **عند الفرق الأول**

Null Hypothesis: D(L) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-8.079286	0.0000
Test critical values:	1% level	-4.339330	
	5% level	-3.587527	
	10% level	-3.229230	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(L,2)
Method: Least Squares
Date: 05/27/24 Time: 13:31
Sample (adjusted): 1993 2019
Included observations: 27 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(L(-1))	-2.224249	0.275303	-8.079286	0.0000
D(L(-1),2)	0.608210	0.165541	3.674077	0.0013
C	609447.2	99421.92	6.129908	0.0000
@TREND("1990")	-8963.429	3762.163	-2.382520	0.0258

R-squared	0.805609	Mean dependent var	-3094.481
Adjusted R-squared	0.780254	S.D. dependent var	310337.9
S.E. of regression	145477.4	Akaike info criterion	26.74938
Sum squared resid	4.87E+11	Schwarz criterion	26.94136

Log likelihood	-357.1167	Hannan-Quinn criter.	26.80647
F-statistic	31.77279	Durbin-Watson stat	2.141034
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews.8

بما أن درجة المعنوية 5 بالمئة أكبر من احتمالية القيمة المحسوبة نرفض الفرضية العدمية وبالتالي السلسلة مستقرة عند الفرق الأول ، وبالتالي متكاملة من الدرجة الأولى.

- **رأس المال**

- عند المستوى

بداية وضحت نتائج اختبار الاستقرارية أن الصيغة المناسبة هي صيغة القاطع والاتجاه.

Null Hypothesis: K has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.871370	0.1861
Test critical values:	1% level	-4.323979	
	5% level	-3.580623	
	10% level	-3.225334	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(K)
Method: Least Squares
Date: 05/27/24 Time: 13:35
Sample (adjusted): 1992 2019
Included observations: 28 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
K(-1)	-0.405579	0.141249	-2.871370	0.0084
D(K(-1))	0.194791	0.186294	1.045615	0.3062
C	8.390980	3.292157	2.548779	0.0176
@TREND("1990")	0.402522	0.142820	2.818399	0.0095

R-squared	0.267383	Mean dependent var	0.499524
Adjusted R-squared	0.175806	S.D. dependent var	3.461259
S.E. of regression	3.142309	Akaike info criterion	5.259356
Sum squared resid	236.9785	Schwarz criterion	5.449671
Log likelihood	-69.63099	Hannan-Quinn criter.	5.317537
F-statistic	2.919760	Durbin-Watson stat	2.004313
Prob(F-statistic)	0.054650		

المصدر من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews.8

بما أن درجة المعنوية 5 بالمئة أقل من احتمالية القيمة المحسوبة نقبل الفرضية العدمية وبالتالي السلسلة غير مستقرة عند المستوى وبها جذر الوحدة.

- **عند الفرق الأول**

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.957801	0.0023
Test critical values:	1% level	-4.323979	
	5% level	-3.580623	
	10% level	-3.225334	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(K,2)
Method: Least Squares
Date: 05/27/24 Time: 13:37
Sample (adjusted): 1992 2019
Included observations: 28 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(K(-1))	-0.986706	0.199021	-4.957801	0.0000
C	-0.312161	1.459392	-0.213898	0.8324
@TREND("1990")	0.051790	0.084051	0.616177	0.5433

R-squared	0.495783	Mean dependent var	-0.172817
Adjusted R-squared	0.455446	S.D. dependent var	4.836017
S.E. of regression	3.568687	Akaike info criterion	5.483229
Sum squared resid	318.3881	Schwarz criterion	5.625966
Log likelihood	-73.76521	Hannan-Quinn criter.	5.526865
F-statistic	12.29092	Durbin-Watson stat	1.945163
Prob(F-statistic)	0.000192		

المصدر من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews.8

بما أن درجة المعنوية 5 بالمئة أكبر من احتمالية القيمة المحسوبة 0.002 المحسوبة نرفض الفرضية العدمية وبالتالي السلسلة مستقرة عند الفرق الأول ، وبالتالي متكاملة من الدرجة الأولى.

- **التجارة الخارجية**

- عند المستوى

بداية وضحت نتائج اختبار الاستقرارية أن الصيغة المناسبة هي صيغة القاطع والاتجاه.

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		1.871104	0.9823
Test critical values:	1% level	-2.660720	
	5% level	-1.955020	
	10% level	-1.609070	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(COM)
Method: Least Squares
Date: 05/27/24 Time: 13:39
Sample (adjusted): 1993 2017
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
COM(-1)	0.044064	0.023550	1.871104	0.0736

R-squared	-0.079187	Mean dependent var	1.66E+09
Adjusted R-squared	-0.079187	S.D. dependent var	3.48E+09
S.E. of regression	3.62E+09	Akaike info criterion	46.89449
Sum squared resid	3.14E+20	Schwarz criterion	46.94325
Log likelihood	-585.1812	Hannan-Quinn criter.	46.90802
Durbin-Watson stat	1.383057		

المصدر من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews.8

بما أن درجة المعنوية 5 بالمئة أقل من احتمالية القيمة المحسوبة نقبل الفرضية العدمية وبالتالي السلسلة غير مستقرة عند المستوى وبها جذر الوحدة.

- **عند الفرق الأول**

Null Hypothesis: D(COM) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.031528	0.0040
Test critical values:	1% level	-2.664853	
	5% level	-1.955681	
	10% level	-1.608793	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews.8

بما أن درجة المعنوية 5 بالمئة أكبر من احتمالية القيمة المحسوبة نرفض الفرضية العدمية وبالتالي السلسلة مستقرة عند الفرق الأول ، وبالتالي متكاملة من الدرجة الأولى.

نموذج متجه الانحدار الذاتي

اختبار اعدد فترات التباطؤ الزمني المثلى

لتحديد عدد فترات التباطؤ الزمني أي اختبار درجة تأخير المسار **VAR** اعتمادا على معايير **AIC، SC**، حيث تختار هذه المؤشرات الفترة التي تكون فيها أقل قيم لهذه المؤشرات، بالإضافة إلى معيار الاختبار المعدل لنسبة الإمكان **LR** الذي يختبر فرضية أن معلمات فترات التباطؤ الزمني مجتمعة غير مفسرة إحصائيا باستخدام توزيع χ^2 انطلاقا من أكبر عدد فترات إبطاء زمني ويتوقف عند الفترة التي تكون معلماتها مفسرة.

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: GW L K COM
Exogenous variables: C
Date: 06/03/24 Time: 08:47
Sample: 1990 2019
Included observations: 24

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-995.3210	NA	1.73e+31	83.27675	83.47309	83.32884
1	-886.9343	171.6123	8.01e+27	75.57786	76.55957*	75.83831
2	-861.5875	31.68345*	4.18e+27*	74.79896*	76.56604	75.26777*

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

المصدر من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews.8

أجمعت أرقع مؤشرات إحاصائية على اختيار فترتي تباطؤ زمني لمتغيرات النموذج.

أدوات نموذج متجه الانحدار الذاتي VAR

أ/ جدول تحليل مكونات التباين

Variance Decomposition of GW:

Period	S.E.	GW	L	K	COM
1	0.022790	100.0000	0.000000	0.000000	0.000000
2	0.045200	97.71667	0.000829	1.593528	0.688970
3	0.067563	95.75388	0.037137	2.215000	1.993985
4	0.087328	95.11206	0.327346	1.996629	2.563970
5	0.103015	95.14261	0.539861	1.773082	2.544449
6	0.114498	95.26490	0.576443	1.671404	2.487251
7	0.122281	95.30317	0.567021	1.616765	2.513044
8	0.126986	95.31795	0.558650	1.573486	2.549912
9	0.129359	95.34656	0.548214	1.548145	2.557080
10	0.130244	95.36838	0.540799	1.540013	2.550806

المصدر من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews.8

- تفسير تباطأت الزمنية لنمو الاقتصادي بمتغيرات (العمل و رأس مال و التجارة الخارجية) وتم تركيز على الفترة الثانية (عبر مدى القصير).

- يعتبر رأس مال هو الأكثر تأثيرا على النمو الاقتصادي ثم التجارة الخارجية وأخيرا العمل.

أداة دالة الاستجابة لرد الفعل

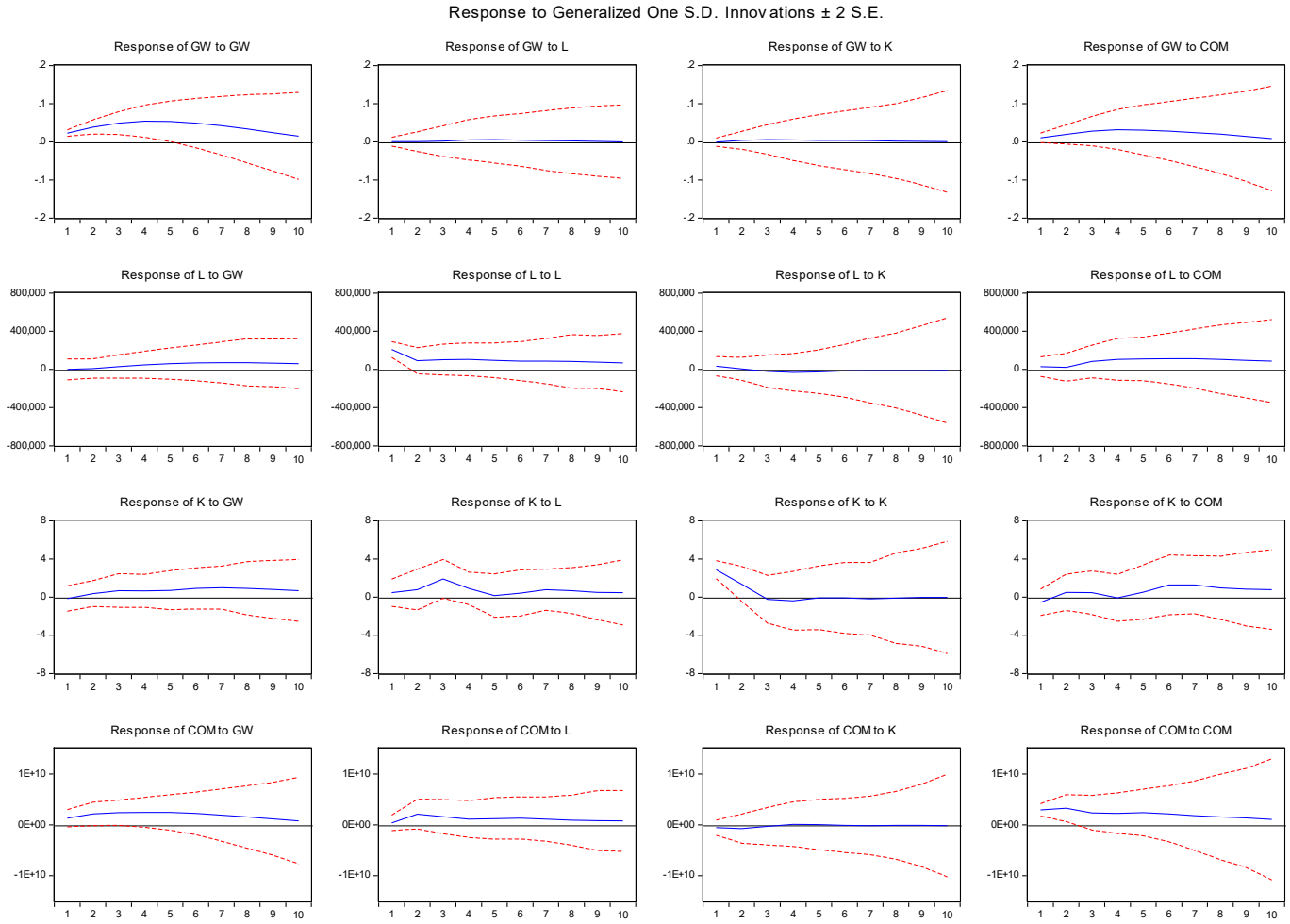

المصدر من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews.8

تحليل منحنيات :

- هناك أثر ايجابي للنمو الاقتصادي على نفسه، وهو مفسر احصائيا .

– اما بالنسبة لكل من العمل ورأس مال لهم اثر ايجابي على نمو الاقتصادي ولكنها غير مفسرة احصائيا.

- تجارة الخارجية لها أثر ايجابي مفسر احصائيا.

اختبار السببية لجرينجر

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 06/03/24 Time: 08:54
Sample: 1990 2019
Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
L does not Granger Cause GW	28	2.78435	0.0826
GW does not Granger Cause L		0.05386	0.9477
K does not Granger Cause GW	28	4.87813	0.0171
GW does not Granger Cause K		1.86068	0.1782
COM does not Granger Cause GW	24	0.17235	0.8430
GW does not Granger Cause COM		3.88821	0.0384
K does not Granger Cause L	28	0.01941	0.9808
L does not Granger Cause K		3.46663	0.0483
COM does not Granger Cause L	24	0.41119	0.6686
L does not Granger Cause COM		3.88048	0.0386
COM does not Granger Cause K	24	7.82020	0.0033
K does not Granger Cause COM		0.27968	0.7591

يتم رفض الفرضية العدمية الثانية وقبول الفرضية العدمية الأولى ، وبالتالي هناك علاقة سببية أحادية الاتجاه من النمو الاقتصادي إلى التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة1990-2019.

خلاصة :

قد بينت **الدراسة** أهمية التجارة الخارجية وتأثير المبادلات الدولية على عملية النمو الاقتصادي. حيث خلصت الدراسة القياسية إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الناتج المحلي الإجمالي وكل من المتغيرات التفسيرية التالية: الصادرات والواردات وإجمالي تكوين رأس المال ممثلا للاستثمار الكلي.

خاتمة

خاتمة

إن لقطاع التجارة الخارجية الدور الكبير والأثر البالغ على العملية التنموية باعتبار الاقتصاد الجزائري هو اقتصاد صغير مصدر للنفط للعالم فهو يؤثر ويتأثر بالتبادل التجاري الخارجي، لهذا قامت الدولة بجملة من الإصلاحات لتحرير تجارتها الخارجية، والدراسة اثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي وتعد النماذج القياسية من بين النماذج الملائمة لدراسة هذا النوع من العلاقات الاقتصادية، واعتمدنا في ذلك على نموذج الانحدار الذاتي (VAR).

نتائج اختبار الفرضيات:

بعد عرض وتحليل مختلف جوانب الموضوع بشقيه النظري والتطبيقي، توصلنا إلى النتائج المرتبطة بالفروض الموضوعة مسبقا كما يلي:

- ✓ بالنسبة للفرضية الأولى : نعم تؤثر التجارة الخارجية ايجابيا على النمو الاقتصاد في الجزائري.

- ✓ **أهم النتائج:**

- تعمل التجارة الخارجية على زيادة وتطوير إنتاج الدولة وذلك من خلال الإضافة إلى رأسمال الثابت فزيادة نسبة التجارة الخارجية أي الصادرات بصفة خاصة، كلما زادت مقدرة الدول على الرفع من استثماراتها.

- تعد المحروقات المورد الأساسي والوحيد للعملة الصعبة التي تستخدم في استيراد معظم السلع الرأسمالية اللازمة لمشاريع التنمية في الاقتصاد الجزائري.
- خلصت الدراسة القياسية إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الصادرات والواردات والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة.
- هناك اثر ايجابي للصادرات والواردات على النمو الاقتصادي في الجزائر.

✓ **التوصيات والاقتراحات:**

انطلاقا من النتائج المتحصل عليها سواء في الجانب النظري أو القياسي ندعو إلى الأخذ بعين الاعتبار بعض الاقتراحات التالية:

- ضرورة تنويع القطاع التصديري خارج المحروقات وذلك لتحسين أداء القطاعات الإنتاجية مما يحسن من قدرات الإنتاج الوطني، وتقليص المخاطر الناتجة عن الصدمات الخارجية.
- ضرورة الاهتمام بباقي القطاعات مثل القطاع الفلاحي والسياحي بغية تحقيق معدلات نمو اقتصادية أفضل .
- يجب تنويع الاقتصاد من خلال تنويع مصادر الدخل وذلك بتطوير القطاع الصناعي وتشجيع صادرات السلع المصنعة، وهذا ما يزيد من القدرة التنافسية في الأسواق الخارجية

وبالتالي توفير مناصب شعل الأفراد المجتمع وهذا ما يعزز من النمو الاقتصادي وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

المراجع:

الكتب :

1- كمال علاوي محمد الفتلاوي و حسن لطيف كاظم الزبيدي ، **مبادئ علم الاقتصاد** ، الطبعة الاولى ، دار صفاء ، عمان ، 2013، ص 281.

2- محمود الوادي و اخرون ، **الأساس في علم الاقتصاد** ، الطبعة العربية ، دار البازوري ، عمان ، 2007 ، ص 331.

3- محمد عبد العزيز عجيمية و اخرون ، **التنمية الاقتصادية و مشكلاتها** ، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية ، 2013 ، ص 86.

4- منى ، **علاقة سياسة الواردات بالنمو الداخلي للاقتصاد الوطني** ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، دراسات الاقتصادية ، كلية الحقوق العلوم الاقتصادية ، جامعة ورقلة ، 2005 ، ص 72-73.

5- قادري محمد الطاهر ، **التنمية المستدامة في الدول العربية بين النظرية و التطبيق** ،الطبعة الاولى ، مكتبة حسن العصرية ،بيروت ، 2013 ، ص 18.

6- محمود حسين الوادي و أحمد عارف عساف ، مرجع سبق ذكره ، ص 301.

7- ماهر ابو العاطب علي ، **الاتجاهات الحديثة في التنمية الشاملة** ، المكتب الجامعي الحديث، جامعة الحلوان ، 2012 ، ص 13 ، بتصرف .

8- مدحت القريشي ، **التنمية الاقتصادية** ، نظريات و سياسات و موضوعات ، دار وائل للنشر ، الاردن ، 2007.

9 - فليح حسن خلف ، **التنمية و التخطيط الاقتصادي** ،عالم كتب الحديث ، الاردن ، 2006.

10- حسام علي داوود و اخرون ، **اقتصاديات التجارة الخارجية** ،الطبعة الاولى ،دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة ، عمان ، 2002، ص13.بتصرف.

11- جميل محمد خالد ، **اساسيات الاقتصاد الدولي** ،بدون طبعة ، شركة دار الاكاديميون للنشر و التوزيع ، ص217 بتصرف .

12- محمد مروان السمان و اخرون ، **مبادئ الاقتصاد الجزئي و الكلي** ، الطبعة الخامسة ، دار الثقافة للنشر و التوزيع ، عمان ، 2011، ص 342-343 بتصرف .

13- محمود حسين الوادي ، احمد العارف العساف ، **الاقتصاد الكلي**، الطبعة الاولى ، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة ، عمان ، 2009، ص 274-275 بتصرف .

14- حربي محمد موسى عريفات ، **مبادئ الاقتصاد الكلي (التحليل الكلي)** ، الطبعة الاولى ، دار وائل للنشر و التوزيع ، 2006، ص 236بتصرف

15- حسام داوود و اخرون ، **مبادئ الاقتصاد الكلي** ، الطبعة الثانية ، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان ، 2001، ص 227 بتصرف .

[16] – محمد عيسى عبد الله ،موسى ابراهيم ، **العلاقات الاقتصادية الدولية** ، الطبعة الاولى ، دار المنهل اللبناني للنشر و التوزيع ، 1989، ص 205 بتصرف .

17–عادل احمد حشيش ، مجدي محمود شهاب ، **اساسيات الاقتصاد الدولي** ، الطبعة الاولى ، منشورات الحلبي الحقوقية ، 2003، ص 80 بتصرف .

18– محمود يونس ، **اساسيات التجارة الدولية** ، الطبعة الاولى ، الدار الجامعية للنشر و التوزيع، الاسكندرية ، 1993، ص122.

19– خالد المزروك ، **نظريات التجارة الخارجية** ، بدون طبعة ، جامع بابل للنشر و التوزيع ، لبنان ، ص14، بتصرف .

20– زايري بلقاسم ، **اقتصاديات التجارة الدولية** ، الطبعة الاولى ، ابن النديم للنشر و التوزيع ، 2013، ص110 بتصرف .

21– محمد سيد عابد ، **التجارة الدولية** ، الطبعة الاولى ، مطبعة الاشعاع الفنية ، 1999، جامعة الاسكندرية ، مصر ، ص 144 بتصرف

22– محمود يونس و اخرون ، **التجارة الدولية والتكتلات الاقتصادية** ، الطبعة الثانية ، دار التعليم الجامعي ، 2015 ، ص 81–92 بتصرف

23– نويوه عمار ، **اقتصاد الدولي** ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، قسم العلو التجارية ، 2013–2014 ص 11–12

24- محمد دياب ، **التجارة الدولية في عصر العولمة** ، الطبعة الاولى ، دار المنهل اللبناني للدراسات و التوثيق ، 2010، ص 128

25- عادل احمد حشيش ، اسامة محمد الفولي ، مجدي محمود شهاب ، **اساسيات الاقتصاد الدولي** ، دار الجامعية الجديدة للنشر ، الاسكندرية ، 1998، ص 313-315 132

26- Fréderic S .Mishkin ,Macroeconomics, Pearson Education , United States of America , 2012,P 288.

27- تومي صالح ،**مبادئ التحليل الاقتصادي الكليِ** ، دار اسامة للنشر و التوزيع ، الجزائر ، 2004 ، ص 266.

28- بيرش السعيد ،**الاقتصاد الكلي** ،دار العلوم للنشر و التوزيع ،عنابة ،الجزائر ،بدون سنة نشر ،ص177 .

29- خالد محمد السواعي ، **التجارة و التنمية مع تجارب ناجحة من الدول النامية** ، الطبعة الاولى ، دار المناهج للنشر و التوزيع ، عمان ، الاردن ، 2014 ، ص 180 .

30- أبو جمعة جابر ، "**اثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي والتنمية في فلسطين 1995-2012**"، MPRA Paper ،ص1-38

31- محمد عبد السميع عناني ، **التحليل القياسي و الاحصائي للعلاقات الاقتصادية باستخدام windows Spss**،الدار الجامعية ، الاسكندرية ، 2009، ص5.

32- حمودي حاج صحراوي ، **القياس الاقتصادي التطبيقي** ،الجزء الاول ،ص 5|.

33- مجيد علي حسين و اخرون ، **الاقتصاد القياسي النظرية و التطبيق** ، دار وائل للنشر و التوزيع ، الطبعة الاولى ، 1998، ص3.

34- كعنان عبد اللطيف عبد الرزاق ، انسام حسن الجبوري ، مرجع سبق ذكره ، ص 155.

35- علي عبد الزهرة حسن عبد اللطيف حسن شومان ، مرجع سبق ذكره ، ص 190.

36- بشير عبد الله بلق ، **العلاقة بين الاستثمار و الادخار في الاقتصاد الليبي** ، قسم الاقتصاد مجلة الجامعة العدد الخامس عشر ،المجلد الثاني ، ص 359.

37- عدنان الصنوي ، **محاضرات في الاقتصاد القياسي** ، جامعة صنعاء ، اليمن ،ص 18 .

38- مراد يونس ، عبد الحميد مر غيث ، **مداخلة حول مستقبل الانفتاح التجاري في ضوء النمو المفرط** للواردات ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة محمد الصديق بن يحي ، الجزائر ، 25-04- 2016 ، ص4 ، بتصرف .

39- عمران حياة، **اثر درجة الانفتاح على النمو الاقتصادي** ، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية، جامعة مولاي الطاهر ، سعيدة، 2012-2013، ص100.

40- كريالي بغداد ، **مسيرة الاقتصادى الجزائري و اثرها على النمو الاقتصادي** ، مجلة العلوم الانسانية ، العدد 32 ، جامعة بسكرة ، جانفي 2005 ، ص 3 .

41- لحول عبد القادر ، **اثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر** ، كلية العلوم الاقتصادية التجارية و التسيير ، جامعة سعيدة ، 2006 ، ص 18-19 .

42- بلقاسم العباس ، **سياسات اسعار الصرف** ، المعهد العربي للتخطيط ، العدد الثالث و العشرون ، الكويت ، 2003 ، ص(1-2) ، (13-14) .

43- ناصر الدين قريبي ، مرجع سبق ذكره ، ص 105-106 ، بتصرف .

44- التيجاني بن سالم ، **دراسة قياسية لأثر الصادرات على النمو الاقتصادي** ، قسم العلوم الاقتصادية و التجارية و التسيير ، تخصص اقتصاد قياسي ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ،، 2016-2017 ، ص 9 .

45- بورحلة الميلود و بوطرية محمد ، **اثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الجزائر** ، مجلة الاقتصاديات شمال افريقيا ، العدد الثالث عشر ، الجزائر ، 1990-2013 ، ص 206-207 ، بتصرف .

46- التيجاني بن سالم ، مرجع سبق ذكره ، ص 10 ، بتصرف .

47- مراد يونس ، عبد الحميد مر غيت ، مرجع سبق ذكره ، ص 6 ، بتصرف .

48- خديجة، تافساست. (2017)، **تحرير القطاع المالي وأثره على النمو الاقتصادي**. المرجع نفسه. ص. 267.

أطروحات الماجستير والدكتوراه:

1- علي عبد الزهرة حسن عبد اللطيف حسن شومان ، **تحليل العلاقة التوازنية طويلة الاجل باستعمال اختبارات حذر الوحدة و اسلوب دمج النماذج المرتبطة ذاتيا و نماذج توزيع الابطاء** ، جامعة بغداد ، العدد 34 ، 2013، ص 187.

2- بهلول مقران ، **علاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، قسم العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر 3، 2010-2011، ص 87.

3- سمرين سمير خليل ابو راضي ، **تحليل تداول اسهم البنوك المدرجة في بورصة عمان باستخدام نموذج السلاسل الزمنية** ،مذكرة مقدمة لنيل رسالة الماجستير ، كلية الاعمال ،جامعة الشرق الاوسط للدراسات العليا ،يناير 2009،عمان ، ص 27.

4- خروبي حسام الدين ، "**اثر تحرير التجارة الدولية في تحقيقي التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 1990-2017** "، مذكرة ، جامعة 8 ماي 1945 ، قالمة ، الجزائر ، ص1- 23

5- فيصل لوصيف ، "**سياسات و تنظيم التجارة الخارجية التي انتهجتها الجزائر على التنمية المستدامة**"، حالة الجزائر ، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في اطار مدرسة الدكتوراه في علوم التسيير ، جامعة سطيف ، الجزائر ،2013-2014 ، ص 200-250.

قائمة المراجع

مجلات و مقالات :

1- دليلة طالب ،**اثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي** ، دراسة حالة الجزائر 1980-2013 ، المجلة الاردنية للعلوم الاقتصادية ، المجلد3 ، العدد 2 ، 2016 ، ص 92-93 .

2- ناصر الدين قربي، بشروالفيصل ،"اثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي بالجزائر"، الحلة البعاد الاقتصادية، مجلد 10 ،العدد 1، جامعة بومرداس الجزائر، سنة 2020 ، ص 1-18

3- كعنان عبد اللطيف عبد الرزاق ، انسام خالد حسن الجبوري ، **دراسة مقارنة في طرائق تقدير انحدار التكامل المشترك مع تطبيق عملي** ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، السنة العاشرة ، العدد 33، 2012 ص 153.

4- ندوى خزعل رشاد ، **استخدام اختبار كرانجر في تحليل السلاسل الزمنية المستقرة ، المجلة العراقية للعلوم الاحصائية** ، العدد التاسع عشر ، 2011 ، ص 269.

5- محمد مراس ، **قياس علاقة التكامل المتزامن بين الاستثمار الاجنبي المباشر و معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر** ، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية ، العدد 02 ، جامعة سعيدة ، الجزائر ، جوان 2015 ، ص 128- 129

6- أروى عبد الله الزيد ساره ناصر النويصر ، "**أثر التجارة الخارجية في النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية** "ورقة عمل مؤسسة النقد العربي السعودي 2020.

7- محمد جلولي ،و أخرون ، "**اهمية التجارة الخارجية و تاثيرها على النمو الاقتصادي في دول شمال افريقيا** "، مجلة التمويل و الاستثمار و التنمية المستدامة ، المجلد 06 ، 2021، ص 1-22.

8- ثناء ابا زيد ،محمد محمود ، حسان محمد دروبي ، "**اثر تحرير التجارة الخارجية على تنمية القطاع الصناعي في سوريا** "،مجلة جامعة تمرين البحوث و الدراسات العلمية مجلد (33)العدد(5)،2011 ، ص 159-174.

9- أبو جابر أبو جامع،" **أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي والتنمية في فلسطين 1995-2014**"، أداء التجارة الخارجية الفلسطينية، جامعة الشرق الأوسط، مجلة جامعة النجاح للأبحاث العلوم الإنسانية، المجلد 30(9) 2016، ص 2-18

10- عبد الرؤوف رهبان : "**الاهمية الاقتصادية للتجارة الخارجية السورية و العوامل المؤثرة فيها** "،مجلة جامعة دمشق المجلد 29، 2013،ص 1-41.

11- طوير امال، "**دراسة قياسية لأثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الجزائر الفترة 1990-2018**"، جملة أبحاث الاقتصادية معاصر، العدد (2) ، 2020، ص 1-18

12-نصير أحمد ، وأخرون ،"**أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي** "، ملتقى دولي ، العدد (6) ، الاقتصاد الدولي ، 2019 ، جامعة عبد المالك السعدي بالمغرب، ص 1-16 .

13- بكريتي بومدين ،بوعبد الله ،"**قياس اثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة 1990-2018**"،مجلة الاستراتيجية و التنمية ، المجلد 11/العدد 01جانفي 2021، ص 366-385.

المراجع باللغة الأجنبية:

الكتب :

[1] -Fréderic S .Mishkin ,Macroeconomics, Pearson Education , United States of America , 2012,P 288.

الفهرس

الفهرس

العنوان	الصفحة
الشكر	أ
الملخص	ت
قائمة المحتويات	ج
قائمة الجداول	ح
قائمة الاشكال	خ
مقدمة عامة	1
الفصل الاول : الاطار النظري للتجارة الخارجية و النمو الخارجية	
تمهيد	8
المبحث الاول : مفاهيم حول النمو الاقتصادي	12-14
المطلب الاول : مفهوم النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية	8
المطلب الثاني : نظريات النمو الاقتصادي	12
المطلب الثالث : نماذج النيو كلاسيكية للنمو الاقتصادي	14
المبحث الثاني : مفاهيم التجارة الخارجية	

المطلب الاول : مفهوم التجارة الخارجية و أهميتها	14
المطلب الثاني: نظريات التجارة الخارجية	17
المبحث الثالث: التجارة الخارجية و النمو الاقتصادي	
المطلب الاول : دور التجارة الخارجية في تحقيق التنمية و النمو الاقتصادي	27
المطلب الثاني : النموذج الكينزي للاقتصاد المفتوح	35
المطلب الثالث: العلاقة بين التجارة الخارجية و النمو الاقتصادي	38
خلاصة	43
الفصل الثاني : الدراسات السابقة	
تمهيد	55
المبحث الاول : الدراسات المحلية	55
المبحث الثاني : الدراسات السابقة	63
المبحث الثالث : جدول الدراسات السابقة المحلية و الاجنبية	72
خلاصة	75
الفصل الثالث : الدراسة القياسية لأثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر	

تمهيد	83
المبحث الاول : مفاهيم حول القياس الاقتصادي	
المطلب الثاني : وسائل و ادوات القياس الاقتصادي	83
المطلب الثاني :التأصيل النظري للتكامل المشترك	87
المطلب الثالث : تصحيح نموذج الخطأ	95
المبحث الثاني : واقع التجارة الخارجية و النمو الاقتصادي في الجزائر	
المطلب الاول : واقع التجارة الخارجية	96
المطلب الثاني: تطور النمو الاقتصادي في الجزائر	98
المطلب الثالث: أثر سعر الصرف على النمو الاقتصادي في الجزائر	100
المبحث الثالث: الدراسة القياسية لأثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر سنة 1990-2019	
المطلب الاول : عرض النتائج	105
المطلب الثاني: مناقشة النتائج	113
خلاصة	123
خاتمة عامة	125

المراجع	128